



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس تأثير الصدمات النفطية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020)

رسالة ماجستير قدمها

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

الباحث

محمد علي محمد حسين

بإشراف الاستاذ المساعد

سندس جاسم شعيبث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ
خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا (46)

صدق الله العظيم

سورة الكهف - آية 46

الإهداء

بعد ان انجزت بفضل الله تعالى هذه الرسالة يسعدني ويشرفني ان أقدمها
هدية تعبر عن الإعتزاز والإمتنان الى كل من
والديّ حفظهما الله واطال في اعمارهم
الى أخواني وأخواتي الاعزاء
الى كل من قدم لي كلمات النصح والدعم والإصرار
أهديكم جميعاً جهدي هذا

الخالص

شكر وعرقان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين
تتميناً للجهود وعرقاناً بالجميل المخلصة يسعدني وأنا اضع اللمسات الأخيرة لانجاز
متطلبات هذه الرسالة أن اتقدم بجزيل الشكر والعرقان لأستاذتي الفاضلة سندس جاسم شعبيث
المحترمة..، لما قدمته من جهود قيمة في الاشراف على هذه الرسالة، من أجل انجازها بالشكل
الأفضل، فلا يسعني الا ان ادعوا لها بالتوفيق وبدوام والصحة والسلامه ومزيد من التقدم ..
كما اتوجه بالشكر والتقدير الى كل من السيد رئيس واعضاء لجنة المناقشه المحترمين
لتجشمهم عناء السفر اولاً ولما سيقدمونه من ملاحظات قيمة من اجل ترصين الدراسة واظهارها
بالمظهر الذي يخدم المسيرة العلمية ان شاء الله.
و اتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية
ممثلة بالسيدة عميد الكلية ، ا.د. سوسن كريم الجبوري المحترمة.. والى رئاسة قسم
الاقتصاد، ممثلة بالاستاذ المساعد الدكتور مهند فائز السعدون واساتذتي في قسم
الاقتصاد كل من ، ا.د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، ا.د كريم سالم الغالبي ، و
ا.د.موسى خلف عواد ، و ا.د. نزار كاظم الخيكاني ، و ا.د أمل أسمر زيون ، و ا.م.د
. باقر كرجي الجبوري ، و ا.د فاضل عباس ، و ا.م.د ميامي صلال المحترمة ..
وانتقدم بالشكر لزملائي في الدراسات العليا جميعاً، لمساندتهم ومساعدتهم لي فلهم
مني وافر التقدير والاحترام.. والشكر موصول الى كل من قدم وسهل لي الحصول
على المصادر وقدم لي انواع المساعدة ومد يد العون لي في انجاز هذا العمل وفاتني
ذكر اسمه فله مني الشكر والعرقان والإمتنان.

الباحث

إقرار المشرف

أشهد ان الرسالة الموسومة بـ(قياس تأثير الصدمات النفطية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة 1990-2020) للطالب (محمد علي محمد حسين)، قد تمت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ومن أجله وقعت.

أ.م. سندس جاسم شعيبث

المشرف

2022 \ \

إقرار رئيس القسم

بناء على توصية الأستاذة المشرفة اعلاه ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم الإقتصاد

أ.م.د. مهند فائز كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

2022 \ \

توصية لجنة الدراسات العليا

أ.م.د. مهند فائز كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

2022 \ \

المستخلص

تناول البحث قياس تأثير صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة من 1990-2020 وقد أهتم في تحليل وقياس أهم تلك المتغيرات النقدية وهي كل من سعر الصرف وعرض النقود بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع فضلاً عن التضخم في العراق، وقد حلل الباحث وفق المنهج التحليلي تلك العلاقة بين الصدمات النفطية وتأثيرها في المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي، كما اتخذ الباحث من الاسلوب القياسي طريقة اخرى للوصول الى النتائج بشكل دقيق ومعرفة نوع العلاقة ومدى قوة التأثير بين تلك الصدمات في اسعار النفط الخام وبين المتغيرات النقدية آنفة الذكر، وقد توصل الباحث من خلال ما استعرضه من جداول واشكال بيانية الى مجموعة الحقائق والاستنتاجات منها ان النفط يحتل صدارة السلع الاستراتيجية في العالم لكونه من اهم مصادر الطاقة فضلاً عن ذلك انخفاض تكاليفه مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى، كما ان الانخفاض الكبير في سعر النفط سيؤدي الى مؤشرات عجز متفاوتة ، لاسيما في الدول المصدرة للنفط (الدول الربعية) على النفط الخام والتي تعتمد عليه بشكل رئيس في تمويل العجز في الموازنة الحكومية، وقد ساهمت التحديات الاقتصادية في العراق وضعف الهياكل الاقتصادية في حدوث حالة من الانكماش في الاقتصاد العراقي فضلاً عن انتشار الفساد المالي والاداري المفرط الذي ساهم في تبديد اموال طائلة ومن المفروض ان تساهم هذه الاموال في انتعاش الاقتصاد العراقي. كما ساهمت الزيادة المستمرة في اسعار النفط الخام في زيادة الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي والذي قام باتباع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2). وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات كان من بينها، ضرورة وضع خطط وسياسات نقدية ومالية تواجه التذبذب في اسعار النفط الخام بما يضمن الوصول الى درجة معينة من الاستقرار النقدي والمالي ومعالجة العجز الحكومي. وضرورة تحقيق مهام السياسة النقدية بالمحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف والمحافظة على قيمة الدينار العراقي بما يحقق تحسين الاقتصاد العراقي.

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الآية القرآنية الكريمة
أ	الإهداء
ب	الشكر والعرفان
ت	المستخلص
ث- خ	فهرست المحتويات
ح	فهرست الجداول البيانية
خ	فهرست الاشكال البيانية
7-1	المقدمة
45-8	الفصل الأول السوق النفطية والصدمات النفطية وتأثيرها على المتغيرات النقدية
8	تمهيد
9	المبحث الأول: طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة لها
9	المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية
11	المطلب الثاني: الازمات النفطية
13	المطلب الثالث: الطلب العالمي على النفط الخام (مفهوم الطلب العالمي للنفط الخام)
15	المطلب الرابع : مراحل تطور اسعار النفط الخام قبل نشأة منظمة اوبك وبعدها
22	المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام
28	المبحث الثاني : الصدمات النفطية (المفهوم، الاسباب، الانواع، التطور التاريخي لحدوث الصدمات)
28	المطلب الأول : مفهوم الصدمة
29	المطلب الثاني: مصادر الصدمات النقدية
30	المطلب الثالث : أسباب الصدمات
31	المطلب الرابع : أنواع الصدمات
34	المطلب الخامس : تاريخ تطور الصدمات النفطية
40	المبحث الثالث: السياسة النقدية (المفهوم – الادوات)
40	المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية
41	المطلب الثاني :- ادوات السياسة النقدية
89-46	الفصل الثاني تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق
46	تمهيد
47	المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراقي (السمات، التحديات)

47	المطلب الأول : سمات و طبيعة الاقتصاد العراقي
51	المطلب الثاني: التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي
60	المبحث الثاني: مؤشرات السياسة النقدية ومعدلات نمو اسعار النفط في العراق
60	المطلب الأول: معدل نمو سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2020)
65	المطلب الثاني: تطور مفهوم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
68	المطلب الثالث: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في العراق
72	المطلب الرابع: تطور معدلات التضخم في العراق
75	المطلب الخامس: تطور معدلات نمو سعر النفط لسلة اوبك
79	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبعض متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2020)
79	المطلب الأول: تطور العلاقة بين الصدمات النفطية واسعار صرف العملة في العراق للمدة (1990-2020)
82	المطلب الثاني: تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)
85	المطلب الثالث: تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)
87	المطلب الرابع: تطور العلاقة بين التضخم واسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)
117-90	الفصل الثالث قياس وتحليل اثر التغيرات في أسعار النفط على بعض متغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020)
90	تمهيد
91	المبحث الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي
91	المطلب الأول : اختبارات السكون The Stationary Testes
94	المطلب الثاني : اختبارات التكامل المشترك co-integration tests
97	المطلب الثالث: إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (AutoRegression Vector)
98	المطلب الرابع : اختبار السببية لكرانجر Granger Causality
99	المطلب الخامس: دالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين
100	المبحث الثاني: توصيف النموذج القياسي
100	المطلب الأول: توصيف النموذج
100	المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين متغيرات النموذج.
102	المبحث الثالث : قياس اثر أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020)
102	المطلب الاول: مصفوفة معاملات الارتباط

104	المطلب الثاني: اختبار جذر الوحدة Unit root test
106	المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك Co-integration Test
108	المطلب الرابع : تقدير نموذج (VAR) Vector Auto Regressive Model
111	المطلب الخامس: اختبار صلاحية نموذج VAR
113	المطلب السادس : اختبار السببية لنموذج VAR
114	المطلب السابع : دالة الاستجابة الفورية لنموذج VAR
115	المطلب الثامن: تحليل التباين Variance Decomposition
120-118	الاستنتاجات والتوصيات
127-121	المصادر
A	المستخلص باللغة الانكليزية

فهرست الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	الطلب العالمي على النفط : تقديرات اوبك (مليون برميل يومياً)	1
63	معدلات نمو سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2020) مليار دينار عراقي	2
67	معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق للمدة (1990-2020) مليار دينار عراقي	3
70	معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع /M2 في العراق للمدة (1990-2020) مليار دينار عراقي	4
74	معدلات نمو التضخم والرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة (1990-2020)	5
77	معدلات نمو أسعار النفط لسلة اوبك للمدة (1990-2020) دينار / برميل	6
81	تطور العلاقة بين سعر صرف العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)	7
84	تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)	8
86	تطور العلاقة بين عرض النقد الواسع (M2) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)	9
89	تطور العلاقة بين التضخم مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)	10
103	مصفوفة معاملات الارتباط	11
104	نتائج اختبار ADF لمتغيرات الإنموذج	12
105	نتائج اختبار PP لمتغيرات الإنموذج	13
107	اختبار الأثر والقيمة العظمى لاختبار جوهانسن-جيسلوس	14
108	فترات الابطاء المثلى للإنموذج	15

109	نتائج تقدير نموذج VAR للمتغيرات المدروسة	16
112	اختبار LM	17
113	اختبار ثبات تجانس التباين للنموذج	18
113	اختبار سببية Granger للنموذج المقدر	19
116	تحليل التباين	20

فهرست الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
106	استقرار متغيرات الإنموذج	1
112	استقرار بواقي الإنموذج	2
115	دالة الاستجابة للمتغيرات النقدية لصددمات أسعار النفط	3
117	تحليل التباين بين المتغيرات	4

المقدمة

تُعدّ الصدمات النفطية من المتغيرات الاقتصادية الخارجية والتي تتأثر بالظروف الخارجية لدول العالم المنتجة للنفط او المستوردة له، حيث تعتمد معظم الدول الصناعية على المنتجات النفطية في تحرير الطاقة، فان حدوث الازمات الاقتصادية او الحروب او الكوارث الطبيعية كلها تساهم في حدوث الصدمات النفطية ابتداءً من ازمة 1973 ومن ثم ازمة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ومروراً بأزمة (2008) (الرهن العقاري) واكتشاف النفط الحجري وانتهاءً بأزمة كوفيد-19. كل هذه الازمات ساهمت في حدوث الصدمات النفطية والتي انعكست في حدوث انكماش في الاقتصاد العراقي، وان كافة الاجراءات المتخذة من قبل صناع السياسة النقدية كانت فقيرة لتخلف القطاع النقدي في العراق، وسيطرت الحكومة على جميع قرارات السلطة النقدية حتى بعد استقلالية البنك المركزي عام (2004). لقد تعرض الاقتصاد العراقي لمجموعة من الظروف، تمثلت هذه الظروف بثلاثة حروب ابتداءً من حرب الخليج الاولى والثانية، ومن ثم فرض العقوبات الاقتصادية وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة، الامر الذي ساهم بوجود انعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الاقتصادية ولاسيما المتغيرات النقدية، فضلاً عن ذلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية حالت دون احداث تطور اقتصادي في العراق ولقد عانى الاقتصاد العراقي من بعض من السياسات الكلية الخاطئة والتي مازالت اثارها قائمة مثل (ارتفاع سعر الصرف للعملة العراقية، وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع في معظم اسعار السلع والخدمات، وانتشار البطالة، وحدثت حالة التضخم المفرط، وعجز في الموازنة العامة، وضعف القطاع الصناعي، وتخلف القطاع الزراعي) وغيرها انعكست على شكل اختلالات نقدية في معظم الاسواق وعلى مستوى التوازن الكلي، كل هذه الاختلالات ساهمت في عدم وجود معالجة حقيقية للصدمات النفطية التي حدثت لكون ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً ويعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية.

اهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث في مدى تأثير الصدمات النفطية على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، ومدى تأثيرها على المتغيرات النقدية، فضلاً عن مجموعة من الظروف السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على اسعار النفط الخام وخصوصا في اوقات الازمات الاقتصادية والتي تولد تلك الصدمات، والعراق أحد هذه الدول المنتجة للنفط.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي وهو، هل ان حدوث الصدمات النفطية تقود التغييرات في اسعار النفط العالمية ام العكس من ذلك صحيح ، وهل باستطاعة الاقتصاد العراقي التخفيف من حدة وقوة هذه الصدمات النفطية، ومدى قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الصدمات وتجاوز اثارها السلبية ، نظراً لاختلاف أثر الصدمات النفطية الايجابية والسلبية ودرجة قوتها على الاقتصاد العراقي لكونه اقتصادا ريعيا يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على أسباب حدوث الصدمات النفطية وتأثيرها في أسعار النفط الخام والمتغيرات النقدية في العراق، والكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين الصدمات النفطية وبين اسعار النفط الخام ، وبينها وبين المتغيرات النقدية من خلال تفسير واقع اداء المتغيرين والعلاقة بينهما .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من الفرضية التالية:-

هنالك علاقة بين حدوث الصدمات النفطية وبين اسعار النفط ، وبينها وبين المتغيرات النقدية ، تنطلق بأن حدوث الصدمات النفطية يتجه باتجاه انخفاض او ارتفاع أسعار النفط الخام ، لعدم كفاءة المتغيرات النقدية لزيادة النشاط الاقتصادي .

منهجية البحث:-

اعتمد الباحث عن الجمع بين المنهجين ، المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي من خلالهما الجمع بين الاسلوبين :-

الاول // الاسلوب الوصفي تم الاعتماد عليه في الجانب النظري من البحث .

الثاني // الاسلوب الكمي تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي من البحث وسيتم استخدام البرنامج القياسي (Eviews) ذات منهجية التكامل المشترك لتغطية جوانب البحث من خلال التحليل الكمي لقياس اثر الصدمات النفطية على المتغيرات النقدية .

حدود البحث :-

الحدود المكانية // العراق

الحدود الزمانية // المدة (1990-2020)

هيكلية البحث:-

يتكون البحث من ثلاثة فصول تضمن الفصل الاول منه السوق النفطية والصدمات النفطية وتأثيرها على المتغيرات النقدية ويحتوي على ثلاثة مباحث. جاء في المبحث الاول منه طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة لها من خلال (الازمات النفطية والطلب العالمي على النفط الخام ،تطور اسعار النفط الخام قبل نشأة منظمة أوبك وبعدها ، العوامل المؤثرة على النفط الخام).والمبحث الثاني الصدمات النفطية (المفهوم ، الانواع، المصادر ، الاسباب ، التطور التاريخي للصدمات) .اما المبحث الثالث المتغيرات النقدية (المفهوم ، الادوات) .في حين تضمن الفصل الثاني واقع المتغيرات النقدية في العراق، ويحتوي على ثلاثة مباحث . المبحث الاول:- واقع الاقتصاد العراقي ، السمات والتحديات. والمبحث الثاني تطور مؤشرات السياسة النقدية واسعار النفط الخام في العراق للمدة من (1990-2020) اما المبحث الثالث تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبعض المتغيرات السياسة النقدية للمدة في العراق (1990-2020) .في حين اشتمل الفصل الثالث على كيفية قياس اثر الصدمات النفطية المتمثلة بصدمات اسعار النفط الخام والمتغيرات النقدية ويحتوي على ثلاثة مباحث .المبحث الاول الجانب النظري للنموذج القياسي اما المبحث الثاني فهو توصيف النموذج القياسي .اما المبحث الثالث فتضمن قياس أثر أسعار النفط الخام على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020) باستخدام منهجية التكامل المشترك.

الدراسات السابقة

1. دراسة (د. آمال رحمن و الباحث د. رايع خوني) بعنوان (إدارة الفوائض النفطية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال صناديق الثروة السيادية - حالة الجزائر) سنة (2017)

بينت هذه الدراسة الى إن ظهور صناديق الثروة السيادية ليس حديث العهد على الساحة المالية العالمية، وقد اعتمده العديد من الدول النفطية ومنها الجزائر، وبالرغم من اختلاف مصادر تمويل هذه الصناديق، كانت عائدات النفط والغاز هي المصدر الأساسي لتمويل أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم، ومن ثم فقد كان الغرض الأساسي لإنشاء هذه الصناديق في بداية الأمر هو إدارة الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط، وتعتبر الجزائر من البلدان النفطية التي خاضت غمار تجربة صناديق الثروة السيادية من خلال انشاء صندوق ضبط الموارد عام 2000 وقد توصلت الباحثة بالإجابة على الإشكالية التي انطلقت منها وهي كيف يمكن أن تساهم صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة الجزائر وما هو واقع الجزائر في هذا المجال. الى ان الصندوق السيادي الجزائري هو صندوق تثبيت فقط، حيث أن اقتصار دوره على معالجة عجز الميزانية وتخفيض المديونية ، ولم يستثمر من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد اوصت بتعديل الاجراءات المتبعة وضمان ان يكون للتنمية المستدامة نصيباً كبيراً من صندوق الثروة السيادي المعتمد على النفط الخام الجزائري .

2. دراسة (د. حسين ديكان درويش، و سيف علي عبد الرزاق) بعنوان (قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1999-2015) سنة (2018)

بينت هذه الدراسة ان الاقتصاد العراقي يتسم بربعيته لاعتماده على قطاع النفط الذي يعتبر المصدر الرئيس في تمويل جانب الإيرادات من الموازنة العامة للدولة بأكثر من (82%) وهو ما يشكل أكثر من (56%). من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه التبعية المفروضة على الاقتصاد سمة عدم استقرار وتقلب اتجاه الصدمات في عائدات النفط

المرتبطة بأسعار النفط وهذا التبعية جعل السلطة النقدية تواجه صعوبة في السيطرة على متغيرات السياسة النقدية. بما يضمن تحقيق أهدافها النهائية ، والاستقرار الاقتصادي ، والمحافظة على سعر الصرف الأجنبي ، وخفض معدلات التضخم ، وتحاول هذه الدراسة قياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية على سعر الصرف للمدة 1999-2015. وقد توصلت الدراسة الى ان النفط ثروة ناضبة وفي نفس الوقت هي ثروة الاجيال ، يجب الحفاظ عليها من الهدر من خلال استخدام عوائده بشكل يساعد التخصيص الأمثل للموارد ، ولاسيما الاستثمار في القطاع النفطي ، وبالشكل الذي يضمن زيادة القيمة المضافة لهذه الثروة ، كونه القطاع القائد لمسيرة التنمية في الاقتصاد العراقي، وذلك بالتزامن مع رفع حصة الموازنة الاستثمارية لبقية القطاعات الانتاجية.

3. دراسة (سامي حميد عباس الجميلي و منار سامي حميد) سنة (2020) بعنوان

(الإيرادات النفطية وانعكاساتها علي مؤشرات التنمية المستدامة في العراق)

بين الباحثين في بحثهم ان النفط يكتسب أهميته من طبيعته كسلعة استراتيجية ولها أثر فعال على مختلف النشاط الاقتصادي، ويؤدي دورا أساسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية المستدامة، وبعد مصدرا رئيسا للدخل بالنسبة للدول المنتجة، وكذلك تتبع أهميته باعتباره سلعة مهمة في التجارة الخارجية، وقد بين البحث ان الاقتصاد العراقي عانى من ظروف غير طبيعية وانعكاساتها على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق. وتوصل البحث الى ان العراق مازال يعتمد على قطاع النفط وهو العمود الفقري للاقتصاد العراقي كغيره من الدول النامية النفطية، فلا يزال هو القطاع المهيمن على الأنشطة الاقتصادية، ويشكل بحدود (3/2) من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 92% من مجموع العوائد المالية الحكومية ويحدود 98% من إجمالي الصادرات الكلية، فقد جاء هذا البحث لاستعراض العوائد النفطية في العراق المتأتية من صادرات النفط الخام، وإمكانية استثمار هذه العوائد في تحقيق تنمية مستدامة.

4. دراسة الباحث (جاسم محمد ضاحي و د. عبد الحسين جليل الغالبي) بعنوان
(صددمات أسعار النفط وتأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق
للفترة 1990 - 2018) سنة (2020)

بينت الدراسة الصدمات أو التقلبات في أسعار النفط الخام وتأثيرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي خلال مدة اتسمت بكثرة هذه الصدمات والتقلبات والأزمات والاضطرابات على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية هي من بين الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة ، ولهذا السبب كان لا بد من معالجة تذبذب أسعار النفط ، والعوامل المؤثرة عليها، ومراجعة الصدمات النفطية ومعرفة أسبابها وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، ثم وصف تحليل بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية المهمة (الناتج المحلي الإجمالي ، والتضخم ، والبطالة ، وعرض النقود ، وسعر الصرف ، وسعر الفائدة ، والنفقات العامة ، والإيرادات العامة) ، باستخدام أحدث الاختبارات المعيارية والإحصائية وباستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز.(Eviews-9).

5. دراسة (نور عبد الوهاب و د.سوسن كريم هودان) بعنوان (التقلبات النقدية
وآثارها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق دراسة قياسية للمدة
2004-2020) سنة (2020)

ركزت الدراسة على التقلبات النقدية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2018) ، وتم استخدام النموذج القياسي الذي اوضح ان البيانات المدروسة مستقرة بين المستوى والفرق الأول، وقد توصلت الدراسة الى ان تقلبات عرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة تفسر حوالي (79%) من التغيرات الحاصلة في (GDP) و (67%) من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري ، فضلاً عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التقلبات النقدية و (GDP) ، التضخم، البطالة، الميزان التجاري) ، وهذا يعني ان عدم التوازن في الاجل القصير يتم تصحيحه في الاجل الطويل ، وقد خرج البحث بمجموعة من الاقتراحات من أهمها على الاقتصاد العراقي الاهتمام بمشكلة التقلبات النقدية لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة

في المدى الطويل على متغيرات الإقتصاد الكلي من خلال تطوير الوسائل والادوات التي تمكنها من كشف تلك التقلبات فضلاً عن تطوير الكوادر الفنية التي تستطيع العمل على هذه الوسائل والأدوات .

6. دراسة (غادة صالح عبود ود.نبيل مهدي الجنابي) بعنوان (تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970-2020) لعام (2021).

هدف هذا البحث الى بيان أثر الصدمات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة الزمنية الممتدة من عام 1970 الى عام 2020 وباستعمال الأساليب الحديثة في التحليل القياسي في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، فقد اظهرت نتائج نموذج العراق معارضة لفرضية وجود علاقة طردية للصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي وتعليل ذلك لكون تأثير الصدمات السلبية اكبر من الصدمات الايجابية فضلا عن الحروب والعقوبات الدولية والصدمات الداخلية التي تعرض لها الاقتصاد خلال مدة البحث. وكانت نتائج النموذج الكويتي تشير لوجود علاقة طردية بين الصدمات النفطية والناتج اما النموذج السعودي كانت نتائجه تدعم فرضية وجود علاقة طردية للصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، وان النتائج تدعم نجاح المملكة العربية السعودية في جهودها في تنويع الاقتصاد السعودي من خلال "رؤية السعودية 2030" وهو أهم ماتوصلت اليه الدراسة.

إن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة انها ركزت على الاقتصاد العراقي وقد تولت قياس تأثير الصدمات النفطية على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة 1990-2020 وهو كل من سعر الصرف وعرض النقود بالمفهومين الضيق والمفهوم الواسع، وكان ذلك من خلال استخدام التحليل القياسي للمتغيرات، وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة للاقتصاد العراقي بينت ضرورة ان ينوع العراق ايراداته المالية من أجل تخفيف أثر تلك الصدمات النفطية، كما اوضحت الدراسة على ان لفساد الاداري والمالي في الاجهزة الحكومية والخاصة في العراق دور كبير في تعميق أثر صدمات اسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

الفصل الأول

السوق النفطية والصدمات النفطية وتأثيرها على المتغيرات النقدية

المبحث الأول

طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة لها

المبحث الثاني

الصدمات النفطية (المفهوم، الاسباب، الانواع، التطور التاريخي لحدوث الصدمات)

المبحث الثالث

السياسة النقدية (المفهوم - الادوات)

الفصل الأول

السوق النفطية والصدمات النفطية وتأثيرها على المتغيرات النقدية

تمهيد

يتناول هذا الفصل السوق النفطية والصدمات النفطية وتأثيرها على المتغيرات النقدية وقد تضمن ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول منه لتوضيح طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة لها، وقد تضمن ثلاثة مطالب، في حين جاء المبحث الثاني من هذا الفصل لتوضيح الصدمات النفطية وبيانها من حيث المفهوم والاسباب والانواع والتطور التاريخي لها، أما المبحث الثالث فقد تضمن السياسة النقدية من حيث مفهومها وأدواتها وقد تضمن مطلبين ليتم هذا الفصل بوصفه اطاراً نظرياً للدراسة.

المبحث الاول

طبيعة السوق النفطية والعوامل المحددة لها

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية

لمعرفة اسواق النفط العالمية لابد من الحديث عن مفهوم السوق بالمعنى الاقتصادي يمكن تعريف السوق بأنه مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون لتبادل السلع والخدمات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، يمكن أن يلتقي كلا الطرفين في مدينة أو ولاية أو مقاطعة أو دولة، وقد يكون السوق مادياً أو افتراضياً. والسوق هو (الوسيلة التي يتم عن طريقها لقاء رغبات البائعين والمشتريين لسلعة معينة ، وفيه تلتقي قوى العرض والطلب لترسم الخط النهائي لتحديد سعر السلعة) ، وليس من الضروري ان يتم تحديد مكان محدد للسوق في المفهوم الاقتصادي ، وانما هو النقطة التي يلتقي بها البائع والمشتري، وان الاطراف المؤثرة فيه وهي عدد البائعين والمشتريين والحواجز على دخولهم ان وجدت واختلاف السلع وامكانية الاحلال والاستبدال ودرجة التكامل في عملية انتاج السلعة لذا فهو ، "هو المكان الحقيقي أو الافتراضي الذي تلتقي فيه رغبات البائعين والمشتريين لتبادل السلع والخدمات بالأسعار السائدة التي تحددها قوى العرض والطلب " لوجود التطور التكنولوجي وتوفير وسائل الاتصالات الحديثة جعلت من هذا السوق سوقا واسعا ولا يوجد لديه مكان محدد ،نتيجة لان معظم التعاملات والصفقات بين البائعين والمشتريين تدار بواسطة شبكة الانترنت⁽¹⁾ . يُعدّ سوق النفط من اكثر الاسواق تقلبا في الاسعار مما يصعب رصدها وتتبع اثرها ويعتمد سوق النفط بشكل كبير على الية السوق التنافسية⁽²⁾، وقد استحوذ على قدر كبير من الاهتمام الدولي ، والسوق مكان يتم فيه تحديد سعر النفط الخام، وقد اصبح سوق البترول خلال العقد الاخير من اضخم اسواق المواد الأولية، فقد تطور من سوق تجارة النفط الخام الى سوق مالي متطور ويجذب اعداد كبيرة من المشاركين في شركات النفط الكبرى فضلاً عن ذلك تم اضافة مصارف لاستثمار وصناديق الاستثمار المشتركة، وصناديق التقاعد ، وشركات التأمين ،وصناديق التحوط⁽³⁾ .

(1) محمد احمد الافندي ، مقدمة في الاقتصاد الجزئي ،الامين للنشر والتوزيع ،صنعا 2017 ، ص 48

(2) كولن كامبيل، فراوكة ليزينبوركس ، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، عدد السلسلة 307، الكويت، 2013، ص 1

(3) Gilles Dermis et Pierre Favennec , les marches de l' Energies - l' Energies quell prix , Edition 2 edition ,technic ,2013,p 29

ان الصناعة النفطية بكافة مراحلها تتميز بسيطرة عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى عليها، وأن سوق النفط الدولية في الواقع، وضع ليسيتر عليه عدد قليل من المنتجين الكبار ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي يقابلهم عدد كبير من المستهلكين، التزام المنتجين اتجاه تغيرات الأسعار، ولا يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن إلا إذا خرجت الأسعار عن ما هو مخطط لها وان نظام نقطة الاساس هو الذي كان سائد والسمة البارزة إذ انة يطبق اسعار شبة موحدة لكافة المنتجين الكبار على الرغم من التباين الكبير بين مناطق الانتاج والتوزيع⁽¹⁾.

ونظرا لأهمية النفط كسلعة استراتيجية ودورها المهم بالنسبة لمعظم دول العالم سواء كانت هذه الدول منتجة أو مستوردة للنفط الخام، وتتكون السوق النفطية من مجموعة متعاملة في ما بينها وكما يلي :-

1. **البلدان النفطية المنتجة للنفط:-** هنالك نوعان من البلدان المنتجة للنفط بعضها يقتصر انتاجها على سد احتياجاتها المحلية ، وقد تكون مساهمتها محدودة مثل ماليزيا ، البحرين، والنوع الثاني هي دول منتجة ومصدرة للنفط مثل دول الأوبك ودول الأوبك ، وهم يتمتعون بمكانه هامة في السوق النفط العالمية لاستحواذهم على الجزء الاكبر من الاحتياطات العالمية من النفط الخام ، فضلاً عن ذلك ما تقوم بإنتاجه وتصديره ، كما انهم يهيمنون على ثبات السعر⁽²⁾.

2. **الشركات النفطية الكبرى:-** وتشترك فيها مجموعة من الشركات وتضم (5 شركات امريكية ، 1 بريطانية ، 1 بريطانية هولندية) وهي تهيمن على السوق العالمية من (1920-1960) ، اما في أوائل السبعينيات الى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي كانت السيطرة واضحة لدول الأوبك ، وهي المدة التي ارتفع فيها قوة اسواق النفط نتيجة لرفع الاسعار من قبل منظمة أوبك ، وقد بلغت نسبة انتاج دول أوبك من الانتاج العالمي حوالي 40% وهذا ما منحها قوة تأثير للعمل بطريقة منظمة تجعل منها سوق⁽³⁾

(1) محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، الموصل، 1987، ص185 .

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، ط 1، بيروت 2011، ص 93

(3) Nicolas Carnot, Catherine Haggler, le marché pétrolier, la direction de la prevision et de analyses economies, minister de l economies des finances et de l industries, N 53 novembre, 2004, p2

وتعتبر قدرة منظمة أوبك والمؤسسات البترولية الوطنية محدودة لوجود مجموعة اخرى منافسة لها من الشركات والتي تمتاز بالقدرة التنافسية العالية ، ومن الامثلة على ذلك (شركة الرمال الكندية النفطية وشركة النفط الصخرية الامريكية الصغيرة) بسبب قدرتهما على انتاج النفط الخام الأمر الذي انعكس على خفض تكاليف الانتاج وتقليل الوقت المستغرق وهذا ادى الى ضبط الانتاج وفقا لحركة الاسعار⁽¹⁾ .

3. **البلدان المستهلكة للنفط:-** تضم مجموعة من الدول اهمها هي (المجموعة الأوربية وتتكون من سوق الطاقة الكبيرة ، والبلدان النامية المستهلكة للنفط وبلدان أوروبا الشرقية المستهلكة للنفط) والصين والهند

4. **بورصات النفط الخام كبورصة سنغافورة وتكساس:-** وتحتوي هذه البورصات على طرفان في السوق هما البائع ويتضمن (العرض والدول المنتجة) والمشتري (الطلب والدول المستهلكة) وفي كل طرف من هذه الاطراف مجموعة من المتغيرات تؤثر في جانب العرض والطلب ومن ثم تتحدد اسعار النفط ، لوجود اعداد كبيرة من المشترين (شركات النفط الدولية) .

المطلب الثاني: الازمات النفطية

تعرض السوق النفطية الى العديد من الازمات ابتداءً من ازمة عام (1973) مروراً بأزمة (1997) وصولاً الى ازمة (2020)، ان حدوث الازمات النفطية والعوامل الجيوسياسية دوراً اساسياً في التأثير على اسعار النفط الخام، اثر على اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بداية من السبعينيات لغاية (2020) وفيما يلي استعراض لبعض الازمات النفطية موزعة كالاتي⁽²⁾ .

1. **الازمة النفطية لعام (1973) :** - اطلق عليها اسم تصحيح الاسعار النفطية واعادة

تقييم سعر البرميل من النفط الخام بقيمته الحقيقية والتي كانت متدنية جداً ، ففي عام

(¹) Rein hard Ell anger ,Benjamin Sawatzky ,konrad Zmitrowicz ,les farceurs al origins de la baisse des prix du petiole en 2014 ,revue de la banquet du Canada 2017 ,p4

(2) ابو زيان محمد عبد الحميد الخديمي ، تغيرات في اسعار النفط والاستقرار النفطي في الجزائر ، مجلة دار مؤسسة الجزائر، العدد 2 ، لسنة 2013 ، ص 188-189

- 1973 قررت منظمة أوبك ارتفاع الاسعار من (3-12) دولار للبرميل الواحد ومن جانب واحد اي زيادة الاسعار هي (400) %.
2. **الازمة النفطية عام (1979) :-** ارتفعت اسعار النفط في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاثة مرات اثر نشوب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الايرانية) من (13-32) دولار للبرميل الواحد خلال اشهر قليلة بسبب انخفاض تصدير النفط الخام من قبل البلدين لوجود ابار نفطية على حدودهما .
3. **الازمة النفطية لعام (1986) :-** خلال هذا انخفاض سعر النفط الخام بشدة الأمر الذي ادى الى انطلاق حرب الاسعار بعد ان توقف مدة من الزمن حيث انخفضت هذه الاسعار الى اقل من (13) دولاراً للبرميل الواحد.
4. **الازمة النفطية لعام (1998) :-** في نهاية التسعينيات من القرن الماضي تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية ادت الى تدهور اسعار النفط الى ادنى مستوى لها خلال هذه المدة حتى وصلت الى اقل من (10) دولاراً للبرميل
5. **الازمة النفطية لعام (2004) :-** تميز عام (2004)بارتفاع متواصل لأسعار النفط الخام وصولاً الى مستويات لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط الخام من قبل ، لقد وصل معدل السنوي لسلة أوبك الى (36) دولاراً/لبرميل الواحد ، وهو اعلى معدل سنوي لسعر سلة أوبك منذ بدء العمل في سلة أوبك (1) .
6. **الازمة النفطية لعام (2014) :-** انخفاض الاسعار في هذا العام نتيجة لتخمة السوق بالنفط الخام والناجمة عن سياسة الانتاج في المملكة العربية السعودية ، لان انخفاض الاسعار يضر بمنافسيها (ايران وروسيا) .
7. **الازمة (2020) :-** شهدت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية تراجعاً كبيراً بسبب تفاقم ازمة (جائحة كوفيد -19) المستجد الذي أصاب العالم وتدهور الاسواق النفطية بسبب تعطيل الحياة الاقتصادية، وفرض الحكومات قيوداً على السفر وتدابير الحجر الصحي وغلق المصانع والمؤسسات وغيرها ، الأمر الذي ولد انكماش في الطلب

(1) ضياء مجيد الموسوي ، ثورة اسعار النفط2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، لسنة 2005 ، ص29.

العالمي فضلاً عن صدمة المعروض الناجمة عن انتهاء تخفيضات انتاج أوبك وروسيا، إذ انخفضت الاسعار الى ادنى مستوياتها منذ عام (2002) .

المطلب الثالث: الطلب العالمي على النفط الخام (مفهوم الطلب العالمي للنفط الخام)

تعرف وكالة الطاقة الدولية الطلب العالمي على النفط بأنه (يتكون من التزامات الموزعين تجاه المستهلكين للنفط الخام وتمثل الكميات من النفط الخام التي يحتاجها الانسان عند مستوى معين وفي فترة زمنية محددة لغرض اشباع الحاجات الاساسية سواء كانت استهلاكية أو انتاجية أو منتجات نفطية أو بتروكيمياوية)، والطلب العالمي على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب العالمي على المشتقات النفطية وبالتالي يمكن القول ان هناك تأثير متبادل بين الطلب على النفط الخام والطلب على المشتقات النفطية .

تم اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية اكتسبت هذه السلعة اهمية في الاقتصاد العالمي وبدأ الطلب يزداد عليها مع مرور الزمن واخذ الطلب العالمي للنفط الخام يزداد مع التطور السريع في معدلات النمو العالمية حيث تشكل الولايات المتحدة و أوروبا واليابان اكثر من نصف الاستهلاك العالمي للنفط الخام، حيث ازداد الطلب العالمي على النفط الخام من (42,2) مليون برميل يومياً في عام 1970 الى (104,1) مليون برميل يومياً عام 2019⁽¹⁾ الا ان سبب الزيادة في الطلب العالمي للنفط الخام يأتي من التطور السريع في معدلات نمو البلدان النامية مثل الصين والهند وسياسات التصنيع وتطوير القطاعات الانتاجية .

ان الطلب العالمي على النفط هو طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة . التي تتضمن اسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في اسواقها . ومن ثم فأسعار تلك المنتجات من شأنها ان تؤثر في الطلب فيها وبالتالي تؤثر في الطلب في النفط ويضاف الى السعر كمتغير اساسي معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات اخرى مستقلة(2) . ويعتبر الطلب على النفط بأنه طلب غير مرن في المدى القصير ، وذلك بسبب عدم توفر مصادر الطاقة البديلة ،

(1) حاتم الفريشي ، اقتصاديات النفط ، ط1 ، 2020 ، بدون مكان نشر، ص61.

(2) حسين عبد الله ، أزمة النفط الحالية ..تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، العدد 164 ، (نيسان)2006 ، ص34 .

وهذا ما يساهم في حساسية الاسعار . و على المدى المتوسط والبعيد فإن النفط سيبقى مصدراً رئيساً للطاقة لأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدائل المتاحة أو التي يمكن ان تتاح في المستقبل . لذلك تتباين السياسات التي تنتهجها الدول المستهلكة والمنتجة في التعامل مع طبيعة الطلب على النفط ، والبحث عن بدائل الطاقة ، والسعي للإفادة من مصادر النفط غير التقليدية، فضلاً عن اتباع سياسات رامية الى تقليل الاعتماد على النفط أو ضبط استهلاكه عبر اجراءات مختلفة منها استخدام الضريبة على الاستهلاك .و قد يتأثر الطلب العالمي على النفط بعدة عوامل منها (اسعار النفط ومصادر الطاقة الاخرى ، نمو سكان العالم ، معدلات النمو في كل من البلدان النامية والمتقدمة واكتشاف بدائل جديدة والمناخ ...) تشير التوقعات الى ان سكان العالم سيتزايد من نحو 6.464 مليارات عام 2005 الى 8.317 مليارات نسمة عام 2030 . وستتركز معظم الزيادة السكانية في آسيا وافريقيا ، وستتفوق الهند على الصين من حيث عدد السكان . كما ان اهمية النمو السكاني كعامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط تأتي من طبيعة الطلب الذي سيخلقه هذا النمو ، وبخاصة وان معظم الزيادة في الطلب على الطاقة ستكون لأغراض الاستهلاك المنزلي. وبما ان الزيادة في السكان ستكون اكبر في البلدان الفقيرة ولاسيما الهند وبلدان آسيا وافريقيا فإنه لا يتوقع ان تتمكن هذه البلدان من تقليل الطلب على النفط عبر توفير بدائل أو انتهاج سياسات كفيلة بتقليص الطلب أو ضبطه .و قد توقعت أوبك نمو الطلب العالمي في السيناريو المرجعي بحوالي 84.7 مليون برميل يومياً من عام 2006 وحتى عام 2030 عندما يصل الى 113 مليون برميل يومياً⁽¹⁾ .و تأثرت هذه التوقعات باحتمال استمرار ارتفاع اسعار النفط الذي يغري بالتحول الى انواع الوقود الاخرى ، ولهذا تتوقع الوكالة تراجع نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية الى 38% عام 2030 . ويعرض الجدول الاتي تقديرات السيناريو المرجعي لكل من أوبك وادارة معلومات الطاقة الأمريكية .

(1) Ibid,, p32

جدول (1)

الطلب العالمي على النفط : تقديرات أوبك (مليون برميل يومياً)

تقديرات أوبك						
2030	2025	2020	2015	2012	2006	المنطقة / السنة
27.4	27.3	27.0	26.6	26.2	25.3	امريكا الشمالية
16.2	16.2	16.1	16.0	15.8	15.7	أوروبا الغربية
7.9	8.1	8.2	8.3	8.3	8.5	منظمة التنمية والتعاون (الباسيفيك)
51.5	51.6	51.4	50.9	50.4	49.4	مجموع منظمة التنمية والتعاون
6.2	5.9	5.6	5.2	4.9	4.4	امريكا اللاتينية
5.6	5.0	4.5	4.0	3.7	3.1	الشرق الاوسط وافريقيا
8.5	7.2	6.1	5.0	4.3	3.2	جنوب اسيا
8.2	7.4	6.6	4.8	5.4	4.5	جنوب شرق اسيا
15.4	13.6	12.0	10.3	9.3	7.1	الصين
12.2	11.4	10.6	9.7	9.1	8.0	أوبك
56.2	50.6	45.3	40.4	36.8	30.4	مجموع البلدان النامية
4.7	4.5	4.4	4.3	4.2	3.9	بلدان الاتحاد السوفيتي السابق
1.1	1.0	1.0	1.0	1.0	0.9	البلدان الأوروبية الأخرى
5.7	5.6	5.5	5.3	5.2	4.8	الاقتصاديات المتحولة
113.4	107.8	102.2	96.2	92.4	84.6	العالم

Source OPEC, World Oil Outlook 2008, table 1.6, p33

من خلال الجدول (1) في اعلاه نجد ان البلدان المتقدمة ستحافظ على معدل شبه مستقر للطلب على النفط ، عبر مزيج من السياسات التي تسعى من خلالها الى تقليل اعتمادها على النفط وتبني هذه التوقعات في جزء منها على افتراض تحقق انجازات تكنولوجية منخفضة التكلفة توفر للسوق بدائل رخيصة ولاسيما في مجال التكنولوجيا الوقودية والمركبات التي تعمل بالغاز وهي تطورات يمكن ان تكون عنصراً حاسماً في تحديد مستقبل الطلب على النفط في هذه البلدان .

المطلب الرابع : مراحل تطور اسعار النفط الخام قبل نشأة منظمة أوبك وبعدها

لقد مر التطور التاريخي للصناعة النفطية بالعديد من المراحل وحسب اهميتها التاريخية وتسلسلها لزماني منذ اكتشاف النفط وحتى عام 2019 وكما يلي :-

1. منذ اكتشاف النفط حتى عام 1960 م

تم اكتشاف النفط في روسيا عام 1856 م ومن ثم اكتشاف في مدينة بلويستي الرومانية عام 1857 م ، إلا أن التحول حدث في اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859

في مدينة تيتو سفيل بولاية بنسلفانيا وقد عدة بداية تاريخ صناعة النفط الحديثة⁽¹⁾ عندما عثر أدوين دريك على النفط ، وكان الانتاج آنذاك 30 برميلاً في اليوم وكان سعر البرميل الواحد حوالي 20 دولاراً لمدة قصيرة ثم تراجعت اسعار النفط بشكل كبير بسبب عدم انتشار وسيلة استخدامه . وعلى اثر ذلك اخذ العديد من المستثمرين افراداً ومؤسسات يتسابقون من اجل استثمار اموالهم في حفر ابار جديدة لاستخراج النفط و، وقد ظهر السعر التجاري للنفط الخام 1860 م وكان سعر البرميل الخام حوالي 9.59 دولاراً ، ونظراً للاستعمالات المحدودة جداً للنفط الخام فضلاً عن دخول عدد كبير من المنتجين في الصناعة النفطية ادى الى انخفاض سعره الى (0.49) دولاراً وفي عام 1880 اصبح سعرة 1.29 دولاراً .

وفي عام 1990 كان سعر البرميل (1.29) دولاراً إلا إنه انخفض في الاعوام التالية حتى وصل (0.61) للبرميل بداية عام 1911⁽²⁾ .

وبسبب لنشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914م ارتفعت اسعار النفط بسبب تزايد الطلب العالمي حيث اصبح النفط سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر جديد للطاقة وقد سجل سعر البرميل بعد انتهاء هذه الحرب (1.98) دولاراً وفي عام 1920 اصبح (3.07) دولاراً. وبعد معاهدة سايكس بيكو والتي عقدت من قبل الدول الغربية الكبرى عام 1916 م الى تقسيم الشرق الأوسط ، وكذلك اتفقت الشركات الكبرى للنفط على اقتسام مصادر النفط في الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي وبذلك سيطرت هذه الشركات على الصناعة النفطية الدولية .

إذ اشارت الدراسات الأولية والتي اقامتها الشركات النفطية الكبرى الى وجود النفط الخام وبكميات كبيرة جداً وخاصة بالعراق والخليج العربي ، وقد حصلت الشركات الأمريكية والشركات الانكليزية والفرنسية على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط، ومن بعض الامتيازات النفطية هي الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية عام 1925 م والتي تبذل اسمها الى شركة العراق عام 1929 م⁽³⁾ .

(1) محمد ازهر سعيد السماك ، مصدر سبق ذكره، ص 20 .

(2) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1981، ص 26-27.

(3) نواف نايف اسماعيل ، المصدر نفسه و ص 33-35.

وقد توالى هذه الامتيازات عقد اتفاقية الخط الاحمر لاستخراج النفط من اقطار الخليج العربي ، كالبحرين عام 1930 م والسعودية عام 1933 م والكويت عام 1934 م وقطر عام 1935 م وبهذا ظهر الانتاج العربي للنفط الخام في الاسواق الدولية (1) .

وقد اجريت بعض المفاوضات بين الشركات النفطية على ان تكون اكثر من 50% من اجمالي مبيعات النفط خارج الولايات المتحدة مقسمة على النحو التالي 28% لشركة نيوجرسي و 16% لشركة شل و 5.11% لشركة الانجلو الايرانية وذلك عقب اتفاقية الاكناكاري عام 1928 وقد انظمت اليها معظم المؤسسات النفطية الدولية المهمة (2) .

أما الشركات المستقلة كالأوروبية واليابانية فلم يكن دخولها المجال النفطي إلا عام 1959 وهذه الشركات شركة البترول الأمريكية المستقلة وعلى الرغم من تزايد هذه الشركات المستقلة فان تأثيرها بقي محدودا حتى عام 1960 حيث كان انتاجها حوالي 3.6% من مجموع انتاج الشرق الأوسط لعام 1960 والباقي كان يخضع لشركات النفطية الكبرى والتي تمثل مجموعة الكارنل النفطي العالمي (3) .

2. منذ نشأة منظمة أوبك حتى نهاية عام 1972

بعد التخفيضات التي عملتها شركات النفط الكبرى على الاسعار من جانب واحد وبدون استشارة الدول المنتجة عامي 1959 و 1960 والتي حققت خسائر بحوالي 15% من إيرادات حكومات الدول المنتجة للنفط ، وتعد هذه السياسة خطأ فادحاً على المدى البعيد من جانب هذه الشركات ، ألا انها ساهمت في يقظة المالكين الحقيقيين للموارد النفطية من سباتهم .

وكانت فينزويلا أول من نادى بضرورة تأسيس تجمع للأقطار المنتجة للنفط لمواجهة كارنل الشركات النفطية ، خاصة بعد قيام الكارنل بعزل النفط الفينزويلي ذي التكلفة العالي والانتاج الصعب من النفوط العربية ، وقد بادرت الحكومة العراقية بدعوة الاقطار المنتجة للنفط الخام بضرورة ايجاد تجمع نفطي لمجابهة استغلال الكارنل النفطي الأمر الذي ادى الى ظهور قوه مضادة المتمثلة في (منظمة أوبك) تأسست هذه المنظمة بموجب الاجتماع المنعقد خلال

(1) نواف نايف، المصدر نفسه ، ص 35 .

(2) محمد لبيب شقير ، التنظيم الاحتكاري لسوق الدولية للبترول ، معهد الدراسات القارية القاهرة و 1961 ، ص 92

(3) صاحب ذهب ، البترول العربي الخام في السوق الدولية ، مصدر سابق ، ص 311-315 .

الفترة 10-14 سبتمبر عام 1960 في العاصمة بغداد -العراق من خمس دول منتجة ومصدرة للنفط وهي (العراق - الكويت - ايران - السعودية - فنزويلا)، ومن اهم العوامل التي دفعت الى تأسيس هذه المنظمة هي التخفيضات المتكررة في اسعار النفط الخام والتي كانت تفرضها الشركات النفطية الاحتكارية والتي كانت تؤثر وبشكل كبير في مداخيل الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وقد نجحت منظمة أوبك في ايقاف التدهور في اسعار النفط الخام الاسمية (1) لم تستطيع ان منظمة أوبك من رفع اسعار النفط طيلة المدة 1960-1970 وقد ضل السعر المعين للنفط الشرق اوسطية هو في حدود 1.8 دولاراً للبرميل، وان كانت قد تحققت بعض الزيادات الطفيفة الناجمة عن اتفاقية تنفيق الربيع (احتساب رسوم أو امتيازات) باعتبار الربيع جزء من نفقات البرميل الخام واصرار الشركات النفطية على ان يكون الربيع جزء من الارباح البالغة 50 % التي تتقاسمها مع الحكومات المعنية بموجب اتفاقية مناصفة الارباح ، حيث كانت النسبة المقررة لهذ الربيع على المستوى العالمي تتراوح ما بين (5,12-25)% من قيمة برميل النفط المستخرج ، وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق عام 1965 بين حكومات أوبك والشركات النفطية الكبرى على تفتيت الربيع رغم تنفيذه والذي استمر عدة سنوات(2). وقد قامت منظمة أوبك بإلغاء كافة السماحات للتسويق الممنوحة للشركات النفطية عام 1970 (3).

3. للمدة (1973-1986) م

بعد انخفاض كبير في القوة الشرائية للعائدة النفطية نتيجة التعامل بالدولار ذي القيمة المتدهورة آنذاك حيث طالبت الدول المنتجة للنفط بشكل عام ودول الأوبك بشكل خاص الشركات الاحتكارية التفاوض من اجل تعديل الاتفاقيات السابقة فقبلت المنظمة بالرفض من قبل هذه الشركات ، وحدث حرب تشرين 1973 من ناحية اخرى ادى الى اتخاذ منظمة أوبك وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي مؤتمرها بدولة الكويت بزيادة الاسعار بنسبة 70% دون الرجوع الى الشركات النفطية وقد ارتفع بذلك سعر البرميل من النفط الخام العربي الخفيف ليصل الى 5.12 دولاراً ، وعندها بدأت مرحلة جديدة تحولت في

(1) Abd-el-Kader Sid – A hmed , L- OPEP ,passé present et Perspectives , Office des Publications Universities Alger ,1989,p 50 .

(2) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي ، مصدر سابق ، ص 69-74.

(3) المصدر السابق ، ص 75-76.

البلدان المنتجة للنفط من تابعة الى الشركات النفطية الى بلدان تمتلك القدرة على تسعير نفوطها وانتهى التحكم المطلق لشركات الاحتكارية والتي تتحكم بالسوق النفطية برمتها ، وقد تضمنت قرارات مؤتمر الكويت فضلاً عن زيادة الاسعار قرار بتخفيض الإنتاج بنسبة 5% -10% ثم قرار اخر بقطع النفط عن الدول التي ساعدت العدو الصهيوني ومنها امريكا وهولندا وجنوب افريقيا والبرتغال (1) .

لقد حققت منظمة أوبك النجاح عام 1973 منحت الارجحية لصالح الدول المصدرة للنفط حيث تم في نهاية عام 1973 خفض الانتاج بنسبة 25% على ان تزداد بنسبة 5% شهريا ، ثم اصدار قرار بزيادة الاسعار المعلنة لنفوط أوبك بحوالي 130% ليصبح سعر البرميل العربي الخفيف 11.65 دولار ، واستمر سريان السعر المعلن للخام القياسي لغاية 8 نيسان عام 1974 وتم تخفيضه من قبل المنظمة بنسبة 3.5% ليصبح السعر 11.25% ، وعلى هذا الاساس اصبحت السوق النفطية خلال هذه الحقبة سوقاً للبائعين بعد ان كانت اكثر من نصف قرن للمشتريين (2) .

وفي شهر ايار 1978 م عقدت المنظمة اجتماعا غير رسميا في الطائف بالسعودية لدراسة أوضاع المنظمة وانقسم المؤتمرين الى مجموعتين الأولى نادى : ببحث مواضيع تتعلق بمستقبل المنظمة أما ظهور مصادر نفطية منافسة و بينما طالبت المجموعة الثانية : بوضع توصيات للمؤتمر تشمل كافة السلبيات كانخفاض أسعار النفط الحقيقية وتدهور القوة الشرائية لعوائدهم النفطية أما تصاعد موجة التضخم المستورد وانخفاض اسعار صرف الدولار ، بالإضافة لذلك ظهور الخزين النفطي لدى معظم دول العالم ووكالة الطاقة الدولية (3) .

وبلغ سجل سعر النفط في النصف الثاني من عام 1978 سعرا قدرة 12.77 دولاراً للبرميل وفي شهر تشرين الثاني من نفس العام حوالي 14.43 دولاراً للبرميل (4) .

-
- (1) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، مصدر سابق ، ص 93
(2) محمد سعيد السماك ، زكريا عبد الحميد ، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، ط 1 ، الموصل 1980 ، ص 251-252
(3) نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية ، مصدر سابق ، ص 97-98 ، 103
(4) محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطابع جامعة الموصل ، 1987 ، ص 321-323 .

ونتيجة لقيام السعودية بتخفيض نسبة انتاجها واقدام الدول الصناعية على السحب من المخزون والذي تزامن مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط ادى الى حدوث الطفرة الثانية خلال فترة نهاية السبعينات واصبح سعر النفط العربي الخيف حوالي 24 دولاراً للبرميل .وتواصل ارتفاع الاسعار إذ وصل في عام 1981 حوالي 34 دولاراً للبرميل ، ونتيجة لزيادة الانتاج النفطي من دول خارج منظمة أوبك المتكونة من ثمان دول والذي ارتفع انتاجها الى 5.9 مليون برميل/ يوم عام 1983 ، لذا فقد شهدت السوق النفطية حالة من التخمة والوفرة النفطية ، الأمر الذي ادى الى قيام منظمة أوبك على اتباع نظام الحصص و حدد الانتاج الكلي للمنظمة 18 مليون برميل /يوم⁽¹⁾ . حيث كانت حصة مساهمة أوبك من مجمل الانتاج العالمي حوالي 49 % عام 1979 ، وتراجع الى حوالي 40 % عام 1981 و والى حوالي 30.5 عام 1984 ، أمّا بالنسبة للأسعار فقد استمرت بالانخفاض حتى وصلت الى ادنى مستوى لها ، حيث بلغت حوال 8 دولار للبرميل الواحد في تموز عام 1986 (2) .

4. للمدة (1987- 2002) م

نتيجة لحرب الاسعار بين دول منظمة أوبك والدول خارج هذه المنظمة والتي امتدت ما بين نهاية عام 1985 الى منتصف عام 1986 وتخلي هذه المنظمة عن تحديد سقف الانتاج ووصل سعر البرميل الى 8 دولاراً للبرميل ، لذا قررت المنظمة في مؤتمرها الوزاري الذي عقد عام 1986 الى العودة الى نظام التسعير الرسمي للنفط الخام وحدد سعر الاشارة والذي يمثل المعدل الحسابي البسيط لأسعار سبع من النفوط الخام لمنظمة أوبك المتدولة دوليا بمبلغ 18 دولار للبرميل والمحافظة على سقف انتاج 06.15 مليون برميل /يوم .وعنده بداية عام 1987 توفرت قناعة لجميع الاطراف بان سعر البترول هو عند حاجز 18 دولاراً للبرميل ، وفي كانون الثاني عام 1990 وصل الى ما يقارب 19.99 دولاراً للبرميل وقد شهد تراجع بالأسعار حتى وصل عام 1994 الى حوالي 15.53 دولاراً للبرميل ، وقد فرض الاتحاد الأوربي ضريبة الكاربون بحجة حماية البيئة إلا عبئ اضافي على هيكل الضرائب النفطية والتي تتحاز الى

(1) حسن زكريا ، تطلعات العالم الثالث ازاء النفط ، مجلة النفط والتعاون العربي - المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، 1985 ، ص 103 .

(2) جورج عزيز ياقو ، تطور صناعة النفط الدولية ، مجلة المعارف الدولية ، العدد 8 ، شباط 2002 ، ص 33 .

صالح الفحم بالرغم من كونه المصدر اكثر تلوثا للبيئة⁽¹⁾ . و حقق سعر النفط انتعاشا واضحا عام 1996 ليبلغ 20.29 دولاراً للبرميل وتراجع الى 18.68 دولاراً للبرميل عام 1997 ، واستمرت بالانهيار حتى وصل عام 1998 الى 12.28 دولاراً للبرميل الواحد وكان السبب هو زيادة المعروض النفطي لدول خارج منظمة أوبك . وقد قامت منظمة أوبك لرفع مستوى الاسعار بادرت بدعوى الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط خارج أوبك للتسيق في كميات المعروض النفطي مما تسبب في ارتفاع مستوى الاسعار حتى وصل في تموز عام 1999 م الى 18 دولاراً للبرميل نتيجة لخفض مستويات الانتاج من قبل دول منظمة أوبك والدول النفطية واستمر السعر في الارتفاع حتى وصل الى 24 دولاراً للبرميل في نهاية عام 1999 وبداية عام 2000 م⁽²⁾ . وفي عام 2001 وبعد الهجوم على مركز التجارة العالمي ارتفع السعر 31 دولاراً ثم انخفض الى 28.02 دولاراً للبرميل . في شهر كانون الثاني من عام 2002 قد استجابة دول خارج دول منظمة أوبك، لدعوى أوبك لخفض الانتاج اعلنت روسيا والنرويج وانغولا تخفيض انتاجها بمقدار 150 الف برميل /يوم⁽³⁾

5. للمدة (2003- 2019) م

تعد هذه المدة الابرز والاسرع تطورا وتقلبا في اسعار النفط الخام ففي عام 2004 بلغ متوسط الاسعار الى 36 دولاراً للبرميل وارتفع المتوسط السنوي في عام 2005 الى 50.64 دولاراً للبرميل⁽⁴⁾ . وعند عام 2006 فقد شهدت تطورات وعدم الاستقرار في اسعار النفط فارتفعت في الثلث الأول والثاني الى ما فوق (70) دولاراً للبرميل وانخفض في الثلث الثالث الى ما دون 60 دولاراً للبرميل . ولم يستمر هذا الانخفاض طويلا فقد شهد العالم ارتفاعا غير مسبوق في اسعار النفط الخام وتخطى حاجز 90 دولاراً للبرميل عام 2007 وان سبب هذا الارتفاع هو زيادة المضاربات في اسواق النفط العالمية وزيادة التدفقات الاستثمارية اليها والتوترات التي ضربت الدول المنتجة للنفط ولاسما دول الشرق الأوسط⁽⁵⁾ . وقد شهد العام

(1) حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2000، ص 26 .

(2) المصدر نفسه ، ص 26-28 .

(3) Angela Charlton – Russia pledges cut in oil Exports – December 2001 , p 1-2 .

(4) توماس والين ، نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات ، مركز الامارات البحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط 1 ، 2006 ، ص 96-98 .

(5) نبيل جعفر عبد الرضا ، منار محمد قاسم ، المضاربات في اسواق النفط العالمية ، مركز المحور للدراسات والتخطيط البصرة ، ص 165-166 .

2008 ارتفاعا كبيرا في مستو اسعار النفط الخام فارتفع الى مستوى 94.3 دولاراً للبرميل م قفز في نفس العام الى 147 دولاراً للبرميل بسبب سياسة أوبك الإلزامية وزيادة المضاربات ، الا انه تراجع في الثلث الاخير من نفس العام الى 40 دولاراً للبرميل بسبب الازمة العالمية لرهن العقاري و الأمر الذي ادى الى انخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ ، امتدت آثار الازمة المالية الى عام 2009 واستمرت اسعار النفط بالانخفاض خلال الاشهر الأولى حتى وصل الى دون 34 دولاراً للبرميل في شهر شباط وبعد ذلك ارتفع الى 57 دولاراً للبرميل في شهر ما ريس⁽²⁾ وقد استقر سعر النفط في عام 201 عند 77.4 دولاراً للبرميل وفي الاعوام (2011-2012-2013) تميزت اسعار النفط العالمية بالاستقرار والانتعاش حيث تخطى السعر العالمي للنفط حاجز 110 دولاراً للبرميل . وفي سنة 2014 وصل سعر النفط العالمي الى 49.5 دولاراً للبرميل ، وبقيت اسعار النفط في انخفاض مستمر في عام (2016) واخذت تتراوح بين 25-50 دولاراً للبرميل وبلغ متوسط سلة أوبك 40.7 دولاراً للبرميل⁽³⁾ أمّا في عام 2018 قفزت اسعار النفط الى فوق حاجز 70 دولاراً للبرميل لكن خلال عام 2019 انخفض سعر النفط الى ادنى مستوى له .

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام

سعر النفط يشير الى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في السوق الدولية وهذه القيمة تكون مقدرة بالدولار الأمريكي وبسبب طبيعة السوق النفطية التي تتميز بعدم الاستقرار لذلك نجد ان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة وحادة هذا الأمر ينعكس على الإيرادات النفطية وجعلها أيضاً إيرادات تتميز بعدم الاستقرار وخاضعة لهذه التقلبات الى ان أصبحت ظاهرة التقلبات منذ عام 1973 ظاهرة تثير القلق على المستوى العالمي⁽⁴⁾.

(1) سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسات تحليله ، ص 14-15
(2) احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة بغداد العراق ط1، 2011 ، ص 216
(3) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الامين العام السنوي الرابع والاربعون ، الكويت و2017 ، ص 56
(4) خطاب عمران صالح الضامن ، تقلبات أسعار النفط الخام واثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2009.2014،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني،2016،ص202.

تعتبر اسعار النفط الخام أحد اهم الاسعار التي تراقبها جميع دول العالم بكافة مؤسساتها ، والنفط هو من السلع التجارية ذات الاهمية السعريية البالغة لما لهذه الاسعار من تأثيرات كبيرة على التكاليف والانتاج واسعار السلع الأخرى وعلى النمو الاقتصادي ايضاً وهي الاسعار الاكثر تقلباً لأسباب مختلفة ويحتل النفط صدارة السلع الاستراتيجية في العالم لكونه من اهم مصادر الطاقة بالإضافة الى ذلك انخفاض تكاليفه مقارنة بالمصادر الطاقة الاخرى ، وهو مصدر الى الكثير من السلع الصناعية لذا اصبح من اهم السلع في التجارة الدولية ، وإن الاهمية لهذه السلعة في الاقتصادات العالمية جعلت من سوقه وأسعاره غير مستقرة وتتأثر بالعديد من العوامل منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية وكما يلي :-

أولاً : - العوامل الاقتصادية والتي تقسم الى:

أ. العوامل النقدية وتضم:

- **سعر الخصم:** هو ذلك السعر الذي يفرضه مالك المورد الناضب لغرض خصم عوائده المتوقعة وبأي حال فإنه لا يمكن ان يقل عن سعر الفائدة الحقيقي ولكن قد يدفع المنتجون سعر خصم عال في حال توقعوا نوع من المخاطر قد يصيبهم سواء كانت مخاطر سياسية ام جيولوجية، وفي حال كان توقعهم بمخاطر سياسية سوف يقومون باختيار سعر عال جداً، أما إذا قل الخطر فإنهم سوف يتجهون الى سعرا اقل. يؤدي سعر الخصم دوراً مهماً وفعالاً وذلك لانه يمثل خصم قيمة البرميل النفطي الخام من اجل تحديد قيمته الحالية وهو ايضاً يفاضل في الاستهلاك الحالي للبرميل أو استخراجه في اي مدة زمنية قادمة⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك فإنه كلما ازداد سعر الخصم ادى الى زيادة الانتاج وهذه الزيادة تعني زيادة في العرض الكلي وتقابل هذه الزيادة انخفاض في اسعار النفط الدولية والعكس بالعكس كلما انخفض سعر الخصم كلما انخفض الانتاج وارتفعت الاسعار⁽²⁾.
اعتقد هوتلينك* في نمودجه بأن سعر المورد الناضب يجب ان ينمو بمعدل سعر الفائدة في السوق التنافسية ، أما في سوق احتكار القلة فإن الايراد الحدي هو الذي يجب ان ينمو بمعدل

(1) ينظر: احمد حسين الهيبي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 59.

(2) هاشم علوان السامرائي، النفط سلعة اقتصادية، العوامل المحددة لسعر النفط الخام في السوق الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد الاول، العدد الثاني، 1999، ص 10.

* هارولد هوتلينك الاقتصادي الامريكي الذي قدم مقالة من بحثه بعنوان (The Economics Of exhaustible Resources) اقتصاد الموارد الناضبة في عام 1931 الذي اوضح فيه الاستخدام الرشيد

سعر الفائدة. هوثلينك اعطى تصوره الخاص في نموذجة إذ أوضح ان المورد الناضب(بئر النفط) هو رأس مال ملك للمجتمع وعلى هذا الاساس سعره في السوق يحدد من خلال المقارنة ما بين السعر الحالي والسعر المتوقع في المستقبل (1).

- سعر صرف الدولار الأمريكي:

يقوم برميل النفط بالدولار الأمريكي لذلك يؤثر سعر الصرف على سعر النفط بشكل كبير حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الى ارتفاع سعر النفط الخام ويتم ذلك من خلال أكثرين مباشر واخر غير مباشر.

انخفاض سعر صرف الدولار الذي يكون قصير الاجل وهو الاثر المباشر المتمثل في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط الخام الاجلة التي تعمل على ارتفاع اسعار النفط الخام من خلال الضغط الذي تسببه على اسعار النفط الخام.

أما الاثر غير المباشر أو بعيد الاجل لانخفاض الدولار فيتمثل بالتغيرات التي تحدث في سياسات اسواق النفط العالمية المتجسدة في جانبي العرض والطلب. ففي المدى الطويل عندما ينخفض الدولار سوف يعمل على خفض الطاقة الانتاجية أو تنمو هذه الطاقة بشكل بطيء لا يتناسب مع الزيادة الحاصلة في الاسعار، حيث تؤثر على الدول المصدرة للنفط بحيث تنخفض القوة الشرائية لديها مما يمنعها من الحصول على الاموال الكافية لغرض زيادة الطاقة الانتاجية، ونتيجة هذا هو انخفاض الكمية المنتجة من النفط مقارنة بالطلب عليه سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار حسب النظرية الاقتصادية(2).

وبما ان العلاقة عكسية بين سعر صرف الدولار واسعار النفط الخام فإن ارتفاع اسعار النفط سوف يؤدي الى خفض الدولار بسبب واردات النفط الأمريكية والعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات كذلك ان سعر النفط والدولار يسيران في اتجاهين مختلفين لان الدول المنتجة للنفط ليس من مصلحتها ان ينخفض سعر صرف الدولار والتي تستخدمه لغرض التجارة بسلع اخرى

للموارد الناضبة وكم يجب ان يكون سعره في كل مدة لغرض زيادة ربح المنتج عن طريق تحديد قرارات الانتاج المثلى. للمزيد ينظر الى :

- عمار محمود حميد، تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2006، ص27.

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة -1998

1970، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001، ص11.

(2) معن عبود علي الحسني، مصدر سابق، ص30.

من الاسواق الخارجية وللتعويض عن هذا سوف تقوم هذه البلدان برفع سعر برميل النفط⁽¹⁾، سعر الصرف من اهم العوامل التي تؤثر في تقلبات الأسعار لان أسعار النفط تتحدد بالدولار الأمريكي فعند تثبيت سعر الصرف أمام الدولار فإن تأثير الصدمات التي تكون ناتجة من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار يؤثر بشكل تام على الاقتصادات المحلية، فعندما تنخفض مداخل النفط من الدولار فهذا يعني انخفاضاً في مداخل النفط بالعملة المحلية، أما في حالة مرونة الأسعار فإن تخفيض قيمة العملة المحلية أو تخفيضها مقابل الدولار فإن هذا يعني ارتفاعاً في مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار ومن ثم فان هذا الأمر يقلل من حدة انخفاض مدخلات النفط بالنسبة للميزانية العامة للحكومة ويفتح مجال اكبر للانفاق الحكومي الذي يؤدي الى دعم النشاط الاقتصادي وبتفعيل سعر الصرف اداة لإدارة الاقتصاد الكلي وبالكفاءة المطلوبة وبأقل كلفة ممكنة فعندما ترتفع معدلات التضخم المستورد وترتفع قيمة العملة المحلية لمكافحة التضخم أما في حال دعم الصادرات وتحفيزها فيمكن خفض قيمة العملة المحلية في مثل هذه الحالات نجد ان بعض الدول لها مرونة في سعر صرف عملتها وتقلل من التأثير السلبي لانخفاض مدخلات النفط في الميزانية العامة⁽²⁾.

ب- العوامل غير النقدية:

1 . حجم الاحتياطي النفطي: أن المقصود بالاحتياطي النفطي بشكل عام (الكمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوع الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة)⁽³⁾. وإن سعر النفط الخام يتغير بتغير توقعات حجم الاحتياطي، لان الاحتياطي النفطي يمثل النفط الخام القابل للاستخراج عندما يكون سعر البيع يغطي تكاليف الاستخراج⁽⁴⁾.

2 . كلفة الاستخراج: تختلف كلفة الاستخراج من بئر نفطي الى اخر إذ إن الطلب الكلي على النفط لا يتم اشباعه من خلال بئر واحد فقط ، وتبدأ عملية الاستخراج من الابار التي تتحمل اقل كلفة استخراج بأفضل جودة وتلتزم بسياسة استخراج النفط من البئر ان ترتبط نسبة النفط

(1) كريم سالم حسين وجنان مسلم عبد ، قياس العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام منهجية ARDL، مجلة الدراسات الاقتصادية الادارية والمالية سنة 2021، المجلد13، العدد 2، ص166.

(2) خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس، 2015، ص21-22.

(3) عبد الستار عبد الجبار موسى ، تحليل واقع الاحتياطات النفطية الدولية خلال الثلاثين عاماً للمدة (1970-2000) ،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، 2003 ، ص133.

(4) احمد حسين الهيتي، مصدر سابق، ص 124.

المستخرج بما يحتويه البئر من نسبة الاحتياطي، والا فإن اي كمية مستخرجة بنسبة اكبر ستؤدي الى زيادة في سرعة نضوب المورد النفطي وتقليل العمر الانتاجي استنزاف الاحتياطي⁽¹⁾.

3. الطلب على النفط :- يعرف الطلب على انه المقدار الذي يرغب المستهلكون في شرائه من منتج معين ، وترى النظرية الاقتصادية بان الطلب يتكون من عاملين اساسيين هما الذوق والقدرة على الشراء، والذوق يعني حب شراء وامتلاك السلعة ، أما القدرة تعني امتلاك الفرد ما يكفي من الثروة والاموال لشراء السلعة وبالسعر المحدد في السوق ، ويرتبط الطلب بعلاقة عكسية مع السعر فلما ازداد السعر انخفض الطلب على تلك السلعة وبالعكس⁽²⁾ .

4. عرض النفط:- يقصد بالعرض بصورة عامة مقدار الكمية من السلعة التي يقومون المنتجون والبائعون بعرضها في السوق لبيعها بسعر محدد⁽³⁾ ويُعدّ العرض من العوامل المهمة والمؤثرة في اسعار النفط فأى تغير في المعروض البترولي يكون له تأثير مباشر في سعر النفط .وتعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط ، وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو طارئ تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب ومن ثم تتحكم في سعر النفط . محدودية الانتاج وتناقص العرض في تنامي اقتصادات آسيا ونقص مستويات المخزون من النفط الخام في الدول الصناعية ، وضعف وقوة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى ، إذ تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض التي تؤدي دوراً مباشراً الاجندة الاقتصادية ومحط انظار الساسة العالميين وصناعي القرارات الاقتصادية المؤثرة في مسيرة الاقتصاد الدولي . وبتزايد أهمية النفط وتناقص كمياته المعروضة ، تتزايد الصراعات والحروب الدولية سواء كانت خارجية أم داخلية لتلهب الوضع السياسي قرب منابع النفط والتي بدورها تؤثر في تدفق النفط والعرض والطلب ومن ثم الاسعار . و تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي ، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى والذي يؤثر تأثيراً كبيراً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة تعتمد على اسعار النفط وكمياته المصدرة من النفط الخام ، فمن الطبيعي ان تكون ايرادات النفط عرضة للتقلبات ، وهكذا فان عدم استقرار الايرادات النفطية تؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة ولاسيما

(1) احمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994، ص46.

(2) Joseph Whelan and Kamil Msefer ,Economic Supply & Demand , 14 January , 1996 , p 6.

(3) عابد فضيلة ورسلا خضور ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد

قرارات الموازنة العامة (1). ولتوضيح اهم خاصية للنشاط النفطي المتمثلة في الأهمية الاستراتيجية التي يتولد عن صناعة النفط مشتقات تكفل توفير مصادر طاقة متعددة تسعى كافة دول العالم الى توافرها بأراضيها ، مما كان سبباً مباشراً للسعي الدؤوب لهذه الدول في البحث والتنقيب عن النفط باعتباره مورد اساسي في موازنة الدولة في حالة توافره بأراضيها. كما تظهر الأهمية الاستراتيجية للنفط من خلال استخدامه من جانب الدول المنتجة بوصفها واحد من أدوات السياسة الاقتصادية العامة في مجال الانفتاح على العالم الخارجي في كافة المجالات ، وفي تسيير النشاط الاقتصادي عموماً . (2) وقد وتتاثر صناعة انتاج النفط بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية ، ومعدلات اسعار صرف العملات المتأرجحة بين الزيادة والانخفاض هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعتمد الدول العربية بشكل رئيس على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها إذ إن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعاً لسلوك تطور العائدات . (3)

وخلاصة القول :- ان التقلبات في أسعار النفط تعود الى مجموعة من العوامل منها سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها . وان هذه العوامل لها تأثير كبير خلال الأعوام المقبلة ، وان الانخفاض الكبير في سعر النفط سيؤدي الى مؤشرات عجز متفاوتة ، خاصة في الدول المصدرة للنفط (الدول الريعانية) على النفط الخام والتي تعتمد عليه بشكل رئيس في تمويل العجز في الموازنة الحكومية .

(1)، سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، " مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية " ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، 2013 ، ص5-6 .

(2)، محمد أحمد الدوري، " مبادئ اقتصاد البترول " ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1988 ، ص252-258.

(3) بلقلة ، براهيم ، " تطورات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ، مجلة الباحث ، العدد 12 ، 2013 ، ص12 .

المبحث الثاني

الصدمات النفطية (المفهوم ، الاسباب ، الانواع ، التطور التاريخي لحدوث الصدمات)

المطلب الأول : مفهوم الصدمة

الصدمة لغاً معناها الدفعة يقال (صدم الشيء اي دفعه ، وقيل معناها النازلة التي تفاجئ الانسان فتنزعجه)⁽¹⁾. أما في علم الاقتصاد " الصدمة هي اضطراب أو تغير شديد وغير متوقع يصيب النظام الاقتصادي ، أو إنها حدث مفاجئ و مؤثر على اقتصاد الدولة وخارج عن سيطرتها ".⁽²⁾ أو هي "تغييرات غير متوقعة في العرض الكلي أو في الطلب الكلي ".⁽³⁾ أما الصدمات النقدية :- وتعرّف صدمات السياسة النقدية بأنها ابتكارات إحصائية، حيث تمثل عنصراً خارجي المنشأ للسياسة النقدية تماماً⁽⁴⁾ ، أو انها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان، ... الخ) وأما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية⁽⁵⁾ فالصدمة الاقتصادية : " هي حدث مفاجئ يؤثر في المتغيرات الاقتصادية لدولة معينة ". لذا تكون الصدمة الاقتصادية على نوعين ، أما ايجابية أو سلبية فالصدمة الايجابية تكون نتائجها ذات انطباع جيد على الاقتصاد وبعكسها الصدمة السلبية التي كون ذات انطباع سيئ .

فقد عرفت " بأنها إحدى عوارض الأزمات ، أو إحدى نتائجها ، والتي تولدت عن انفجارها بشكل سريع ومفاجئ ، وقد تكون إحدى اسباب الازمات على مستوى الدولة أو المجموعة أو

(1) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشوق الدولية ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 2004 ، ص512.

(2) سمير خلف بندر ، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة اثارها الهيكلية تجارب مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (2003-2004) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ، 2018 ، ص 14 .

(3) مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية ، 1999 ، ص 340 .

(4) Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000, P.1.

<http://www.papers.ssrn.com>.

(5) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، 1986، ص487.

الافراد " .⁽¹⁾ وعرفها اقتصاديون آخرون " ان الصدمة حدث مفاجئ حاد غير متوقع الحدوث ودون انذار مسبق تؤدي الى حدوث ازمات سواء على مستوى الدول أو المنظمات أو الافراد ويكون التعامل معها بأسلوب الامتصاص والاستيعاب " .⁽²⁾

وقد تبين من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الصدمة هي الانذار المبكر لحدوث ازمة معينة تحدث في عمل منظومة معينة مثل (شركة ، منظمة ، سوق ، اقتصاد ، دولة ما) ومن اهم نتائجها هو حدوث اختلال التوازن في عمل هذه المنظومات بصورة مفاجئة .

المطلب الثاني: مصادر الصدمات النقدية

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة للعديد من العوامل العشوائية⁽³⁾ والتي تؤثر على قرارات السياسة النقدية، فاختلاف الرؤى الاقتصادية لصناع السياسة النقدية حول حالة الاقتصاد واختلافهم في الشخصيات والمزاجيات ووجهات النظر وكذلك الأفكار التي يجلبها المشاركون في الاجتماعات الخاصة وطروحاتهم وطريقة جدلهم لرسم سياستهم النقدية، تعد مصدرا رئيساً في حدوث تلك الصدمات، فضلاً عن العوامل السياسية والعوامل الفنية مثل أخطاء القياس في البيانات المتوفرة بالنسبة لصانعي السياسة عندما يقوموا باتخاذ القرار حول إجراءات سياسة ما، وتعدد تلك المصادر فمن الصعوبة تثبيتها والسيطرة عليها وسندرج بعض من هذه المصادر⁽⁴⁾.

أ - آليات تنفيذ السياسة النقدية: تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية على آليات عديدة لعل من أبرزها الإ اعتماد على نوع من أنواع القياس الكمي كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقة لعدم تضمينه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تعد مصدراً من مصادر عدم الثبات والتقلب، خصوصاً في فترات استهداف المدخرات غير المقترضة.

ب- آراء وتوجهات وأهداف البنوك المركزية: إن البنك المركزي عندما يكون غير حساس تجاه التضخم بشكل خاص، فمن المرجح أن يضع سعراً للفائدة أكبر مما هو معتاد أو

(1) عبد السلام جمعة زاقود ، ادارة الازمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، ط1 ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الزهران للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص29.

(2) عماد صالح سلام ، ادارة الازمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، وزارة الاعلام والثقافة ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، الامارات ، 2002 ، ص30 .

(3) Martin Eichencharlesi ,Charles Evans, Some Empirical Evid ence on the Effects of Shocks to Monetary Policy on Exchange Rates ,Quarterly Jouranal of Economics, 2011,p978.

(4) Romer and Romer ,Anew Measure of Monetary Shocks. Derivation and Implication the American Economic Review Vol.4.No.4.2004.pp (1064-1068).

ضروري، وعندما يكون مستوى التضخم مرتفعاً فإنّ البنك المركزي يضع سعراً للفائدة منخفضاً بدرجة كبيرة، إذ يكون مستعداً لتحمل الخسائر في سبيل تقليل التضخم.

ج- معتقدات صناع السياسة حول عمل الاقتصاد والية عمله: تعد مصدراً آخرًا من مصادر الصدمات، فعلى سبيل المثال عندما يكون الاعتقاد السائد لدى البنك المركزي بأنّ التضخم غير مستجيب وبشكل كبير للتباطؤ (الركود) الاقتصادي، فيقوم بوضع أسعار فائدة منخفضة أدنى مما هو مطلوب.

د- السياسة النقدية والأمور السياسية: غالباً ما يطبق البنك المركزي سياسة توسعية بشكل غير اعتيادي تماشياً مع رغبة السياسيين للحصول على أصوات الناخبين في الاقتراع الخاص بالحكم، وذلك انطلاقاً من وظيفة البنك المركزي كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي.

هـ- أسباب أخرى: يهتم البنك المركزي أحياناً بأسعار الصرف بشكل كبير فيتحكم بتحركات أسعار الصرف والتي تؤثر على التضخم المستقبلي والنمو في الناتج، وقد يستشهد البنك المركزي أحياناً بقوة العملة كسبب من أسباب مرونة السياسة النقدية.

وقد تحدث الصدمة لاعتبارات استراتيجية⁽¹⁾ لتجنب الكلف الاجتماعية لإحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصاً لتوقعات العاملين فيه حول سياسة البنك المركزي في أن تكون ذات انجاز ذاتي (Self- fulfilling) وتقود إلى التباينات الخارجية المنشأة في السياسة النقدية.

المطلب الثالث : أسباب الصدمات :

هنالك العديد من العوامل التي تسبب الصدمات الاقتصادية وهي نوعان ، (الاسباب المباشرة وغير المباشرة) المباشرة تمثل عوامل الاقتصاد الخارجية مثل الصدمات الخارجية ، أما الداخلية والتي تمثلها العوامل الداخلية وهي (خصائص الاقتصاد المحلي الذي يتلقى الصدمة هذه) أما العوامل غير المباشرة هي تتمثل بالاندماج الاقتصادي العالمي ، فضلاً عن اثر التغيرات في الهيكلية الاقتصادية العالمية والسياسات الكلية في بلدان المركز الرأسمالي

وهناك نوعان من الاسباب وكما يلي :-

أ - الاسباب المباشرة للصدمات الاقتصادية الخارجية :وهي على مجموعتين من المتغيرات ، المتغيرات المتعلقة بالعالم الخارجي (الشريك أو الشركاء التجاريين). أما الاخرى فهي مجموعة العوامل الداخلية والتي تندرج بعنوان جامع (هشاشة الاقتصاد المحلي) ، الذي يتميز ضعف البناء في هيكله الاقتصادية الذي يتأثر بالصدمات الخارجية وبالرغم من ان بعض

(1) Lawrence J. Ghristiano ,Martin Eichenbaum and Charles L., op.cit,p8.

عوامل الهشاشة الاقتصادية ينظر إليها على أنها من أعلى مؤشرات الاندماج الاقتصادي .(*)
ومن أهم اشكاليات قدرة الاقتصاد في التحصين ضد الصدمات الخارجية يجب ان يستند الى بدائل
يكون نصيبها الأكبر هي قدرات الاقتصاد المحلي من خلال زيادة طاقاته الانتاجية بسبب التطور
التكنولوجي والتمويل المالي ، وقابليته للاستهلاك العالي المدعوم بمستويات دخول مرتفعة
بالإضافة الى مرونة استخدام سياساته الكلية ونفاذ اثارها الاقتصادية ، هي التي تمكن الاقتصاد
من تحاشي آثار الصدمات الخارجية بأقل التكاليف ، وهذا ما اثبتته معالجات الاقتصادات المختلفة
للصدمات التي تولدت عن الأزمة العالمية الأخيرة على بعض الاقتصادات المختلفة وما الحقها من
اتجاهات عالمية من خلال النمو المتباطئ ومن هنا يمكن تحديد الاسباب المباشرة للصدمات
الاقتصادية على شكل مجموعتين هي :-

ب - المتغيرات الاقتصادية الداخلية (هشاشة الاقتصاد المحلي) :- تعبر الازمة
الاقتصادية العالمية (2007-2008) والتي شكلت صدمة اقتصادية للعالم المتقدم والنامي على
حد سواء .⁽²⁾ فإن اساليب الحل التي انتهجتها بلدان المراكز الاقتصادية العالمية^(*) يدفع
بمنطقية للحدث حول البلدان في طور النمو والتي في جزء منها (الاقتصاديات الناشئة) التي
ارتبطت بشكل وثيق بالاقتصاد العالمي . وبحث حالة اقتصادها والعوامل المؤثرة فيها حيث يمكن
ان تتركز هذه العوامل في مجموعها تحت ما يسمى بـ (هشاشة الاقتصاد العالمي) .

المطلب الرابع : أنواع الصدمات :

يمكن ان تقسم الصدمات الى عدد من الأنواع وهي :-

1 - الصدمات الاقتصادية وتقسم الى :-

أ - صدمات الطلب الكلي :- وهي نوع من أنواع الصدمات الاقتصادية التي حدثت نتيجة
لحدوث تغيير واحدة من العوامل المؤثرة في الطلب الكلي وهي (الاستهلاك ، الانفاق ،
الاستثمار ، صافي الصادرات) ، أو احداث نوع من التغييرات في الهياكل الاقتصادية عن

(*) ان اهم مؤشرات اندماج الاقتصاد الايرلندي بالعالم الخارجي ، هو احتلال ايرلندا المرتبة الأولى في أثر
القطاع الخارجي لخلق فرص العمل ، إذ بلغت 5% من فرص العمل المتولدة من أثر القطاع الخارجي كما كان
معدل نمو القطاع الصناعي للمدة نفسها قرابة 70% ، يشكل الجانب المتعلق بالقطاع الخارجي بنسبة 80% منه
... الخ .

(2) مجدي الشوربجي ، صدمات الاقتصاد المصري الخارجية للمدة 1977-2000 ، ص 2 .

(*) عند مقارنة الحلول التي تقدمها او تفرضها في الحقيقة المؤسسات المالية الدولية على البلدان الصاعدة او
النامية حال تعرضها الى ازمات اقتصادية ، وتكون موازينها الخارجية والمالية عاجزة ، فإن مشروطيات
التمويل هي التقشف وتوسيع التحرير المالي ، على عكس ذلك في بلدان المركز الرأسمالي التي انتهجت
السياسات التوسعية (الكينزية) في الجانب المالي ، وأيضاً في الجانب النقدي ، كما حدث في التيسير الكمي الذي
انتهج في الولايات المتحدة ، وألمانيا و انكلترا واليابان .

طريق احد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية مثل (السياسة المالية أو النقدية) والتي تؤدي الى حدوث تغيير في الطلب الكلي بصورة مفاجئة .

ب - صدمات العرض الكلي :- وهي نوع من انواع الصدمات الاقتصادية التي تحدث بصورة مفاجئة بسبب التغيرات الحاصلة في مكونات أو في انتاجية تكاليف عناصر الانتاج .⁽¹⁾ ويرتبط بصدمة العرض بعض من الصدمات التكنولوجية والتي تحدث نتيجة للتطور التكنولوجي الذي يؤثر على دورة الانتاج .⁽²⁾

2 - الصدمات الخارجية : وهي الصدمات التي تحدث من خلال احداث خارجية ولا يمكن السيطرة عليها بسبب ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وتكون درجة الاعتمادية كبيرة أما عن طريق تصدير نوع واحد من السلع والخدمات أو ارتباطها بالأسواق العالمية ، أي أنها احداث خارجية تقع خارج الحدود الادارية للدولة تؤثر فيه بصورة كبيرة ومن جملة مصادر هذه الصدمات هي .

أ - التغيير في مستوى الاستثمار الاجنبي :- يمكن ان يحدث هذا النوع من الصدمات في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الاجنبية في عمليات النمو الاقتصادي لديها ، حيث تسبب هذه الصدمات الى حدوث انكماش في اقتصادياتها ومن الأمثل على ذلك التغيير الذي حصل في دول جنوب شرق آسيا بسبب انخفاض الاستثمارات الخارجية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي .

ب - التغيير في قيمة الصادرات :- يحدث هذا النوع في الاقتصادات النامية والريعية والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية والنفط الخام إذ تكون هذه الموارد مرتبطة بالأسواق العالمية الأمر الذي يسبب في تعرضها للمخاطر لانخفاض وارتفاع في قيمة صادراتها . كما حدث في الانخفاض الأخير في اسعار النفط عام 2014 فقد أثر هذا الانخفاض بصورة كبيرة على الدول المصدرة لتلك الموارد.

ج - التغيير في تحويلات العاملين من الخارج :- هنالك بعض الدول تمتلك وفرة نسبية في عنصر العمل هذا يجعلها من الدول المصدرة للعمل مما يجعلها تعتمد على تحويلات

(1) خضير عباس الوائلي ، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة

(1980-2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2012

، ص12.

(2) المصدر السابق ، ص18 .

- العاملين من الخارج وتعد هذه الدخول مورداً مهماً في اقتصاداتها بسبب ان هذه الدخول تتعرض للانخفاض والارتفاع مما يجعلها عرضة الى الصدمات الخارجية .
- د - التغيير في قيمة المساعدات الخارجية :- غالباً ما تشهد هذه الدول هذه الأنواع من الصدمات نتيجة لحصولها على بعض المساعدات والمنح الخارجية مثلما حصل في (مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا) ، حيث قدمت الولايات المتحدة هذه المنح لإعادة لأعمار لهذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، أو ما تقدمه بعض المنظمات الدولية لبعض الدول نتيجة تعرضها لحدوث الكوارث .⁽¹⁾
- هـ - صدمات اسعار النفط :- وهي نوع من انواع الصدمات الخارجية التي تحدث في الأسواق العالمية للنفط الخام بسبب التغيرات التي تطرأ على واحد من العوامل المؤثرة في السوق النفطية أو اسعارها والتي تؤثر بصورة مباشرة على الاسعار صعوداً وهبوطاً .
- 3 - الصدمات العارضة أو العشوائية :- تحدث هذه الصدمات بصورة مفاجئة أو عارضة بسبب تعرضها لظروف طبيعية طارئة كالألزال والاعاصير والفيضانات حيث تؤدي الى اختلال التوازن الخارجي وحدث خسائر كبيرة في البنى التحتية وتنتهي آثار هذه الصدمة بانتهاء تلك الكارثة .
- 4 - الصدمات الموسمية :- وهي الصدمات التي تحدث بصورة موسمية خلال السنة وقد تؤثر هذه على ميزان المدفوعات في الأمد القصير وتحدث في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين .⁽²⁾
- 5 - الصدمة المزدوجة :- تشير هذه الصدمة الى وقوع وتزامن التغيرات في مستويات عرض النفط العالمي والطلب العالمي على النفط في نفس المدة ، متسببة بارتفاع أو هبوط حاد في اسعار النفط الخام العالمية في الاسواق وحسب اتجاه التحول فإذا كان هنالك طلب متزايد على النفط في الاسواق العالمية للاستهلاك الحالي أو المستقبلي وكان هنالك وفي المدة نفسها نقص في المعروض والامدادات النفطية نتج عن ذلك ضغطاً

(1) عبدالله محمد ناصر العاضي ، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني المؤثرة في سرعة التداول النقدي في جمهورية اليمن ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة دمشق ، 2007 ، ص15 ، 21 .

(2) عبدالحמיד عبدالهادي اللامي ، دراسة تحليلية لصدمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية الأسباب والنتائج ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2017 ، ص 258 .

كبيراً ومتسارعاً لرفع الاسعار في السوق الدولية ، أما اذا كانت الحالة معكوسة للمعروض والمطلوب النقدي كانت الصدمة وحركة الاسعار معاكسة وسلبية .⁽¹⁾

المطلب الخامس : تاريخ تطور الصدمات النفطية

1 - صدمات اسعار النفط 1973-1974 :- تُعد صدمة عام 1973 أول صدمة اسعار تعرضت لها اسواق النفط العالمية وهي صدمة ايجابية بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، وصدمة سلبية للدول المستوردة والمستهلكة للنفط فقد قفزت اسعار النفط الخام من 3 دولار / برميل قبل هذا العام 11 دولار / برميل وقد سميت صدمة تصحيح الاسعار . كانت الاسواق النفطية تتحكم فيه مجموعة من الشركات النفطية الكبرى المعروفة باسم (الاخوات السبعة) وكانت متفقة في ما بينها للسيطرة على جميع الامدادات النفطية العالمية باستثناء بعض قليل من بلدان العالم النفطي ، بحيث اصبحت تتحكم باستخراج وتصدير وتسعير النفط لذا فقد فرضت اسعار ثابتة ثلاث مع مصالحهم ومصالح الدول التابعة لهم ، وقد جردت الدول ذات الموارد الغنية بالنفط الخام ارباح مواردها. وخلال السبعينيات من القرن الماضي زاد الطلب العالمي للنفط وشهدت الاسواق العالمية للنفط تطورات غير مسبوقة فقد نمت الامدادات النفطية وفقاً للاستكشافات الجديدة واتحاد مصدري النفط الرئيسيين عبر منظمة أوبك وانهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وامتدت الى البلدان النامية المصدرة للنفط ، واسست شركات نفطية وطنية لإدارة مواردها النفطية وقد حصلت على النصيب الأكبر من ارباحها واصبحت قادرة على رفع اسعار النفط الى المستويات التي تخدم مصالح الدول النفطية ، وانتقلت الثروة من الدول المستوردة للنفط الى الدول المنتجة والمصدرة له .⁽²⁾ وقد ولدت هذه الصدمة تغييراً جذرياً في المدفوعات الدولية فأصبحت البلدان الصناعية المستوردة والمصدرة للنفط عرضة للعجز في موازين مدفوعاتها والبلدان المصدرة والمنتجة

(1) محمد جواد جمعة العيساوي ، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة اوبك مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، 2020 ، ص 122 .

(2) مايكل روس ، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم ، ترجمة محمد هيثم نشواني ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2014 ، ص 36-37 .

للنفط مركزاً للفائض في موازين مدفوعاتها وتعد هذه الصدمة بداية الصدمات وعدم الاستقرار في اسعار النفط . (1)

2 - صدمة اسعار النفط 1979-1980 : استمرت سيطرة الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك على السوق النفطية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي وبلغت نسبة انتاجها في العالم ما يزيد على (60%) كما حصلت السوق النفطية على امدادات جديدة من المكسيك وبحر الشمال والاسكا بلغت ما يقارب (6 - 7) مليون برميل يومياً ولكنها لم تلبى الطلب المتزايد وبقي يفوق المعروض منه . (2)

ارتفعت مستويات الطلب العالمي على النفط الخام بعد عام 1976 بسبب زيادة الطلب عليه في البلدان المتقدمة والنامية ، رافق ذلك انخفاض العرض العالمي النفطي بسبب التوترات السياسية في ايران وتغير نظام الحكم عام 1979 والتي تسبب بتوقف انتاجها فوصلت اسعار النفط في السوق العالمية الى ما يزيد على 30 دولاراً للبرميل ، ثم استمرت بالارتفاع مطلع الثمانينيات بسبب حرب الخليج الأولى التي ادت الى توقف انتاج وتصدير النفط الخام في البلدين ونقص الامدادات النفطية ، أضف الى ذلك سبباً آخرأ مهماً هو انخفاض قيمة الدولار الأمريكي نتيجة ضخ البنوك الأمريكية لكميات كبيرة منه في الأسواق المالية للسيطرة على ازمة الائتمان وخفض اسعار الفائدة . (3)

3 - صدمة الاسعار 1986 : بعد الارتفاعات التي شهدته اسواق النفط العالمية والقفزات الايجابية التي شهدتها الاسعار خلال عقد السبعينات ولاسيما صدمتي الارتفاع في أسعار النفط الخام عامي 1973 و 1979 ، وبعدما اخذت الدول المنتجة للنفط المبادرة وزمام الأمور في السوق النفطية وتحقيق عوائد كبيرة ، فيما تضررت الدول الصناعية المستوردة للنفط ، وازدادت المنافسة بين الدول المصدرة للنفط عام 1983 ، وأصبح إنتاج النفط البريطاني من بحر الشمال يزيد على انتاج كُلي من (ليبيا ، الجزائر ، نيجيريا) مجتمعة ، ولم تتخذ منظمة أوبك سياسة واجراءات حكيمة للحفاظ على اسعار النفط المرتفعة

(1) محمد ازهر سعيد السماك وزكريا عبدالحميد باشا ، مصدر سبق ذكره ، ص 308 - 325 .

(2) فؤاد قاسم الأمير ، الدولار دوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط ، دار الغد ، بغداد ، 2014 ، ص 305 .

(3) حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر ، العراق ، 2020 ، ص 152-153 .

والمعقولة التي بلغت خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات ، وتنافس اعضاء أوبك فيما بينهم للحصول على عائدات أكبر من خلال زيادة الانتاج واغراق السوق النفطية بدلاً من أن تكون زيادة عائدات شركة النفط الوطنية البريطانية بمقدار 3 دولارات الدور الأساسي والشرارة الأولى لضرب اسعار النفط العربية . (1) ثم شهدت الاسعار تحولاً كبيراً عام 1986 وتعرضت اسواق النفط العالمي لهزة شديدة انهارت الاسعار الى ما دون 10 دولار / برميل في بعض الأشهر من هذا العام واطلق على هذا الانخفاض الحاد والسريع بعد الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط خلال فترة السبعينيات ومطلع الثمانيات بالصدمة النفطية المضادة أو السلبية . (2) وقد تتحكم الدول الصناعية المستوردة للنفط في السوق النفطية مما اثر سلباً في اقتصادات البلدان المنتجة للنفط ، الأمر الذي ساهم في انخفاض فوائدها النفطية ، ومبادلاتها التجارية الخارجية مع تلك البلدان، وتساهم في انخفاض قوتها الشرائية ، وانكماش الاقتصاد فيها ، وضعفت وارداتها النفطية للوفاء بديونها الخارجية لاعتماد اغلب هذه الدول على القطاع النفطي في تكوين فوائدها .

4 - صدمة 1997-1998 :- تعرضت اسواق النفط الخام العالمية الى صدمة حادة عام 1998 أدت إلى انهيار أسعار النفط ، وبعكس الصدمات السابقة التي كانت اغلبها ناتجة عن زيادة المعروض النفطي أو انخفاضه فهذه المرة انهارت اسعار النفط بسبب انخفاض الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية، فخلال هذه المدة تعرضت الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصادات الآسيوية الكبرى بصورة خاصة الى موجة ركود حادة في نهاية عام 1997 عرفت بأزمة النمور الآسيوية ، وهذه الاقتصادات تُعد المحرك الرئيس والقوة الدافعة لتنامي الطلب العالمي على النفط وخصوصا الصين وكوريا الجنوبية ، وقد عدت هذه الصدمة من اصعب الصدمات على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ، لما خلفته من آثار خطيرة على العوائد النفطية لمنتجي النفط الخام . (3)

(1) فؤاد قاسم الأمير ، مصدر سابق ، ص 312-313 .

(2) احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2011 ، ص 102 .

(3) توماس وايلن ، نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي الامارات ، ط1 ، 2006 ، ص 101 .

لإنخفاض متوسط سعر النفط خلال هذه الازمة الى (12.28) دولار للبرميل عام 1998 بعد ان كان (20.29) دولار عام 1996 ، بل انهار الى اقل من 10 دولارات نهاية نفس العام . (1)

5 - صدمة (2004 - 2005) : بالنظر لقيام حرب الخليج الثالثة التي شهدتها العالم عام 2003 ، والتي تسببت باختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط الخام ، ان اجتياح العراق من قبل قوات التحالف الدولي ، والتوترات السياسية والأمنية في المنطقة الشرق الأوسط ودول أوبك زادت من المخاوف العالمية من حدوث نقص في الامدادات النفطية ، اضف الى ذلك النمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والذي تسبب بزيادة الطلب على النفط ، مع انخفاض الانتاج في (نيجيريا ، روسيا ، والمكسيك) ، ادت هذه العوامل الى حدوث ثورة جديدة في اسعار النفط عامي (2004 - 2005) ، بحيث ارتفعت الاسعار الى ما يزيد على (36) دولاراً للبرميل عام 2004 ، ثم قفزت الى (50) دولار عام 2005 ، فتجاوزت نسبة ارتفاع الأسعار (60 %) عما كانت عليه سابقاً ، وازدادت معها العوائد النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام . (2)

6 - صدمة عام 2008 : منذ عام 2004 واصلت اسعار النفط الخام بالارتفاع حتى وصلت الى 90 دولاراً للبرميل في تشرين الثاني عام 2007 ، بسبب التوترات في شرق تركيا وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت الى 147 دولاراً في شهر تموز عام 2008 بعد الاهتمام بالتجارب النووية الايرانية ولكنها في نهاية نفس العام انهارت الى (38) دولاراً. (3)

لذا شهد عام 2008 صدمتين لأسعار النفط صدمة ارتفاع في منتصف هذا العام حيث وصلت اسعار النفط الى ما يقارب 150 دولاراً للبرميل ، وصدمة انخفاض وفيها انخفضت الاسعار الى ما دون (40) دولاراً نهاية العام نفسه ، و من أهم الاسباب التي أدت الى ارتفاع اسعار النفط وحدث صدمة الارتفاع وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة لزيادة

(1) احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، مصدر سابق ، ص115 .

(2) حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، مصدر سابق ، ص158 .

(3) احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، مصدر سابق ، ص116 .

استهلاك الطاقة في الدول الناشئة في شرق اسيا وارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي ، وفي المقابل ضعف الامدادات النفطية وقلة المعروض النفطي ولكن هناك سبب اخر اثر في اسعار النفط ارتفاعاً وهو كثرة المضاربة في العقود النفطية في السوق النفطية العالمية في نهاية العام نفسه انهارت اسعار النفط بسرعة متسببة بصدمة انخفاض وذلك لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الازمة العالمية المالية للرهن العقاري وانهيار المصارف والشركات العقارية الأمريكية ، اضعف الى ذلك انخفاض المضاربة في الأسواق النفطية العالمية .⁽¹⁾ تسببت هذه الصدمة كسابقاتها من حيث تأثيرها سلباً أو ايجاباً على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، أو على البلدان المستهلكة والمستوردة له .

7 - صدمة عام (2014-2016) : بعد اكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت بوادر صدمة اسعار أخرى تلوح في افق السوق النفطية ، حيث اخذت الاسعار بالانخفاض التدريجي عند دخول النصف الثاني من عام 2014 واستمرت بالهبوط الى ان انهارت الى (53) دولاراً عام 2015 وبانخفاض الى أكثر من (50 %) عن مستوى عام 2011 .⁽²⁾

ثم انخفضت اسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل واضح لتبلغ اقل من مستويات عام في نهاية (2015) ، حيث تراوحت معدلات اسعار سلة أوبك الشهرية ما بين (33.6 – 62.2) دولاراً للبرميل ، إلا أن الانهيار الكبير ظهر خلال النصف الثاني من نفس السنة لتصل الى ما دون (40) دولار ، واستمرت بالانهيار بداية عام 2016 لتهبط الى ما دون (30) دولاراً لتتراوح المعدلات الشهرية لسلة خامات أوبك ما بين (26.5 – 51.7) دولاراً / للبرميل .⁽³⁾ وان من اهم اسباب لهذه الصدمة والانتكاسة لأسعار النفط الخام خلال الأعوام (2014 - 2016) هي ، انخفاض معدل نمو الطلب العالمي على النفط ، واستمرار زيادة الامدادات من الدول المنتجة له وتوجه

(1) بو لعود نوال ، الربح البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2013) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، 2018 ، ص 133-134 .

(2) حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، مصدر سابق ، ص 162 .

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقارير الأمين العام السنوية (2015 - 2016) .

البلدان المصدرة للنفط الى المحافظة على حجم ومقدار انتاجها لضمان حصتها في السوق النفطية بدلاً من خفض الانتاج ورفع الأسعار ، وان من الاسباب المؤثرة في خفض الاسعار هو نجاح الولايات المتحدة الأمريكية استغلال المصادر الغير التقليدية للنفط والغاز فضلاً عن ارتفاع مؤشر سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ، وخصوصاً بعد قرار مجلس البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي بزيادة اسعار الفائدة على الدولار نهاية عام 2015 ، مما ساهم بانخفاض اسعار النفط خوفاً من ارتفاع ، معدلات التضخم .⁽¹⁾ ان الانخفاض في اسعار النفط يؤثر سلباً في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وخصوصاً البلدان التي يمثل النفط الجزء الأكبر من صادراتها ، فيؤدي الى انخفاض الأسعار إلى ضعف مداخيل هذه البلدان وقلة إيراداتها وتتأثر نفقاتها العامة وميزانها التجاري ونموها الاقتصادي ، وغير ذلك من الآثار التي تصيب هذه البلدان جراء هذه الصدمات السلبية لأسعار النفط .

8 - صدمة (2020) :- نتيجة للتوقف الكامل الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب تفاقم ازمة (جائحة كوفيد -19) شهدت اسعار النفط الخام تراجعاً كبيراً في الاسواق النفطية بسبب تعطيل الحياة الاقتصادية وفرض الحكومات قيوداً على السفر وتدابير الحجر الصحي وغلق المصانع والمؤسسات وغيرها ، وما تركه من حالة ركود في الطلب العالمي ، فضلاً عن ذلك حدوث صدمة المعروض النفطي بسبب تخفيض دول أوبك وروسيا انتاجها النفطي ، إذ إنخفضت الاسعار الى ادنى مستوياتها منذ عام (2002) ، حتى وصلت الى اقل من 20 دولاراً للبرميل خلال شهر نيسان عام (2020)، حينها وصلت حتى الى اسعار سالبة.

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقارير الأمين العام السنوية (2014 - 2015 - 2016) .

المبحث الثالث

السياسة النقدية (المفهوم – الادوات)

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية يشير الى مجموعة الاجراءات والتدابير التي يتم تطبيقها من قبل السلطات النقدية ، لغرض توجيه شؤون النقد والائتمان ، وتتم عبر مجموعة من احداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقد ، بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية من خلال حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو سحب وتسريب الكمية النقدية غير المرغوب فيها (1) فقد عرفها الاقتصادي ريتز Ritter فيرى ان السياسة النقدية هي تلك الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الانتاج السلعي والخدمي .(2) أما الاقتصادي كينت (Kent) فقد عرف السياسة النقدية بانها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ نمو اقتصادي معين أما الاقتصادي باش (Bach) فقد عرفها بانها : كل ما تقوم به الحكومة من عمل يوتر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية .(3)

يُعدّ مصطلح السياسة النقدية من مصطلحات الشائعة والحديث نسبيًا ، إذ ظهر في الادبيات الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر ، و شهد تطوره في غضون القرن العشرين عبر مجموعة من الدراسات المنتظمة لمسائل وافكار السلطة النقدية المتمثلة (البنك المركزي) ، على يد مجموعة من الاقتصاديين المهتمين بالشان الاقتصادي (4) . والسياسية النقدية مفهومان ، المفهوم الضيق ، والمفهوم الواسع للسياسة النقدية ، بالمفهوم الضيق هي مجموعة من الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود لغرض تحقيق مجموعة من

(1) Michel R Edgmand "Macroeconomics" Theory and Policy. "newyork 1970 P.270

(2) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج 1 ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 1986 ، ص 364

(3) P Kent ,money and banking ,4 th_edit ,Now york :Inc. ,1971, p 472

(4) د. يسري السامرائي د. زكريا الدوري ، البنوك المركزية والسياسة النقدية 2005 ، ص 185

الاهداف الاقتصادية ، أمّا المفهوم الواسع للسياسة النقدية فهو (جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي لها في مراقبة حجم النقد في التداول ، وهذا يعني انها تشمل جميع الاجراءات التي يتم اتخاذها من قبل صناع السياسة النقدية بقصد التأثير في حجم وتوفير النقد الكافي لغرض واستعماله والقيام بالائتمانيات المطلوبة¹ وتعد التفسير ذات المفهوم الواسع للسياسة النقدية ايضا، على انها مجموعة من الاجراءات والتي لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرضها واستخدامها أو الادارة الائتمان المصرفي ، بل تشمل سياسة الاقراض مثل السياسة الاقراضية القطاع الحكومي لما لهذه السياسة الاقراضية من انعكاسات واضحة على عرض النقد والطلب عليه ، فضلاً عن ذلك السياسة النقدية هنالك مجموعة من الاهتمامات بالسياسة المالية وخصوصا ما يتعلق بالدين العام ، إذ يهتم اصحاب السياسة النقدية (البنك المركزي) بجميع العمليات المتعلقة بتحديد انواع وحجم الاصدارات الخاصة بالقروض الحكومية واجالها ، واسعار فائدتان ، والتي تعرف بسياسة الدين العام⁽²⁾. وتعد السياسة النقدية المؤثر الرئيس في عرض النقد وانتقال اثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل معدل الفائدة وسعر الصرف في تحقيق التراكم في راس المال .

المطلب الثاني :- ادوات السياسة النقدية .

لدى السياسة النقدية مجموعة من الادوات تكاملت وتطورت مع الزمن ، وهذه الادوات تكون على نوعين وهي ، كمية أو كيفية تهدف التأثير في حجم الائتمان أو في معين من الائتمان والعمل في توجيهه لتحقيق اهدافها المطلوبة وهي:

أولاً :- الادوات الكمية :- وهي مجموعة من الادوات اهمها (تغير سعر البنك ، عمليات السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني) وكما يلي :-

1 تغير سعر البنك أو سعر اعادة الخصم :- تعتبر سياسة تغير سعر البنك أو سعر اعادة الخصم ، من اقدم الادوات التي استخدمها البنك المركزي لتأثير على حجم الائتمان الذي يقدمه الى المصارف التجارية ويعتبر سعر البنك أو سعر الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية أو خصم أوراق تجارية .

(1). عوض الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990، ص583-584.

(2) د. يسرى السامرائي - دز زكريا الدوري ، المصدر نفسه ، ص 186

عندما تشعر هذه المصارف بعدم كفاية احتياطياتها المصرفية فتلجأ الى البنك المركزي ، لخصم ما لديها من أوراق تجارية لزيادة السيولة النقدية لديها ، كذلك عنما يعتقد البنك المركزي ان عرض النقد اقل من الحجم المناسب لتحقيق التوازن والاستقرار النقدي ، يقوم هذا البنك بخفض سعر اعادة الخصم مما تقوم المصارف التجارية بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لعملائها فيزداد الطلب على الائتمان ويزداد عرض النقد والعكس صحيح .

وقد استخدام سعر الخصم بوصفه أداة نقدية لكن اصبح اثره في الوقت الحاضر اقل بعد ان كان هذه السعر من الادوات النقدية القيادية لدى السلطة النقدية ، يرى جيمس توبين " ان سيكولوجية الاعلان هي الاكثر اهمية وربما الجانب الوحيد لسلع الخصم (1)

وقد شاطرة الكثير من الاقتصاديين بان سعر اعادة الخصم ماهو الا اداة توجيه التأثير في اسعار الفائدة وحجم الائتمان واتجاهات السوق النقدية وانها وسيلة ناقصة تحتاج إلى أساليب عديدة لتكون اكثر فعالية (2)

وتأتي محدودية عمل هذه الأداة كون ان سعر الفائدة يكون منخفض الفعالية في جانبي الدورة الاقتصادية، ففي حالة الرواج يكون المنظمون متفائلين ويكون معدل نمو الريح أكبر من معدل نمو التكاليف ، لذلك فان كلفة الائتمان اهي احد العوامل الغير مهمة التي يراها المنظمون بنظر الاعتبار عند تقرير استثماراتهم . أمّا الجانب الاخر من الدورة يكون فيه التشاؤم كبيراً، فعندما ينخفض سعر اعادة الخصم فان مثل هذا الانخفاض غير كافٍ ، وان اي زيادة في عرض النقد سوف تذهب الى الاكتناز وتحدث هذه عندما يكون سعر الفائدة متدني ويسمى (بفخ السيولة) ويكون الطلب على السيولة لانهائي المرونة.

وعندما يتبع صناع السياسة النقدية سياسة انكماشية عن طريق رفع سعر اعادة الخصم سوف يؤدي ذلك لقيام المصارف التجارية برفع سعر الفائدة في الاسواق المحلية مما يعني انخفاض قابلية المستثمرين على القيام باستثمارات جديدة بسبب خفض العائد لديهم . أمّا في الاسواق

(1). James tobin, stephenm group, mony gredit and capital, use law in mc graw-hall, 1998, p288

(2) خالد عبدو الزامل ، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية في سوريا ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الى دمشق وكلية الادارة والاقتصاد و 2005

النقدية والمالية في الدول النامية تكون شروط نجاحها غير متوفرة لضعف هياكل هذه الاسواق ومحدودية قنوات الاتصال وبين هذه الأسواق والاسواق العالمي¹

2- عمليات السوق المفتوحة :- تحدث هذه العملية عندما يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية بفرض أن هذه العمليات سوف تؤثر في عرض النقد والاحتياطيات النقدية المصرفية ثم التأثير في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، وفق الية انتقال التغيرات النقدية الى الاقتصاد، ففي حالة الانكماش يتم شراء السندات الحكومية والأوراق المالية وفي حالة التضخم يتم بيعها فيتولد نوعان من الآثار على أسواق النقد وارس المال الناتج عن عمليات البيع والشراء في السوق المفتوحة

الاثر الأول: يتمثل في زيادة وانخفاض الاحتياطيات المصرفية وعرض النقد والقاعدة النقدية

الآثر الثاني : ينعكس في زيادة وانخفاض أسعار الفائدة في الأجل القصير حيث توجد علاقة عكسية بين اسعار السندات واسعار الفائدة أن عمليات السوق المفتوحة تدعم قدرة البنك المركزي في التأثير بشدة في أسعار الفائدة السوقية من خلال التأثير المباشر في أسواق النقد وراس المال، لذلك ينظر الكثير من الاقتصاديين إلى هذه الاداة على انها اهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد⁽¹⁾ ولغرض نجاح هذه العملية وفعاليتها يتطلب توفير مستلزمات نجاحها ، وهي توفير اسواق مالية متطورة وتفضيل الافراد للاحتفاظ بالأوراق المالية(السندات الحكومية) في محافظهم الاستثمارية. وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام (2003) ونيل البنك المركزي العراقي استقلاله عام (2004) بموجب قانون (56) لسنة (2004) ، اتبع البنك الية السوق المفتوحة والتي تم من خلالها السيطرة على سعر صرف العملة المحلية اتجاه الدولار الأمريكي باعتباره من أهم العملات الرئيسية في العالم ، وأن معظم التعاملات النقدية وخصوصا اسعار النفط الخام تم بواسطة الدولار الأمريكي ، ويتالي ساهم في الحفاظ على سعر العملة المحلية ، لكن شاب هذه العملية مجموعة من السلبيات من أهمها عملية غسيل الاموال ، وفتح مصارف أهلية تعود لمتنفذين في السلطة بالإضافة الى ذلك هنالك علامات استفاهم من قبل معظم الاقتصاديين حول عمل هذه الأداة من قبل البنك المركزي في العراق وما يشوبها من فساد اداري ومالي .

(1). عمار محمد علي العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية اسباب وانعكاسات على الاقتصاد العالمي، ط1، بغداد ، بيت الحكمة، 2002، ص 38.

(2) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديون ، ترجمة طه عبدالله المنصوري وعبد الفتاح

عبد الرحمن عبد المجيد ، الرياض ودار المربخ للنشر و 1987 ص 251

3. نسبة الاحتياطي القانوني

عند استخدام هذه الاداة ، يقوم البنك المركزي بفرض نسبة قانونية مئوية على جميع البنوك التجارية للاحتفاظ به بوصفها وديعة، وهذه النسبة تؤثر بشكل مباشر على الائتمان المصرفي وعلى المعروض من النقد وتعمل هذه الاداة وفق الاتي⁽¹⁾ عندما يكون الاقتصاد في حالة الانكماش أو الكساد ، يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة وهذا التخفيض يؤدي الى خفض التسرب من الوديعة الابتدائية وبالتالي تزداد قيمة المضاعف النقدي ومن ثم زيادة الودائع المشتقة لدى البنوك التجارية ويتوسع بذلك حجم المعروض النقدي . أما في حالة وجود التضخم في الاقتصاد ، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي زيادة نسبة التسرب من الوديعة وخفض المضاعف النقدي ومن ثم تقوم المصارف التجارية بخفض نسبة منح الائتمان المصرفي فينخفض المعروض النقدي وتنخفض قيمة التضخم النقدي.

ثانياً :- الادوات النوعية: يستخدم البنك المركزي هذا النوع عدد من الادوات في نوع الائتمان وليس في مقداره، وهنا يجب التمييز بين عدد من الأدوار التي تقوم بها هذه الادوات.

1 -الدور التنموي: تقوم البنوك المركزية بتوجيهه الائتمان المصرفي الى بعض القطاعات الاستثمارية والانتاجية ليساعد في النهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال استخدام مؤسسات مصرفية معدة لهذا الغرض، وقد برزت دول امريكا اللاتينية في هذا المجال بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان.

2- الدور التوازني : يتضمن هذا الدور عدد من الاجراءات هي الرقابة على الائتمان الاستهلاكي: تحدد قيمة الاقساط ومدة السداد. والرقابة على القروض المستخدمة لأغراض المضاربة : وخاصة في سوق الاسهم والسندات والعقارات من خلال تعيين حد ادنى يدفعه المقترض لشرائه الاسهم والسندات وحد اعلى على القروض العقارية²

3- دور الاقتناع الادبي: يستخدم البنك المركزي جهودا لاقتناع المؤسسات المالية والمصرفية عموما والمصارف التجارية خصوصا في اتباع سياسة نقدية معينة، فهو يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان في أوقات الركود والكساد والعكس

(1) عوض الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره، ص 606 - 607
(2).عدنان محمد حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة 1990-2006، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009، ص 13-14.

في حالة التضخم⁽¹⁾ ويكون تأثير البنك المركزي من خلال الاقتراح والنداء أو الرجاء أو طلب التعاون والتحذير والوعيد الشفهي وتوضيح الفوائد الإيجابية التي تعود على هذه المصارف، وهناك عدد من الاساليب التي يستخدمها البنك المركزي هي:

أ - أسلوب العمل المباشر: يتبع البنك المركزي اجراءات قسرية يقوم بفرضها علي بعض البنوك التجارية في حالة عدم التقيد والالتزام بالمحددات التي تنص عليها القوانين والتعليمات المصرفية، ولكن قد تتولد ردود افعال غير مرغوب فيها من قبل بعض العاملين في المصارف التجارية⁽²⁾.

ب - أسلوب ترشيد الائتمان: يستخدم البنك المركزي ترشيد الائتمان اثناء فترات (الازمات التي تواجهها بعض المصارف التجارية من أجل معالجتها، وقد لجأت بعض البنوك المركزية ومنها البنك البريطاني في القرن الثامن عشر ، وكذلك قام البنك الالمانى عام 1933 وحدد الحصص الائتمانية لحماية المصارف الكبيرة من الانهيار من خلال تحديد حد أقصى لحجم الائتمان الذي تستطيع المصارف التجارية منحه خلال مدة معينة وفقا لحالة الاقتصاد بخفض هذا الحد في أوقات التضخم ورفعته في أوقات الركود والهدف منه وضع حد للمخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف والحفاظ على السيولة والمركز المالي لها⁽³⁾ ويعتبر استخدام صناعات السياسة النقدية الأدوات النقدية (الكمية ، والنوعية) يكاد ان يكون استخداما ضعيفا بسبب ضعف النظام المصرفي في العراق وعدم اتباعه الانظمة المصرفية المتطورة وبالتالي تعكس عدم جدوى عمل هذه الادوات والنفطية. مما ساهم على انخفاض قدرة صناعات السياسة النقدية من تجاوز الصدمات النقدية والنفطية.

(1) عقيل جاسم ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ص212

(2) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية والنظريات والمؤسسات ، السياسات ، دار الكتب الطباعة والنشر ، الموصل 2001 ص 141

(3). احمد زهير شامية ، النقود والمصارف عالم الكتب الحديثة ، الاردن ، 2002 ص 334

الفصل الثاني

تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

المبحث الأول

واقع الاقتصاد العراقي (السمات، التحديات)

المبحث الثاني

مؤشرات السياسة النقدية ومعدلات نمو اسعار النفط في العراق

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبعض متغيرات السياسة النقدية في العراق

للمدة (1990-2020)

الفصل الثاني

تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

تمهيد

يتناول هذا الفصل تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق وبذلك يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منه واقع الاقتصاد العراقي وبيان سماته وتحدياته اما المبحث الثاني منه فقد تضمن مؤشرات السياسة النقدية ومعدلات نمو اسعار النفط في العراق اذ بين في هذا المبحث ان هنالك مجموعة من المؤشرات في السياسة النقدية اهمها اسعار الصرف للعملة العراقية، وعرض النقد بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع ومعدل التضخم، مع معدلات نمو النفط ، اما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبعض المتغيرات السياسية النقدية للمدة في العراق (1990-2020)

المبحث الأول

واقع الاقتصاد العراقي (السمات، التحديات)

المطلب الأول : سمات و طبيعة الاقتصاد العراقي

بالنظر لاعتماده العراق على قطاع النفط وصف الاقتصاد العراقي بالأحادية ويُعدّ المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للحكومة ، وفي تمويل الماكنة الاقتصادية في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وعلى الهياكل الاساسية والخدمات العامة. وكانت السمة الغالبة على النشاط الاقتصادي في العراق قبل الخمسينيات من القرن الماضي هي فاعلية النشاط الزراعي وكان العراق يصنف من الدول الزراعية ، ويشكل سكان الريف حوالي 70% من عدد السكان ، وكان النشاط الزراعي يحوي على نسبة كبيرة من القوى العاملة تفوق النصف ، و الانتاج الزراعي يكفي لسد الطلب المحلي الى حد كبير بينما كان العراق يصدر التمور والحبوب وبعض المنتجات الحيوانية .⁽¹⁾ وكانت الطرائق المستخدمة في هذا النشاط طرائق بدائية مضافا الى ذلك وجود تخلف في العمل الاداري من جهة اخرى، وأدت الهجرة المتصاعدة من الريف الى المدينة ولأسيما مدينة بغداد ادى الى تدهور هذا النشاط وانخفاض في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكان سبب الهجرة الكبيرة الى المدن لتوفير فرصة عمل في قطاع البناء والتشييد ولتوفير الخدمات الصحية والتعليمية في المدينة .⁽²⁾ بعد منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بدأ بتصدير النفط العراقي واصبحت تركيبة الاقتصاد العراقي هي تركيبة ريعية لكسب العملات الصعبة او فوائض التجارة الخارجية الناجمة من تصدير النفط الخام وبعد ذلك اصبح الانتاج المحلي لا يكفي لسد الاستهلاك المحلي لذا اتجه الاقتصاد العراقي نحو الاستيراد من الاسواق الخارجية وصارت متطلبات افراد الشعب تسدد من انتاج وتصدير النفط الخام

⁽¹⁾ Randy Schnepf "CRS report .1 For Congress " Iraq Agriculiture and food Supply
Bangka Round and Issues ,2014, p , 12

(2) كامل العضاض ، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسالة الريعية ، عوائق امام التنمية المستدامة ،البحث المقدم
لملتقى الاقتصاديين العراقيين (30-1 نيسان) 2013 بيروت , ص 4

وأصبحت عوائد النفط الخام تشكل حوالي (80-90) % من ميزانية الحكومة العراقية لذلك أصبحت وتوطنت السمات الريعية في الاقتصاد العراقي.⁽¹⁾

أهم ملامح الاقتصاد العراق :

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي :

يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعي لاعتماده على الإيرادات النفطية في تسيير المتطلبات الاقتصادية يقابلها ضعف واضح من القطاعات الأخرى بسبب فشل معظم المشاريع الانتاجية ولنتيجة سوء التخطيط والادارة مضاف اليه تراجع كبير في الانتاج الزراعي المحلي الامر الذي ادى الى الاعتماد على الاستيرادات الخارجية لسد فائض الطلب المحلي على السلع الاقتصادية والسلع الانتاجية ، بسبب ضعف الجهاز الانتاجي لاعتماده على المورد النفطي ، وبعد التغير الذي حدث في العراق عام 2003 اتجه الاقتصاد العراقي الى الانفتاح على العالم الخارجي وابرام العقود لاستخراج النفط الخام إذ يمتاز النفط العراقي بضخامة الاحتياطات النفطية لقربها من سطح الارض الأمر الذي أدى الى انخفاض كلفة انتاج البرميل الواحد وكذلك غياب المخاطر الناجمة عن انتاجه وهذه بعض الخصائص التي شكلت عوامل جذب لبعض من الشركات النفطية المتخصصة في مجال تطوير المنشأة النفطية² .

ان اعتماد العراق على مصدر واحد أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، عانى منها عقوداً طويلة تمثلت في ادارة الاقتصاد الوطني ، والهيكل الإنتاجي، والانفاق الحكومي، والاعتماد على الخارج ، بسبب ارتباطه بالأسواق العالمية وتقلباتها. وفي سعيها لتصحيح الاختلالات الهيكلية ، قامت الحكومة العراقية بإعداد خطة التنمية القومية الخطط الخمسية ، هدفها تقليل الاعتماد على انتاج النفط والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والصناعات الثقيلة لصناعة وسائل الإنتاج وتطوير الصناعات التصديرية المعتمدة على الموارد المحلية لإيجاد مصدر جديد للدخل القومي . غير أن اندلاع حرب الخليج الأولى 1980 - 1988 أدى إلى تعطيل تنفيذ هذه الخطط والاستعاضة عنها بمناهج استثمارية سنوية بقرار من

(1) وزارة المالية الموازنة العامة للعراق لسنوات متفرقة .

(2) . ينظر، مظهر محمد صالح قاسم ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق ، ط1، بغداد ، بيت الحكمة ، 2013، ص 31.

السلطة السياسية آنذاك نتيجة لانخفاض العوائد النفطية التي كان يعول عليها في تنفيذ هذه الخطط ، وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى المجهود الحربي (1). خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية تبنت الحكومة ما يسمى بسياسة الحرب والبناء في آن واحد ، مما تتطلب توسيع الانفاق الحكومي العسكري والمدني في الوقت الذي بدأت فيه موارد النفط بالانخفاض وبعد استنفاد الاحتياطي النقدي بدأت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي على مستويات عالية (2)، فمن الأضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقارب 62 مليار دولاراً من العائدات النفطية ، واستنزاف ما يتراوح بين (35-40) مليار دولاراً من ارصدة الاحتياطات الأجنبية ، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو 42 مليار دولاراً لدول غير عربية و 35 مليار دولاراً لدول عربية (3) . كلفت حرب الخليج الأولى ما يُقدَّر بحوالي 100 مليار دولاراً من الخسائر وكان العراق مُثقالاً بالديون بعد انتهاء الحرب وكانت العوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى وزادت الحرب الثانية من مشاكل العراق الاقتصادية حيث فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق من 1990 حتى 2003 (4) .

أعتمد العراق أثناء فترة العقوبات اعتماداً كبيراً على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام 1996 وساهمت برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي ، حيث سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات في العراق وقد اكتشف لاحقاً أن هذا البرنامج عانى كثيراً من مشاكل

1 - فالح عبد الجبار ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بيروت ، 2011 ، ص 188 .

2 - ذكاء الخالدي ، تعقيب على بحث سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص 882 .

3 - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2006 ، ص 7 .

4 - Reports, Maps and Assessments of Iraq from the UN Inter-Agency Information & Analysis Unit.

الفساد الإداري حيث تورط موظفون كبار من الأمم المتحدة في قضايا رشوات واختلاس كانت نتيجتها وصول جزء قليل من هذه الأموال إلى المواطن العراقي البسيط⁽¹⁾ ، لقد كان الاقتصاد العراقي معتمدا بشكل كبير على القطاع النفطي، وبات من الطبيعي ان يتقلب حجم الناتج المحلي الإجمالي بتقلب انتاج البلاد من النفط ، وفي اعقاب العقوبات المفروضة عليه و استنزاف ما يتراوح بين (25-35%) من العائدات النفطية العراقية لدفع التعويضات ، فان الاقتصاد العراقي والانتاج النفطي، بقيا راكدين برغم عودة الحياة إلى القطاع النفطي مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء⁽²⁾، وبسبب الجمود الذي اصاب القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي ، الذي تزامن مع الارتفاع المستمر في معدلات النمو السكاني ، فقد انخفض دخل الفرد عام 1995 إلى ما لا يزيد عن (501) من الدولارات ، وبلغ حجم الإنتاج النفطي (737) الف برميل يوميا ، قبل أن يزداد بنسبة (44 %) عام (2000) ، و ليصل إلى ذروته عند مستوى (2,8) مليون برميل يوميا⁽³⁾ . وقد هبط الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام اللاحقة (2001 - 2002 - 2003) مع هبوط انتاج النفط ليؤدي هذا إلى تراجع كبير في دخل الفرد الواحد مقترنا بارتفاع عدد السكان ليبلغ عام 2003 (محسوبا بالأسعار الثابتة لعام 1980) (483) دولار ، ونتيجة لذلك صار الخط البياني لمستويات المعيشة يتجه نحو الاسفل ليزداد الفرد العراقي فقرا على فقر قياسا مع ما كان عليه الأمر سابقا⁽⁴⁾. أما في عام 2003 وبتأثر الغزو الأمريكي للعراق وتراجع الإنتاج النفطي من (2,1) إلى (1,3) مليون برميل يوميا بين عامي (2002-2003) والدمار الشامل الذي أصاب الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته والتباطؤ الشديد في الفعاليات الاقتصادية ، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (22%) تقريبا بالأسعار الثابتة إذ لم يزد إلا قليلا على (12) مليار في ذلك العام ، وقد ترافق ذلك مع غياب

1 - عصام الجليبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005 .

2- عبد علي كاظم المعموري ، بسمة ماجد المسعودي ، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2011 ، ص 298.

3 - المصدر نفسه ، ص 301 .

4 - ستار جبار خليل البياتي ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الأهداف وواقعية الحل الاقتصادية في استراتيجية بدء الدولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي بيت الحكمة ، بغداد، 2011 .

الطبقة الوسطى وصعود لشرائح طفيفة محددة مستفيدة من العقود الحكومية أو تهريب النفط ، في الوقت نفسه الذي تنامت فيه الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الفقيرة المعدومة ، وزادت درجة تركيز الثروة لدى طبقة محدودة من الأفراد ، لاسيما لدى الفئات الحاكمة وحواشيها والمنتفعين منها (1) . في حين تآكلت ثروات الآخرين وشحت دخولهم وتدنت مستويات معيشتهم إلى حد الفاقة والحرمان ، كما حدث استنزاف شديد للعقول وهجرة واسعة للكفاءات ، وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوّهات واسعة نتجت عن سياسات غير منسقة و غير عقلانية ، أدت إلى تشوهات هيكلية ضريبية وسعرية ومالية وتشوهات في نظام الصرف الأجنبي ، وفي هيكل اسعار الفائدة ونظام الأسعار والنظام النقدي المصرفي (2) .

المطلب الثاني: التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي

لقد تأثر الاقتصاد العراقي تأثراً كبيراً بالظروف السياسية التي عصفت به منذ عقود ، ابتداء من الحرب الخليج الاولى (الحرب العراقية الايرانية) مطلع الثمانينيات من القرن الماضي مع وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات واعتماده بشكل كبير على مورد واحد ناضب (النفط الخام) فضلاً عن ذلك تبعيته للخارج ، مروراً بحرب الخليج الثانية وما تلاها من عقوبات دولية فرضت من قبل مجلس الامن وحرب الخليج الثانية عام 2003 .

وهذه بعض التحديات الاقتصادية :-

- أ -انخفاض مستويات التشغيل في معظم القطاعات الاقتصادية .
- ب -هجرة العمال للخارج بسبب زيادة البطالة المقنعة .
- ج -انخفاض حجم المعروض السلعي نتيجة لانخفاض النشاط القطاعات الصناعية .
- د -ارتفاع التضخم بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي ادى الى زياده الفجوة في توزيع الدخل .

1 - احمد عمر الراوي، نحو استراتيجية جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص490.

2 - عبدالمنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات - القيود والتحديات ، في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006، ص82.

هـ -انخفاض مستوى الخدمات المقدمة التعليمية ، والصحية ، والاجتماعية . (1)
وبعد عام 2003 تفاقمت المشاكل الاقتصادية في العراق نتيجة لتدمير معظم البنى التحتية من جسور ومعابر ومباني لوزارات رافقها عمليات سلب ونهب لمعظم المنشآت الحيوية الكبيرة ونهب معداتها .

واجه العراق مجموعة من التحديات نجملها بما يلي :-

اولا :- مرحلة العقوبات الاقتصادية (1990- 2002)

فرضت العقوبات الدولية على العراق الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم (661) الذي صدر في يوم 6 أغسطس 1990 نتيجة حرب الخليج الثانية ، وقد عانى العراقيون الأمرين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء ، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن المنصرم ، الأمر الذي أدى إلى وفاة مليون ونصف طفل نتيجة الجوع ونقص الدواء وافتقارهم إلى ابسط وسائل الحياة (2) .
ساهمت هذه العقوبات بهجرة الكثير من العراقيين إلى دول الجوار بحثاً عن الأمان والحياة الكريمة والتطور. أستمر مدة الحصار حوالي 13 عام حيث انتهى عملياً الحربية من قبل جيوش التحالف الدولي الى تغيير نظام الحكم عاماً (2003) ، هذه الاحداث ساهمت في عزلة شديدة للعراق من معظم دول العالم على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، أصبح العراق بعد ذلك من أكثر دول المنطقة تضرراً وخصوصاً بعد السنوات التي تلت حرب الخليج الثالثة عام (2003)، حيث دمرت بنيته التحتية من خلال تدمير (مصانع ومصافي ومحطات توليد ومحطات المياه والجسور) ، والتي عاد بها إلى حقبة ما قبل الصناعة (3) .

في عام 1990 إلى عام 1996 ، صدرت عقوبات اقتصادية جراء حرب الخليج الثانية الأمر الذي أدى الى ايقاف تصدير النفط العراقي ، ثم فرض الحصار الاقتصادي على

(1) محمد طاقة وحسين عجلان، الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال،

مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العدد 10 ، 2005 ، ص، 3

2 - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية موارد العراق ، الوثائق الأممية ، 2012 .

3 - موقع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ، 2016 .

العراق ساهم في حدوث نتائج وخيمة ، إذ تسبب في تدمير اقتصاد الدولة وتراجع كبير في المستوى الصحي وتدهور المستوى التعليمي وتسبب في حدوث كارثة إنسانية بسبب نقص الغذاء والدواء (1) . وقد رفض العراق قراري مجلس الأمن رقم 706 و 712 اللذين يسمحان للعراق ببيع النفط في مقابل الحصول على مساعدات إنسانية . لكن في عام (1996) وافق العراق على قرار مجلس الأمن رقم 986 الذي أقر برنامج النفط مقابل الغذاء (2) .

ونظراً لانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد اعتماداً كلياً على إيرادات بيع النفط في الإنفاق العام ، لا سيما بعد فشل أغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة و عدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة و انزواء الإنتاج الزراعي المحلي ، إذ أخذ العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها و بشقيها الحيواني و النباتي(3) .

يتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة التي تحصل في حجم ونمط الطلب ، مما ينعكس سلباً على الأسعار فيؤدي بها إلى الارتفاع ، فالناتج المحلي الإجمالي في العراق لم يتجاوز (22848.3) مليون دينار سنة 1990 ارتفع إلى (29585.78) مليون دينار سنة 2003 بالأسعار الجارية، كان قطاع النفط الخام يحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية في تكوين ذلك الناتج ، يأتي بعده القطاع الزراعي ثم القطاع الصناعي ، ثم بدأ نمو القطاعين الأخيرين بالتدهور خلال المدة (1990 – 2003) مقابل نمو قطاع الخدمات ،

¹. D. M. Mithani, 1998, Modern Public Finance: Theory and Practice ، Himalaya Publishing House, Delhi.

2 - ثامر الغضبان ، من أجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن إصلاح أسعار المشتقات النفطية ، بغداد ، 2005 ، ص20.

3 - علي دنيف حسن ، رؤية في أسباب التضخم في العراق ، معهد الأمام الشيرازي للدراسات ، 2008 ، ص3.

الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في الهيكل الاقتصادي مع عجز واضح للقطاع الزراعي في تلبية الطلب المتزايد فبدأت الأسعار بالارتفاع (1) .

ساهم توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية ، الأمر الذي أدى إلى إحلال مثيلاتها المستوردة ومسعره وفق الأسعار العالمية لها مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية إلى مستوياتها السعرية الدولية (2) .

أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق إلى توقف الاستيراد والتصدير ، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض قيمة العملة المحلية (3) .

هذه العمليات ساهمت في تعرض الاقتصاد العراقي لأقصى عقوبات اقتصادية في التاريخ الحديث منذ عام (1990) ولغاية عام (2003) وما ترتب على ذلك من آثار سلبية كبيرة اثرت في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ، وقد تبع ذلك تحمل العراق لمسألة التعويضات وفقا لبعض فرق التفتيش وفعاليات الأمم المتحدة في هذا البلد . كل ذلك أدى إلى انكماش الاقتصاد وتراجع معدلات النمو والاستثمار وتوقف شبه كامل لفعاليات التصدير وخصوصا النفط الخام الذي يُعدّ المصدر الأساس في تمويل الإنفاق العام وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وانعكس ذلك في زيادة فعاليات الدولة وتراجع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي ، مما دفع الاقتصاد بشكل كبير باتجاه العمليات التضخمية وأستمر انخفاض مستويات الادخار والاستثمار .

أن تعديل أسعار المنتجات النفطية والاستقرارية العالية في المعروض من المشتقات النفطية ، بالإضافة الى ذلك شروط صندوق النقد الدولي ساهم في رفع اسعار المشتقات

1 - حميد فرج الأعظمي ، الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص 80 .

2 - مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية الاقتصادية ، بغداد ، 2006 ، ص 22 .

3 - معهد الإمام الشيرازي للدراسات ، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف ، 2008 ، ص 2 ، على الموقع : [www. silroonline . orq](http://www.silroonline.orq)

النفطية في الاسواق المحلية ، و ارتفاع كلف إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على المشتقات النفطية بشكل مباشر أو غير مباشر ، بجانب تزايد أجور الخدمات بأنواعها المختلفة ، إذ عدلت أسعار المنتجات النفطية لأكثر من مرة ولكل الأنواع ، فضلا عن ذلك فإن شحة المعروض منها أدى إلى ظهور السوق الموازي و ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وفي بعض الأحيان بأكثر من سعر السوق الاعتيادية غير المدعومة ، كما أدت شحة المشتقات إلى أن أصبح ما يقارب من نصف حاجة السوق المحلية يتسدد من السوق الموازي .

ساهم ارتفاع أسعار النفط إلى ظهور فرص استثمارية كثيرة وما تبعها من الإعلان عن مشاريع ضخمة في دول المنطقة كافة وتدفق المزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية ، مما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي على مختلف السلع والخدمات بصورة كبيرة ، ولاسيما الطلب على العقارات السكنية والتجارية وارتفاع اسعارها بصورة خيالية خلال مدة زمنية قصيرة نسبية (1) ، وأدى تزايد الإنفاق الحربي ومواجهة ثلاثة حروب إقليمية ودولية خلال ما يقارب عقدين من القرن المنصرم إلى تحويل معظم إيرادات العراق لصالح الماكنة العسكرية الاستهلاكية وخفض مخصصات الاستثمار إلى أدنى مستوى ، مما أدى إلى إيقاف تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة ، فضلا عن إيقاف استثمارات جديدة ، إضافة إلى ضمور الاستثمار الخاص وهروب رؤوس الأموال الوطنية بحثا عن استثمارات آمنة أسهم كل هذا في تعطيل وتباطؤ ماكنة الإنتاج الوطني (2) . لم يكن الحصول على المشتقات النفطية في العراق يمثل مشكلة بالنسبة للمواطن العراقي طوال المدة 1990-2002 لأن تلك المدة أتسمت بالاستقرار والاكتفاء الذاتي في حجم الإنتاج، وعدم الخضوع للتوصيات الدولية في ادارة وبيع النفط العراقي فضلا عن فرض الحصار الاقتصادي الذي ادى الى تحول النفط للداخل بدلاً من تصديره، الا أن المتغيرات الأخيرة التي ظهرت ودخلت الاقتصاد العراقي غيرت كثيرا من موازين العرض والطلب في السوق (3) .

1 - محمد العسومي ، ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التضخم ، معهد الأمام الشيرازي للدراسات ، 2008 ، ص 15 ،

2 - ميسر جاسم غزال ، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 49 ، جامعة البصرة ، 2008 ، ص 128 .

3 - World Bank, 2005, Iraqi Social Protection In Transition: Labor Policy .

ثانيا :- مرحلة ما بعد التغيير السياسي للمدة (2003- 2020)

أدى التغيير السياسي في العراق والذي جرى في التاسع من نيسان عام 2003 من خلال التدخل العسكري المباشر من قبل قوات التحالف الدولي الى تغيير نظام الحكم في العراق . فمن الناحيتين النظرية والتطبيقية اتجهت الحكومة العراقية الى العمل بالنظام اللامركزي ، فقد تعزز التواجد العسكري في العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 في 2003/5/22 بصفة احتلال عسكري ، كما أكد قرار آخر لمجلس الأمن حمل الرقم 1511 في 16 تشرين الأول 2003 على التواجد العسكري الغربي في العراق، وفي هذا السياق ، طالب القرار الأممي رقم 1511 الصادر عن مجلس الامن بان يقوم مجلس الحكم العراقي باتخاذ الخطوات اللازمة لكتابة الدستور واعادة السلطات الى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن⁽¹⁾، و يُعدّ الاستقرار الاقتصادي احد علامات الاستقرار في اي دولة من دول العالم ، كون الاقتصاد هو المعين الذي مد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام ، وان تمويل مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة يساهم في زيادة الاستقرار الاقتصادي ، خاصة في الدول التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية⁽²⁾ .

بالرغم من كون العراق بلد كثير الخيرات ، إلا إنه بات يعاني من مشاكل في ملفه الاقتصادي وهناك مجموعة من الأسباب تقف وراء ذلك ، لعل من بينها عدم وضوح وجهته الاقتصادية بشكل واضح المعالم.

فضلاً عن ارتباط ملفه الاقتصادي بملفات اخرى غير مستقرة ، اجتماعيه وسياسية وثقافية وامنية ، وخارجية ، فأن العراق شأنه شأن بقية الدول غير المتقدمة يعاني من أحادية اقتصاده الريعي ، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط دون أن تكون هناك تنوعات في مصادر الدخل . كما أن انفتاح الاسواق العراقية على البضائع المستوردة قد اخضع السوق

1 - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع.. والمستقبل، مؤسسة المرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011 ، ص 110.

2 - سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الفارابي ، 2002 ، ص 7-11.

المحلية لهيمنة وسيطرة التجار الأجانب ، وصار الاقتصاد الوطني تتحكم به الدول الأخرى (1) وقد ساهمت زيادة الانتاج النفطي بالعراق تلبية لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام الى زيادة الإيرادات النفطية ، ولكون ان الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والتي تشكل حوال (90) % من الإيرادات الحكومية لذا فان هذه الفترة تمتاز بزيادة الإيرادات الحكومية بسبب زيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة لزيادة الطلب العالمي وبذلك ارتفع الناتج المحلي الاجمالي عام (2013) الى (236.18) مليار دولاراً وهي اعلى قيمة يصلها الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي انعكس ايجابا على زيادة المشاريع المنفذة لوجود الوفرة المالية لكن سوء التخطيط وانتشار الفساد المالي والاداري حال دون تحقيق هدف النمو الاقتصادي ، قد أدت هجمات المنظمات الارهابية إلى فرض ضغوطات على الموازنة الحكومية من خلال زيادة الإنفاق على الاحتياجات العسكرية والإنسانية كما هددت أمن المرافق النفطية . واتسمت تداعيات هبوط أسعار النفط على الاقتصاد بالقوة نظراً لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنوع كما أن النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة . وفي عام 2015 أخذت آثار هجمات المنظمات الارهابية وهبوط أسعار النفط تتكشف بالكامل . وتتناول هذه الدراسة آخر التطورات في القطاع النفطي العراقي في ظل الصدمة المزروجة وتناقش آثارها على توقعات نمو القطاع النفطي في الأجلين القصير والمتوسط . نتج العراق قرابة (4) % من إمدادات النفط العالمية وهو ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة "أوبك" بعد المملكة العربية السعودية . ويمتلك العراق إمكانات هائلة تسمح له بزيادة مساهمته في إمدادات النفط العالمية وذلك نتيجة عدد من العوامل . أولاً، رغم ما يمتلكه العراق بالفعل من احتياطات مثبتة هائلة ، فإن معظم مناطقه لم يتم التنقيب فيها بالقدر الكافي مقارنة بغيره من الدول الكبرى المنتجة للنفط . ثانياً، تكلفة إنتاج النفط في العراق من أقل مستويات الكلف في العالم نظراً لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبياً ، ولتعدد حقوله النفطية العملاقة ، وانتشار مواقعها داخلياً وقربها من الموانئ البحرية . وتتركز الحصة الأكبر من الاحتياطات النفطية المثبتة - وتبلغ حوالي (75) % في الجنوب ، بما في ذلك من حقول النفط العملاقة الخمسة (الرميلة ، غرب القرنة ،

1 - اولز اورنو ، تنمية وأعادة بناء الاقتصاد العراقي ، الطبعة الاولى ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ،

الزبير ، ، نهر عمر ، مجنون) وتسهم هذه المنطقة تقريبا بذات النسبة في صادرات النفط العراقية . وتكمن حوالي (17 %) من الاحتياطات النفطية في الشمال . أما بقية الاحتياطات فهي في وسط العراق . وقد ارتفعت تقديرات حصة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق إلى (53 %) في عام 2014 صعودا من (50 %) في العام السابق بلغ إنتاج العراق 11.3 مليون برميل يوميا من النفط الخام . وقد تدهورت جودة خام نفط البصرة الخفيف نتيجة مزجه بالإمدادات المتزايدة من النفط الأثقل من الجنوب بسبب قلة مرافق المزج والتخزين المركزية .

بعض الشركات في أوائل 2015 تحميل شحنات النفط ، مما أدى إلى بيعها بخصم قدره 3 دولارات للبرميل . وأعلنت وزارة النفط أنه بدءا من شهر يونيو سيتم تخصيص اثنين من مرافق التصدير الثلاثة في جنوب العراق لتصدير نفط البصرة الثقيل . ويعتبر تقسيم النفط الخام إلى درجتين إجراء ملائما تمهيدا للأجل الطويل حيث يتوقع أن يكون الجانب الأكبر من زيادات الإنتاج الجديدة من نوع النفط الثقيل . وسوف يساعد هذا الإجراء أيضا على تجنب دفع الغرامات للعملاء نتيجة توريد نوعية أقل جودة من خام النفط المتعاقد عليها . غير أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل أن يتمكن النفط العراقي الثقيل من ترسيخ أقدامه في الأسواق نظرا لأن بعض مصافي النفط الآسيوية ليس لديها طاقة عالية لتكرير خام النفط الثقيل . فقد بلغ إنتاج شمال العراق من النفط 600 الف برميل يوميا في عام 2014 بانخفاض بنسبة 40 % مقارنة بعام 2013 . وانخفضت الصادرات بدرجة أكبر . ونتيجة لتوقف الصادرات عبر خط أنابيب كركوك- جيهان الذي أصيب بالأضرار ، بلغت الصادرات من شمال العراق 4 مليون برميل يوميا فقط مقارنة بصادرات قدرها 2.6 مليون برميل يوميا في عام 2013 . وكانت الهجمات العسكرية على هذه المنطقة واسعة النطاق أصلا قبل هجمات المنظمات الارهابية¹ . ومع بداية الصراع في سوريا تأثرت المحافظات العراقية الغربية المجاورة التي لا تتمتع بالحماية الكافية لها . إذ احتلت المنظمات الارهابية معظم الأراضي الشمالية التي لم تخضع للتقريب (باستثناء كردستان) وأجزاء غربية من العراق ، الأمر الذي يمثل خطرا يهدد أنشطة التقريب التي تقوم بها شركات النفط الدولية في هذه المنطقة . وأوقفت بعض الشركات العاملة في المناطق المحيطة مشروعات

1 . اولز اورنو ، مصدر سبق ذكره ، ص64.

التنقيب التي تقوم بها أو علقت العمل فيها مؤقتاً، وهو ما يتسبب في تأخير أعمال التطوير المستقبلية لحقول النفط .

وخلال عام (2020) تعرض الاقتصاد العالمي الى توقف شبه تام نتيجة انشار وباء كوفيد-19 ساهم في انخفاض اسعار النفط الخام الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي لكونه اقتصاداً ريعياً.

وخلاصة القول :- أن هذه التحديات ساهمت في حدوث حالة من الانكماش في الاقتصاد العراقي رافقة انتشار المفرط في الفساد المالي والاداري ساهم من تبديد اموال طائلة ومن المفروض ان تساهم هذه الاموال في انتعاش الاقتصاد العراقي لو وضعت في ايادي امينه ، بالإضافة الى ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم اكتمال البنى التحتية ساهمت في حدوث فترات ركود متعاقبة

المبحث الثاني

مؤشرات السياسة النقدية ومعدلات نمو اسعار النفط في العراق:-

هنالك مجموعة من مؤشرات السياسة النقدية اهمها هي معدل نمو اسعار صرف العملة العراقية ، وعرض النقد بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع ومعدل التضخم، مع معدلات نمو اسعار النفط وكما يلي :-

المطلب الأول: معدل نمو سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2020)

سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما بوحدة من عملة بلد اخر، او عدد الوحدات من العملة الاجنبية المقابلة للعملة البلد المحلية والعكس صحيح .⁽¹⁾

لذا تعد قناة سعر الصرف من اهم القنوات التي من خلالها يتم انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد ، ولاسيما في الاقتصادات التي تمتاز اسواقها بالانفتاح على الاسواق العالمية ، وكذلك تزداد اهميتها في الدول التي يصبح فيها سعر الفائدة غير مرن، إذ يلعب هذا الاختلاف في اسعار الفائدة المحلية عنها في اسعار الفائدة الاجنبية ، مما قد يساعد المدخرين على حيازة العملات ذات اسعار الفائدة الاعلى ، والتي تتسم اسعار صرفها بالثبات النسبي ، ولها القابلية في التحويل الى العملات الاخرى .

وأیضا يعد سعر الصرف احدى ادوات السياسة النقدية لغرض التحكم في المستوى العام للأسعار في الدول المستوردة ، وايضا مع الدول التي لها مصالح مشتركة في التجارة مع الاقتصادات المحلية وهو ما يعرف بالتضخم المستورد .

ونتيجة لذلك على الدول الانتباه الى مستوى تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين ، وحتى مع الدول التي تتبع نظام صرف ثابت لعملتها ، بسبب وقع اثر التضخم المستورد على عاتق الدول وموازن مدفوعاتها .

(1) نائل رسول سعيد الجزائري ، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي ، مشروع بحث بدرجة دبلوم

عالي ، الكلية التقنية الادارية ، الجزائر ، 2008 ، ص 29 .

لذا يعمل سعر الصرف على نقل تأثير السياسة النقدية الى الاقتصاد من خلال قناتين هما ، قناة الطلب والعرض الكليين ، وقناة التضخم . (1)

أولاً: تطور سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2003) :-

يُعدّ سعر الصرف العمود الفقري الذي تركز عليه كل اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية ، إذ تعمل اكثر الدول الكثير من السياسات من أجل ضمان سعر الصرف لعملتها ، لكونه يمثل حلقة الوصل بين اقتصاديات هذه الدولة واقتصاديات الدول الاخرى. (2)

لذا يرتبط سعر الصرف الاجنبي بعلاقة وثيقة بالموازنة العامة ، سواء عن طريق العجز ام الفائض ، فالعجز في الموازنة سوف يؤدي الى خفض العملة المحلية ورفع قيمة سعر الصرف الأجنبي . (3)

من خلال الجدول (2) وبعد ان فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق جراء حرب الخليج الثانية في 1990/8/2 ، ارتفع سعر العملة العراقية من (4) ديناراً عراقياً / لكل دولاراً امريكي حتى سجل عام (2002) اعلى مستوى له وبلغ (1957) دينار / دولاراً وهذا الصعود من شأنه ان يخفض القوة الشرائية للأفراد بسبب منع تصدير النفط العراقي حتى عام (1996) بعد ان اقرت الامم المتحدة قرار (النفط مقابل الغذاء والحاجات الانسانية) لذا اعتمد النظام السابق على آلية الاصدار النقدي الجديد لغرض القيام بواجباته الانفاقية في ظل تلك العقوبات ، نتيجة لتدمير البنى التحتية وخصوصا مشاريع الطاقة وفي مقدمتها مشاريع الطاقة الكهربائية والطاقة النفطية والجسور الرابطة.

في عام (1997) سجل سعر الصرف ارتفاعا كبيرا بمقدار (1471) دينار / دولاراً بعد ان كان قد بلغ عام (1996) قد سجل (1170) دينار / دولاراً وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-) 30% ، بينما سجل عامي (1997) و (1998) معدلات نمو موجبة بلغت نسبتهما (26)%

(1) The Transmission , Mechanism of Monetary Policy , The Monetary Police Committee Bank of England , P:4-6 , www.BankOfEngland.Co.UK .

(2) حسين عمر ، التطور الاقتصادي دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1988 ، ص 27 .

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

و(10)%. وقد شهد عامي (2000) و (2001) انخفاض طفيف في سعر الصرف وقد بلغا (1930) و (1929) دينار / دولار ، بعد ان كان عام (1999) بسعر (1972) دينار / دولار وبمعدلات نمو سالبة (-2.00) و(-0.05) % والسبب هو اتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليل عرض النقد. لكن في عام (2002) ارتفع سعر الصرف (1957) دينار / دولار وهي من اعلى سعر سجل خلال فترة البحث بعدا عام 1995 ، وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (1.45) % ، وفي العام الذي يليه انخفض سعر الصرف انخفاض طفيفا بلغت نسبته (-1.07) %.

ثانياً: تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) :-

من خلال الجدول (2) وفي عام (2004) وبعد تغير نظام الحكم في العراق انتهجت آلية جديد بعد ان حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية عام (2004) بموجب قرار (56) لسنة (2004) على تحديد سعر صرف ثابت بمقدار (1453) دينار / دولار وبنسبة (24.95) % ، وبلغت نسبته في عامي (2005) و (2006) ارتفاعا طفيفا (1.30) و(0.20) %.

وشهدت المدة (2007-2009) انخفاض في اسعار الصرف والتي بلغت (1267 ، 1203 ، 1182) دينار / دولار بسبب اتباع البنك المركز آلية خفض سعر الصرف للعملة العراقية من خلال اتباع سياسة انكماشية نتيجة لازمة العالمية الرهن العقاري عام (2008) .

وقد سجلت المدة (2010-2012) ارتفاعا طفيفا في اسعار سعر الصرف والتي بلغت (1186 ، 1196 ، 1233) دينار / دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبه على التوالي (0.34 ، 0.84 ، 3.09) % .ولكن سبب ازمة اكتشاف النفط الحجري انخفضت اسعار الصرف عامي (2013) و(2014) وبلغت نسبها (-0.08) و(-1,46) % وشهد المدة (2015-2017) ارتفاعات طفيفة بلغت (1247 ، 1250 ، 1258) دينار / دولار على التوالي وبنسب موجبة بلغت (2.72 ، 0.24 ، 0.64) % على التوالي ايضا ، وفي عام (2019) انخفض سعر الصرف الى (1202) دينار / دولار .وبسبب ازمة كوفيد (19) عام (2020) ارتفعت نسبة الصرف الى (1231) دينار / دولار وبنسبة (2.41) % .

وخلاصة القول :-

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

إن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام (1990) ومنع تصدير النفط العراقي حتى عام (1996) ساهم باعتماد الحكومة العراقية على عملية الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الية الاصدار النقدي الجديد وتغير العملة الورقية وتقديم الدعم الكبير للفلاحين من خلال دعم القطاع الزراعي وفعلا قد نجحت في الاعتماد على هذه الالية ومن خلال تنفيذ مشاريع كبيرة منها برج الاتصالات والجسر ذو الطابقين ومشاريع إعادة إعمار هذه الأسباب أدت الى ارتفاع سعر الصرف للعملة العراقية مقابل الدولار الامريكي .

جدول (2)

معدلات نمو سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2020)

دينار عراقي

السنوات	اسعار صرف العملة المحلية اتجاه الدولار الامريكي دينار/ دولار	معدل النمو السنوي %
1990	4	-
1991	10	% 150
1992	21	%110
1993	74	%252
1994	458	%518
1995	1674	%266
1996	1170	%-30
1997	1471	%26
1998	1620	%10
1999	1972	%22
2000	1930	%-2
2001	1929	% -0.05
2002	1957	%1.45
2003	1936	%-1.07

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

2004	1453	24.95%
2005	1472	1.30%
2006	1475	0.20%
2007	1267	-14.10%
2008	1203	-5.05%
2009	1182	-1.75%
2010	1186	0.34%
2011	1196	0.84%
2012	1233	3.09%
2013	1232	-0.08%
2014	1214	-1.46%
2015	1247	2.72%
2016	1250	0.24%
2017	1258	0.64%
2018	1208	-3.97%
2019	1202	-0.50%
2020	1231	2.41%

- المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

- المصدر البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

- العمود الثالث من عمل الباحث

- معدل النمو السنوي = (القيمة اللاحقة - القيمة السابقة) / القيمة السابقة x 100

المطلب الثاني: تطور مفهوم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

أولاً: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق للمدة (1990-2003) :-

من خلال الجدول (3) تبين ان عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) قد بلغ عام (1991) مبلغ قدرة (24.670) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (60.62) % بعد ان كان عام (1990) بمبلغ (15.359) مليار دينار .

وقد شهدت المدة (1992 - 1997) ارتفاعات مستمرة حتى بلغ عام (1997) مبلغ (1038.097) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (8,08) % ، وقد استمر بالارتفاع حتى بلغ عام (2000) مبلغ (1728,006) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (16.46) % بسبب اتباع سياسة توسعية من قبل الحكومة لا عادة ما دمرته الحرب من بنى تحتية وارتكازية جراء حرب الخليج الثانية .

بينما سجل عام (2001) معدل نمو سالب بلغت نسبته (-27.14) بسبب اتباع سياسة انكماشية للسيطرة على التضخم ، لكن في عام (2002) ارتفع عرض النقد ارتفاعا كبيرا وقد بلغ (3031.601) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (139.35) % والسبب الاستعداد لحرب الخليج الثالثة لتحشيد جيوش التحالف في منطقة الخليج العربي . بينما انخفض طفيفا عرض النقد بالمفهوم الضيق عام (2003) وقد بلغ (2898.189) مليار دينار وبنسبة نمو سالب بلغت (-3.83) % نتيجة لنشوب حرب الخليج الثالثة وتغير نظام الحكم في العراق .

ثانياً: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق للمدة (2004-2020) :-

في عام (2004) ارتفع كبيرا عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) وقد بلغ (10148.626) مليار دينار وبمعدل نمو موجب كبير ايضا بلغت نسبته (250.17) % وهو اعلى نسبة نمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والسبب هي صرف

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

رواتب الموظفين بالدولار الأمريكي والقيام ببعض المشاريع على المنحة الأمريكية وخصوصاً بناء وترميم المدارس .

وشهدت المدة (2005- 2013) ارتفاعات مستمرة حتى بلغ عام (2013) مبلغ (73830.964) مليار دولاراً وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (15.84) % والسبب توظيف اعداد كبيرة في صفوف وزارتي الدفاع والداخلية واجراء الانتخابات البرلمانية والتوسع نحو الانفتاح على التجارة الدولية واستيراد معظم السلع لتوقف جميع المصانع في العراق مع تحويل بعض المصانع الى القطاع الخاص وخصوصاً مشاريع الاسمنت كل هذه الامور ساهمت في زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) . وفي عامي (2014) و(2015) انخفض عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) وسجلا معدلات نمو سالبة (-1.54) و (-9.98) % على التوالي بسبب انخفاض الايرادات النفطية بسبب الاكتشاف للنفط الحجري في امريكا ، الامر الذي ساهم في انخفاض واردات النفط العراقية لكون ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية . وشهدت المدة (2016 - 2020) زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) حتى وصل عام (2020) اعلى مستوى له خلال مرحلة البحث حيث بلغ (103353.556) مليار دينار و بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (19.11) % والسبب هو التوسع في الائتمان المصرفي ومنح سلف وقروض لغرض تنشيط الاقتصاد العراقي جراء كوفيد -19 .

جدول (3)

معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق للفترة (1990-

2020) مليار دينار عراقي

السنوات	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	معدل النمو السنوي %
1990	15.3593	-
1991	24.670	%60.62
1992	43.909	%77.98
1993	86.430	%96.84
1994	238.901	%176.41
1995	705.064	%195.13
1996	960.503	%36.23
1997	1038.097	%8.08
1998	1351.876	%30.23
1999	1483.836	%9.76
2000	1728.006	%16.46
2001	1259.089	%-27.14
2002	3013.601	%139.35
2003	2898.189	%-3.83
2004	10148.626	%250.17
2005	11399.125	%12.32
2006	15460.060	%35.62
2007	21721.167	%40.50
2008	28189.934	%29.78
2009	37300.030	%32.32
2010	51743.489	%38.72
2011	62473.929	%20.74

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

2012	63735.871	2.02%
2013	73830.964	15.84%
2014	72692.448	-1.54%
2015	65435.425	-9.98%
2016	75523.952	15.41%
2017	76986.584	1.94%
2018	77828.984	1.09%
2019	86771.000	11.49%
2020	103353.556	19.11%

- المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية . سنوات متفرقة.

- المصدر البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

- العمود الثالث من عمل الباحث

- معدل النمو السنوي = (القيمة اللاحقة - القيمة السابقة) / القيمة السابقة x 100

المطلب الثالث: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في العراق

أولاً: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في العراق للمدة

-(2003-1990) :-

من خلال الجدول (4) تبين ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) قد بلغ عام (1991) مبلغ (35.245) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (41.73) % ، بعد ان كان عام (1990) قد بلغ (24.868) مليار دينار. وقد شهدت المدة (1992 - 1997) ارتفاعات مستمرة حتى بلغ عام (1997) مبلغ (1248.715) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (13,72) % ، بسبب اتباع سياسة توسعية من قبل الحكومة لا عادة ما دمرته جيوش التحالف الدولي من بنى تحتية وارتكازية جراء حرب الخليج الثانية. لكن انخفض عام (1998)

وقد بلغ (165.238) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-86.77) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

وخلال المدة (1999-2003) استمر عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) حتى بلغ عام (2003) مبلغ (6953,420) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (89.31)%.

ثانياً: تطور نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في العراق للمدة (2004 - 2020) :-

في عام (2004) ارتفع كبيراً عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) وقد بلغ (12254.000) مليار دينار وبمعدل نمو موجب كبير ايضاً بلغت نسبته (76.23) % والسبب هي صرف رواتب الموظفين بالدولار الامريكى والقيام ببعض المشاريع على المنحة الامريكية وخصوصاً بناء وترميم المدارس . وشهدت المدة (2005-2007) ارتفاعات مستمرة حتى بلغ عام (2007) مبلغ (87679.504) مليار دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (315.93) % والسبب توظيف أعداد كبيرة في صفوف وزارتي الدفاع والداخلية واجراء الانتخابات البرلمانية والتوسع نحو الانفتاح على التجارة الدولية واستيراد معظم السلع لتوقف جميع المصانع في العراق مع تحويل بعض المصانع الى القطاع الخاص وخصوصاً مشاريع الاسمنت كل هذه الامور ساهمت في زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) .في عام (2008) انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) وقد بلغ (34919.675) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-60.17) % بسبب ازمة الرهن العقاري .وشهد المدة (2009 - 2014) ارتفاع مستمر في عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) حتى بلغ عام (2014) مبلغ (90727.80) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (3.48) % لكن انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) عام (2015) وقد بلغ (82595.493) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-8.96) % .سبب انخفاض الايرادات النفطية بسبب الاكتشاف للنفط الحجري في امريكا ، الامر الذي ساهم في انخفاض واردات النفط العراقية لكون ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية . وشهدت المدة (2016 - 2020) زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) حتى وصل عام (2020) اعلى مستوى له

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

خلال مرحلة البحث حيث بلغ (119906.000) مليار دينار و بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (15.92) % والسبب هو التوسع في الائتمان المصرفي ومنح سلف وقروض من قبل البنك المركزي العراقي لغرض تنشيط الاقتصاد العراقي جراء كوفيد -19 .

وخلاصة القول :- ان هذه المدة شهدت زيادات متتالية في عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ماعدا عام (1998) نتيجة لانخفاض اسعار النفط والذي بلغت نسبته (-86.77)% الامر الذي ساهم في انخفاض عرض النقد بالمفهوم الواسع بنسبه كبيرة لاتباع سياسة انكماشية لزيادة التضخم والارتفاع في مستوى الاسعار ، وفي عام (2008) وقد سجل معدل نمو سالب ايضا بلغت نسبته (-60.17) % بسبب ازمة الرهن العقاري وعام (2015) وقد سجل معدل نمو سالب ايضا بلغت نسبته (-8.96) % بسبب اكتشاف النفط الحجري .

جدول (4)

معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع /M2 في العراق للمدة (1990-2020)

مليار دينار عراقي

السنوات	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 /مليار دينار	معدل النمو السنوي
1990	24.868	-
1991	35.245	%41.73
1992	60.372	%71.29
1993	117.157	%94.06
1994	280.379	%139.32
1995	778.183	%177.55
1996	1098.084	%41.11
1997	1248.715	%13.72
1998	165.238	%-86.77
1999	1865.366	%1028.90
2000	2223.519	%19.20

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

2001	2849.598	28.16%
2002	3672.997	28.90%
2003	6953.420	89.31%
2004	12254.000	76.23%
2005	14683.617	19.83%
2006	21080.249	43.56%
2007	87679.504	315.93%
2008	34919.675	-60.17%
2009	45437.918	30.12%
2010	60386.086	32.90%
2011	72177.951	19.53%
2012	75466.360	4.56%
2013	87679.504	16.18%
2014	90727.801	3.48%
2015	82595.493	-8.96%
2016	90466.000	9.53%
2017	92857.000	2.64%
2018	95391.000	2.73%
2019	103441.000	8.44%
2020	119906.000	15.92%

- المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية. سنوات متفرقة

- المصدر البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

- العمود الثالث من عمل الباحث

- معدل النمو السنوي = (القيمة اللاحقة - القيمة السابقة) / القيمة السابقة x 100

المطلب الرابع: تطور معدلات التضخم في العراق

أولاً : تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2003) :-

يتضح من خلال الجدول (5) ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك بدأت تتصاعد بمستويات مخيفة حتى ادت الى انخفاض القوة الشرائية للأفراد، إذ نلاحظ ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ عام (1990) الى (6.3) واخذ هذا الرقم بالتزايد وبشكل سريع حتى وصل عام (1995) الى (2672.9) والسبب هو وجود ضعف في الاداء الانتاجي في الاقتصاد العراقي وعدم مرونة جهازه الانتاجي وبذلك ساهم في رفع مستويات التضخم للمدة (1990-1995) وقد بلغت نسبتها على التوالي (51.7, 186.5, 83.7, 207.6, 351.3, 492.0) %.

ونتيجة توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) اخذ الاستقرار يسري في عروق الاقتصاد العراقي بعد اعتماد البطاقة التموينية حتى اصبح الرقم القياس لأسعار المستهلك عام (1998) هو (13.1)% وقد بدء بالصعود حتى بلغ عام (2003) إذ وصل الى (28.7)% وفي هذه السنة وصل مستوى التضخم الى (33.50) %.

ثانياً : تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020) :-

عند عام (2004) وصل التضخم لمستوى بلغت نسبته (26.80)%، حيث نال البنك المركزي استقلاله بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004) والذي من خلاله اصبح على راس القائمين برسم السياسة النقدية في العراق وقد شهدت المدة (2005-2007) معدلات تضخم متقاربة ما عدا عام (2006) إذ بلغت نسبته (53.10)% بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبعض السلع الضرورية من قبل صندوق النقد الدولي وبعدها شهدت المدة سيطرة البنك المركز من خلال اتباعه سياسية السوق المفتوحة للسيطرة على ثبات سعر العملة والتي من خلالها سيطر على معدلات التضخم .

من خلال الدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي بعد منحه صفة الاستقلالية بموجب قانون رقم (56) لسنة (2004) إذ ظهرت قدرة السياسة النقدية مما دفعه للسعي لتحقيق: (1)

أ - استقرار الاسعار والمحافظة عليها محليا .

ب - الحفاظ على نظام مالي مستقر ويستند على اليه السوق .

ج - تعزيز النمو المستدام والرخاء في العراق .

ونتيجة لاتباعه عدداً من سياسات الاستقرار الاقتصادي انخفضت نسبة التضخم في عام (2008) الى (12.70)% واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض لعامي (2009) و (2010) وبنسب بلغت (8.30), (2.50) % على التوالي .

وقد شهدت المدة (2011-2012) صعوداً طفيفاً بلغت نسبها (5.60), (6.10)% على التوالي ، بسبب زيادة الطلب الكلي، إذ شكل الطلب على السلع الغذائية نسبة مقدارها (37) % والعقارات (35)% والوقود (15)% تليها الطلب على الملابس بنسبة (10)% ثم بقية السلع الأخرى (3)% ويبقى الطلب على السلة الغذائية الأكثر طلباً لارتباطه بالاستهلاك المحلي للأفراد (2) . وبعدها انخفضت نسب التضخم لسنوات اللاحقة حتى وصلت عام (2019) نسبة مقدارها (-0.2)% والرقم القياسي للأسعار هو (104.5) بينما ارتفع التضخم في عام (2020) الى (0.6) % مع ارتفاع طفيف في الرقم القياسي لا أسعار المستهلك بلغت نسبته (105.1) .

وخلاصة القول :

خلال المدة (1990-2003) فرضت على العراق العقوبات الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية مما أدى الى اعتماد العراق على الإصدار النقدي الجديد الذي ساهم في زيادة معدلات التضخم ، اما المدة (2004-2020) و بعد عام 2003 ومنح البنك المركزي

(1) عبد الحسين الغالبي، الصيرفة المركزية (النظريات والسياسات) ، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف ، 2015 ص 60

(2) علي حاتم القرشي، السياسة النقدية في العراق بين التضخم الدوري ومحدودية الأدوات ، مطبعة حوض الفرات ، النجف ، 2006 ص 210

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

العراقي الاستقلالية على وفق قانون رقم (56) لسنة 2004 وقيامه بالمهام الموكلة إليه أدت الى السيطرة على التضخم والثبات على مستوى الاسعار من خلال السيطرة على سعر الصرف من خلال عمليات السوق المفتوحة (نافذة بيع العملة الاجنبية) ومن خلالها حافظ على الثبات النسبي للعملة المحلية والقوة الشرائية للأفراد .

جدول (5)

معدلات نمو التضخم والرقم القياسي لا أسعار المستهلك في العراق للمدة (1990-2020)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %	السنوات
6.3%	51.7	1990
17.7%	186.5	1991
32.5%	83.7	1992
100%	207.6	1993
548.5%	492.0	1994
2672.9%	351.3	1995
2242.1%	-15.4	1996
2759.2%	23.0	1997
13.1%	14.90	1998
14.7%	12.20	1999
15.5%	5.40	2000
18.0%	16.10	2001
21.5%	19.40	2002
28.7%	33.50	2003
36.4%	26.80	2004
49.9%	37.10	2005
76.4%	53.10	2006
100%	30.90	2007

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

2008	12.70	%112.7
2009	8.30	%122.1
2010	2.50	%125.1
2011	5.60	%132.1
2012	6.10	%140.1
2013	1.90	%142.7
2014	2.20	%145.9
2015	1.40	%148.0
2016	0.10	%104.1
2017	0.20	%104.3
2018	0.40	%104.7
2019	-0.2	%104.5
2020	0.6	%105.1

- المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية . سنوات متفرقة.

- المصدر البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

المطلب الخامس: تطور معدلات نمو سعر النفط لسلة اوبك

أولاً: تطور معدلات نمو سعر النفط لسلة اوبك في العراق للمدة (1990-2003)

يبين الجدول (6) انه في عام (1990) سجل سعر النفط لسلة اوبك مبلغ (22.3) دولاراً /برميلاً وقد انخفض هذا السعر لعام (1991) ليصبح (18.6) دولارٍ /برميلاً وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-16.59) % ، استمر انخفاض سعر النفط الخام للمدة (1992-1994) وقد سجل معدلات نمو سالبه بلغت نسبها ((-1.08 ، -11.41 ، -4.91) % على التوالي والسبب قيام حرب الخليج الثانية .

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

لكن خلال عامي (1995) و(1996) ارتفعت اسعار النفط ارتفاعا طفيفا وقد بلغت (16.9 ، 20.3) دولاراً /برميلاً وبمعدلات نمو موجبه بلغت نسبها (9.03، 20.12) % على التوالي والسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام .

وشهدت عامي (1997) و(1998) انخفاض في اسعار النفط لتصبح (12.3 18.7) دولاراً /برميلاً وبمعدلات نمو سالبة بلغت نسبهما (-7.88، -34.22) % على التوالي والسبب هي انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام .

في عام (1999) عاودت اسعار النفط بالارتفاع من جديد حتى تصبح عام (2000) بمبلغ (27.6) دولاراً /برميلاً .

وشهدت المدة (2001- 2003) تذبذباً في اسعار النفط الخام والتي بلغت (27.2 ، 25.3 ، 28.0) دولاراً /برميلاً والسبب هو عدم استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ثانياً :- تطور معدلات نمو سعر النفط لسلة اوبك في العراق للمدة (1990-2003) :-

شهدت المدة (2004-2008) ارتفاعات متتالية في اسعار النفط وقد بلغ عام (2008) اعلى مستوى له خل هذه الفترة وقد بلغ (94.5) دولار /برميل وبمعدل نمو سالب ، لكن انخفض في عام (2009) الى (61.1) دولار /برميل وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-35.34) % والسبب هو حدوث ازمة الرهن العقاري ساهم في انخفاض الطلب على النفط الخام .

لكن عاودت اسعار النفط الخام ارتفاعها مجدد للمدة (2010- 2012) وقد بلغ اعلى مستوى له خلال مدة البحث وقد بلغ (109.7) دولاراً /برميلاً وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (2.05) % والسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام .

فيما شهدت المدة (2013-2016) انخفاضات متتالية حتى استقرت عام (2016) بمبلغ (40) دولاراً /برميلاً والسبب هو اكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الامريكية لكونه من مصادر الطاقة والذي ساهم بشكل كبير في انخفاض الطلب العالمي على النفط وخصوصاً سلة اوبك وبالتالي انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية .

وفي عامي (2017) و (2018) عاودت اسعار النفط بالارتفاع مجدداً وبلغ (52.43) و (69.78) دولاراً / ديناراً والسبب زيادة الطلب العالمي .

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

لكن بسبب انتشار كوفيد -19 عاودت أسعار النفط بالانخفاض مرة أخرى حتى بلغت ادنى مستوى لها خلال مدة البحث في عام (2020) حيث بلغت (38.41) دولاراً /برميلاً وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (-40.08) %

وختلاصة القول :- هنالك أسباب كثيرة في تذبذب أسعار النفط الخام منها العرض والطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية ، وسيطرت الشركات النفطية العالمية الكبرى بالإضافة الى مكانة منظمة اوبك في السيطرة على الاسعار النفط الخام بسبب ثقل وكمية الانتاج التي تنتجها دول الاعضاء واصبحت قوة لا يستهان بها في اسواق النفط الخام ساهم في حدوث صدمات نفطية سالبة وموجبة .

جدول (6)

معدلات نمو أسعار النفط لسلة اوبك للمدة (1990-2020)

دولار / برمیل

السنوات	اسعار النفط الخام	معدل النمو السنوي %
1990	22.3	-----
1991	18.6	%-16.59
1992	18.4	%-1.08
1993	16.3	%-11.41
1994	15.5	%-4.91
1995	16.9	%9.03
1996	20.3	%20.12
1997	18.7	%-7.88
1998	12.3	%-34.22
1999	17.5	%42.28
2000	27.6	%57.71
2001	27.2	%-1.45
2002	25.3	%-6.99
2003	28.0	%10.67

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية وأسعار النفط الخام في العراق

2004	36.1	%28.93
2005	50.6	%40.17
2006	61.1	%20.75
2007	69.1	%13.09
2008	94.5	%36.76
2009	61.1	%-35.34
2010	77.5	%26.84
2011	107.5	%38.71
2012	109.7	%2.05
2013	105.9	%-3.46
2014	96.71	%-8.68
2015	50.94	%-47.33
2016	40.76	%- 19.98
2017	52.43	%28.63
2018	69.78	%33.09
2019	64.10	%- 8.14
2020	38.41	%-40.08

- المصدر : صندوق النقد الدولي اعداد مختلفة OPEC Monthly Oil Market (13) Indicators , IEA ,2016 .

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية سنوات متفرقة .

- الامانة العامة للجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة .

- العمود الثالث من عمل الباحث.

- معدل النمو السنوي = (القيمة اللاحقة - القيمة السابقة) / القيمة السابقة $\times 100$

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين اسعار النفط الخام وبعض متغيرات السياسة النقدية في العراق

للمدة (1990-2020)

شهدت الاسواق العالمية مجموعة من الصدمات النفطية الموجبة والسالبة بالنسبة الى الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، ومن أهم هذه الصدمات هي صدمة عام (1973) من خلال تبني منظمة اوبك رفع سعر النفط الخام من قبلها من (3-12) دولارٍ /برميل لكونها تمثل الثقل الكبير في اسواق النفط العالمية ، مروراً بأزمة عام (1979) ابان حرب الخليج الاولى وارتفاع اسعار النفط بسبب توقف تصدير النفط الخام من قبل الدولتين ، ثم صدمة عام (1986) والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بسبب نشوب حرب الاسعار بين منظمة اوبك من جهة وشركات النفط العالمية مما ادى الى انخفاض النفط الى ما دون (13) دولاراً /برميلاً بعد ان ارتفع سعره عام (1979) الى (32) دولاراً /برميلاً .وبالنظر لتحديد مدة البحث من عام (1990-2020) سوف نقوم ببيان العلاقة بين الصدمات النفطية وبعض المتغيرات النقدية للمدة اعلاه وكما يلي .

المطلب الأول: تطور العلاقة بين الصدمات النفطية واسعار صرف في العراق

للمدة (1990-2020)

إن أسعار النفط في الاسواق العالمية عادة ما تكون بالعملات الرئيسية خصوصاً الدولار الامريكي ، لذا تم احتساب اسعار النفط الخام في الدول المنضوية تحت لمنظمة اوبك بالدولار الامريكي ، ومن خلال تحليل العلاقة بين اسعار النفط والتي تكون هي الممثلة لصددمات النفطية مع بعض ادوات السياسة النقدية ومنها (سعر الصرف ، وعرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع والتضخم) وكما يلي :-

من خلال الجدول (7) تبين ان سعر الصرف عام (1990) ان سعر الصرف للعملة العراقية (4) دولاراً /برميلاً، حيث كان سعر النفط الخام هو (22.3) دولاراً /برميلاً هذا يعني ان سعر النفط الخام لهذا العام هو (89.2) دولار .

في عام (1998) ارتفع سعر الصرف للعملة العراقية حيث بلغ (1620) دينار /دولارٍ ، ، ولكن سعر النفط الخام انخفض الى (12.3) دولاراً/برميلاً والسبب في هذا الانخفاض هو قلة الطلب العالمي على النفط الخام في الاسواق العالمية الامر الذي ادى الى انهيار اسعار النفط الخام وهي صدمه سالبة للدول المنتجة للنفط الخام ، بحث ارتفع معدل النمو المركب لسعر الصرف الى (111.80) % ، هذا يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية الامر الذي ساهم في ان يكون سعر النفط الخام بالعملة العراقية لهذا العام (19926) ديناراً عراقياً ، بينما انخفض معدل النمو المركب لسعر النفط الخام الى (-7.17) % بسبب انخفاض اسعار النفط الخام .

شهد عام (2004) انخفاض طفيف في سعر صرف العملة العراقية والتي بلغت (1453) دينار /دولارٍ وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-1.80) % ، بينما ارتفع سعر النفط الخام الى (36.1) دولارٍ/برميل بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط وهي صدمه موجبة للدول المنتجة للنفط مسجل معدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (19.66) %

في عام (2008) استمر انخفاض سعر الصرف للعملة العراقية حيث بلغ (1203) دينار / دولارٍ بسبب الالية التي اتبعها البنك المركزي العراقي من خلال الية السوق المفتوحة للمحافظة على سعر الصرف وبمعدل نمو مركب سالب ايضا بلغت نسبته (-4.61) % ، بينما استمرت اسعار النفط الخام بالارتفاع حتى بلغت (94.5) دولاراً /برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (27.20) % وهي صدمة موجبة للدول المنتجة، وبذلك يكون سعر النفط الخام بالعملة العراقية لهذا العام هو (113683.5) دينار عراقي ولكن هذا الارتفاع ليس له تأثير في زيادة المشاريع المنجزة بالعملة المحلية بسبب ارتفاع مستوى العام للأسعار ومن ضمنها مواد البناء .

لكن خلال المدة (2009-2014) شهدت اسعار النفط بالارتفاع التدريجي حتى بلغت اعلى مستوى لها في بداية هذا العام بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام لزيادة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن انخفاض سعر النفط الخام في نهاية هذا العام بسبب اكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الامريكية وقد بلغ سعره (96.71) ديناراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب بلغت نسبته (0.39) % وهي صدمة موجبة للدول المنتجة .

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

وشهد عام (2020) استمرار ازمة كوفيد -19) ساهم في انخفاض اسعار النفط الخام الى (38.1) دولار /برميل وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-14.38) % نتيجة لتوقف الحياة في معظم دول العالم وخصوصا الدول الصناعية ساهم في انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام .

خلاصة القول :-

إن انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية مقابل الدولار الامريكي لا يساهم في زيادة الاعمال المنجزة والتي انجزت بالعملة المحلية بسبب الارتفاع العام في مستوى الاسعار، ولكون ان سعار النفط الخام هي اسعار بالدولار الامريكي ، وهذه العملة من أهم العملات الرئيسية في العالم، لذلك تكون العلاقة بين سعر الصرف للعملة العراقية مقابل الدولار الامريكي أسعار النفط الخام هي علاقة ضعيفة .

جدول (7)

تطور العلاقة بين سعر الصرف العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020) دولار

السنة	اسعار الصرف العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي دينار /دولار	معدل النمو المركب %	اسعار النفط الخام لمنظمة اوبك / دولار	معدل النمو المركب %
1990	4	-	22.3	-
1998	1620	111.80	12.3	-7.17
2004	1453	-1.80	36.1	19.66
2008	1203	-4.61	94.5	27.20

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

2014	1214	0.15	96.71	0.39
2020	1231	0.23	38.1	-14.38

- المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، صفحات متفرقة
- تقديرات سنوية اولية ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية

- المصدر : صندوق النقد الدولي اعداد مختلفة OPEC Monthly Oil Market (13) Indicators , IEA ,2016 .

- معدل النمو السنوي المركب % = (السنة اللاحقة للمتغير/السنة السابقة للمتغير)ⁿ⁻¹

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)

من خلال الجدول (8) تبين ان عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) قد بلغ في عام (1990) (15.3593) مليار دينار عراقي بينما بلغ سعر النفط الخام هو (22.3) دولار .

في عام (1998) بلغ عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) هو (1351.876) مليار دينار وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (75.01) % ، بينما انخفض سعر النفط الخام الى (12.3) دولار وبمعد نمو مركب سالب بلغت نسبته (-7.17) % وسبب انهيار الاسعار هو زيادة المعروض النفطي في الاسواق النفط العالمية .

وشهد عام (2004) استمرار ارتفاع عرض النقد وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (39.93) % والسبب هو زيادة زيادة سعر النفط والتي بلغت (36.1) دولار/برميل وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (19.66) % والذي ساهم في زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي نتيجة تصريف الواردات النفطية والتي تستلم بالدولار الامريكي ثم يتم تصريفها الى الدينار العراقي وتسليمها الى وزارة

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

المالية الأمر الذي ساهم باتباع سياسة توسعية ساهمت في زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق . وفي عام (2008) ساهمت زيادة اسعار النفط الخام والتي بلغت (94.05) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (27.20) % والذي ساهم في زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي والذي ساهم في زيادة المعروض النقدي والذي بلغ (28189.934) مليار دينار وبمعدل نمو مركب ايضا بلغت نسبته (29,10) % . واستمر سعر النفط الخام بالارتفاع ايضا حيث بلغ (96.71) دولارٍ /برميل وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (0.39) ساهم في زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) والذي بلغ (72692.448) مليار دينار وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (17.10) % . لكن في عام (2020) انخفضت اسعار النفط الخام حتى بلغت (38.1) دولارٍ /برميل وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-14.38) % ، لكن استمر البنك المركزي العراقي بزيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق من خلال زيادة الائتمان المصرفي لتنشيط الاقتصاد والذي بلغ (103353.556) مليار دينار وبمعدل نمو موجب ايضا بلغت نسبته (6.04) % .

وختام القول :-

إن الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام ساهمت في زيادة الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي والذي اتبع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) وحتى في حالة انخفاض اسعار النفط الخام اتبع البنك المركزي تباع سياسة توسعية من خلال زيادة الائتمان المصرفي لتنشيط الاقتصاد ، لذلك توجد علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط مع زيادة عرض النقد .

جدول (8)

تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) مع اسعار النفط الخام في العراق
للمدة (1990- 2020) دينار

السنة	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) مليار دينار	معدل النمو المركب %	اسعار النفط الخام لمنظمة اوبك / دولار	معدل النمو المركب %
1990	15.3593	-	22.3	-
1998	1351.876	75.01	12.3	-7.17
2004	10148.626	39.93	36.1	19.66
2008	28189.934	29.10	94.5	27.20
2014	72692.448	17.10	96.71	0.39
2020	103353.556	6.04	38.1	-14.38

- المصدر :وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، صفحات متفرقة
- تقديرات سنوية اولية ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية
- المصدر : صندوق النقد الدولي اعداد مختلفة OPEC Monthly Oil Market (13) Indicators , IEA ,2016 .
- معدل النمو السنوي المركب % = (السنة اللاحقة للمتغير/السنة السابقة للمتغير)ⁿ⁻¹

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) مع اسعار النفط الخام في العراق للمدة (1990-2020)

من خلال الجدول (9) تبين ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) قد بلغ في عام (1990) (24.868) مليار دينار عراقي بينما بلغ سعر النفط الخام هو (22.3) .

في عام (1998) بلغ عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) هو (165.238) مليار دولاراً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (26.71) % ، بينما انخفض سعر النفط الخام الى (12.3) وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-7.17) % وسبب انهيار الاسعار هو زيادة المعروض النفطي في الاسواق النفط العالمية .

وشهد عام (2004) استمرار ارتفاع عرض النقد وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (104.97) % والسبب هو زيادة زيادة سعر النفط والتي بلغت (36.1) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (19.66) % والذي ساهم في زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي نتيجة تصريف الواردات النفطية ، الامر الذي ساهم باتباع سياسة توسعية ساهمت في زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) .

وفي عام (2008) ساهمت زيادة اسعار النفط الخام والتي بلغت (94.05) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (27.20) % والذي ساهم في زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي والذي ساهم في زيادة المعروض النقدي والذي بلغ (34919.675) مليار دينار وبمعدل نمو مركب أيضاً بلغت نسبته (29,93) % .

واستمر سعر النفط الخام بالارتفاع لعام (2014) ايضاً حيث بلغ (96.71) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (0.39) ساهم في زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) والذي بلغ (90727.801) مليار دينار وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (17.25) % .

لكن في عام (2020) انخفضت اسعار النفط الخام حتى بلغت (38.1) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-14.38) % ، لكن استمر البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني..... تطور واقع المتغيرات النقدية واسعار النفط الخام في العراق

بزيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع من خلال زيادة الائتمان المصرفي لتنشيط الاقتصاد والذي بلغ (119906.000) مليار دينار وبمعدل نمو موجب ايضا بلغت نسبته (4.76) % .

وخلاصة القول :-

ساهمت الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في زيادة الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي والذي قام باتباع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ولكن حتى في حالة انخفاض أسعار النفط الخام اتبع البنك المركزي تباع سياسة توسعية من خلال زيادة الائتمان المصرفي لتنشيط الاقتصاد، لذلك توجد علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط مع زيادة عرض النقد في المفهوم الواسع (M2) .

جدول (9)

تطور العلاقة بين عرض النقد الواسع (M2) مع اسعار النفط الخام

في العراق للمدة (1990- 2020) مليار دينار

السنة	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) مليار دينار	معدل النمو المركب %	اسعار النفط الخام لمنظمة اوبك / دولار	معدل النمو المركب %
1990	24.868	-	22.3	-
1998	165.238	26.71	12.3	-7.17
2004	12254.000	104.97	36.1	19.66
2008	34919.675	29.93	94.5	27.20
2014	90727.801	17.25	96.71	0.39
2020	119906.000	4.76	38.1	-14.38

- المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، صفحات متفرقة

المطلب الرابع: تطور العلاقة بين التضخم واسعار النفط الخام في العراق للمدة
(1990-2020)

من خلال الجدول (10) تبين ان سعر الصرف عام (1990) ان معدل التضخم (51.7) % وهو معدل مرتفع جدا يساهم في انخفاض القوة الشرائية للأفراد ، حيث كان سعر النفط الخام هو (22.3) دولاراً/برميلاً هذا يعني ان سعر النفط الخام لهذا العام هو (89.2) ديناراً عراقياً .

في عام (1998) انخفض معدل التضخم حيث بلغ (14.90) % هذا يعني اتباع صناع السياسة النقدية سياسة انكماشية وفعلاً استطاعوا خفض معدل التضخم ، ولكن سعر النفط الخام انخفض الى (12.3) دولارٍ/برميل والسبب في هذا الانخفاض هو قلة الطلب العالمي على النفط الخام في الاسواق العالمي الامر الذي ادى الى انهيار اسعار النفط الخام وهي صدمه سالبة للدول المنتجة للنفط الخام، بحث انخفاض معدل النمو المركب لتضخم ليصبح (-14.40) % ، بينما بلغ سعر النفط الخام بالعملة العراقية لهذا العام (19926) دينار عراقي، بينما انخفض معدل النمو المركب لسعر النفط الخام الى (-7.17) % بسبب انخفاض اسعار النفط الخام .

شهد عام (2004) ارتفاع في معدل التضخم والذي بلغ (26.80) % وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (10.28) % والسبب تغير العملة العراقية لتغير نظام الحكم في العراق ، بينما ارتفع سعر النفط الخام الى (36.1) دولاراً/برميلاً بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط وهي صدمه موجبة للدول المنتجة للنفط مسجل معدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (19.66) %

في عام (2008) حيث عاود معدل التضخم الى الانخفاض مرة أخرى حيث بلغ (12.70) بسبب اتباع البنك المركزي العراقي سياسة انكماشية ، وبمعدل نمو مركب سالب أيضاً بلغت نسبته (-17.30) % ، بينما استمرت اسعار النفط الخام بالارتفاع حتى بلغت (94.5) دولاراً/برميلاً وبمعدل نمو مركب موجب بلغت نسبته (27.20) % وهي صدمة موجبة للدول المنتجة، وبذلك يكون سعر النفط الخام بالعملة العراقية لهذا العام هو

(113683.5) دينار عراقي ولكن هذا الارتفاع ليس له تأثير في زيادة المشاريع المنجزة بالعملة المحلية بسبب ارتفاع مستوى العام للأسعار ومن ضمنها مواد البناء .

لكن خلال عام (2014) شهدت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي حتى بلغت على مستوى لها في بداية هذا العام بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام لزيادة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن انخفض سعر النفط الخام في نهاية هذا العام بسبب اكتشاف النفط الحجري في الولايات المتحدة الأمريكية وقد بلغ سعره (96.71) ديناراً/ برميلاً وبمعدل نمو مركب بلغت نسبته (0.39) % وهي صدمة موجبة للدول المنتجة .

وشهد عام (2020) استمرار أزمة كوفيد -19) ساهم في انخفاض معدل التضخم حتى بلغ ادنى مستوى له (0.6) % وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (- 19.47) % وانخفاض اسعار النفط الخام ايضا حيث بلغ (38.1) دولارٍ /برميل وبمعدل نمو مركب سالب بلغت نسبته (-14.38) % نتيجة لتوقف الحياة في معظم دول العالم وخصوصا الدول الصناعية ساهم في انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام .

خلاصة القول :-

إن ارتفاع أسعار النفط ساهمت بشكل كبير الى انخفاض معدلات التضخم نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية ساهمت بشكل كبير في زيادة الاحتياطيات الاجنبية فضلاً عن ذلك حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في عام (2004) واتباعه آلية السوق المفتوحة ساهم وبشكل كبير على استقرار سعر صرف العملة العراقية وثبات القوة الشرائية لها وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم وخفضه الى أدنى مستوى له ، وبذلك تكون هنالك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى أسعار النفط ومستويات خفض التضخم .

جدول (10)

تطور العلاقة بين التضخم مع اسعار النفط الخام

في العراق للمدة (1990-2020) دولار

السنة	معدل نمو التضخم (%)	معدل النمو المركب %	اسعار النفط الخام لمنظمة اوبك / دولار	معدل النمو المركب %
1990	51.7	-	22.3	-
1998	14.90	-14.40	12.3	-7.17
2004	26.80	10.28	36.1	19.66
2008	12.70	-17.30	94.5	27.20
2014	2.20	-25.34	96.71	0.39
2020	0.6	-19.47	38.1	-14.38

- المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، صفحات متفرقة

- تقديرات سنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية.

- المصدر : صندوق النقد الدولي مختلفة OPEC Monthly Oil Market (13) Indicators , IEA ,2016 .

- معدل النمو السنوي المركب % = (السنة اللاحقة للمتغير/السنة السابقة للمتغير)ⁿ⁻¹

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر التغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في
العراق للمدة (1990-2020)

المبحث الأول

الإطار النظري للنموذج القياسي

المبحث الثاني

توصيف النموذج القياسي

المبحث الثالث

قياس أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق

للمدة (1990-2020)

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر التغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020)

تمهيد

تُعدّ النماذج القياسية تعبير كمي عن العلاقات النظرية بين المتغيرات ، وسينترك هذا الفصل الى الجانب الكمي القياسي لأثبات فرضية البحث من خلال قياس التغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية (سعر الصرف ، عرض النقد بالمفهوم الضيق ، عرض النقد بالمفهوم الواسع ، معدل التضخم) في العراق خلال المدة 1990-2020 عن طريق استخدام الطرق والأساليب القياسية والاحصائية الحديثة، فضلاً عن التعرف على خصائص وطبيعة بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة من خلال اجراء بعض الاختبارات منها اختبارات السكون والتكامل المشترك وتطبيق النماذج مثل نموج الابطاءات الموزعة ونموذج تصحيح الخطأ وغيرها . وقسم الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : الإطار النظري للنموذج القياسي

المبحث الثاني: توصيف النموذج القياسي

المبحث الثالث: قياس اثر التغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق خلال
المدة 1990-2020

المبحث الأول

الإطار النظري للنموذج القياسي

المطلب الأول : اختبارات السكون The Statics Testes

يُعدّ اختبار السكون من الاختبارات المسبقة للسلاسل الزمنية و شرطاً مهماً في دراستها ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ لأنه في حالة غياب صفة السكون تكون النتائج مضللة وغير سليمة و يظهر ما يسمى بالانحدار الزائف⁽¹⁾ ، حيث ترتفع قيمة R^2 و t واحصائية (DW) التي تكون اقل مما هي عليه. ويتم رفض فرضية العدم في حال إذا كانت القيمة المحتمسبة لمستويات التغير اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (1% و5% و 10%) ومن ثم قبول الفرضية البديلة بسكون السلاسل الزمنية وبالعكس، ولذا فان كل متغير يتصف بالخصائص التالية يمكن الحكم عليه بالسكون ، وتُعدّ السلسلة الزمنية ساكنة إذا توفرت فيها بعض الخصائص منها⁽²⁾ :-

1. وسط حسابي ثابت عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$ (1)

2. ثبات التباين عبر الزمن Variance $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$ (2)

3. اعتماد التباين المشترك على الفجوة الزمنية بين $t-s$ فقط .

$Cov(Y_t - Y_{t+s}) = E[(Y_{t+s} - \mu)]$ ys.....(3)

أي إن أهم الشروط اللازمة لتحقيق السكون هو افتراض ثبات الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية ، وذلك لان ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحاً في جميع السلاسل الزمنية ، خاصة إذا كان الاتجاه العام واحد من عناصر هذه السلسلة. والشرط الثاني للسكون هو ثبات التباين والذي يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يفترض ثباته. والشرط الثالث هو استقلال معامل الارتباط⁽³⁾ t,s وانها تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما. (s,t) عن كل من y_t, y_s الذاتي. فاذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة واحد فإن هذه السلسلة تعتبر

⁽¹⁾ Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, New York, 4th edition, Tata McGraw-Hill, 2005, p794.

⁽²⁾ William H.Greene, Econometrics Analysis , New York, The Stern School of Business, New York University, Eighth Edition,2018.p 985.

⁽³⁾ حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، العراق ، دار الكتب موزعزن وناشرون ، ط1 ، 2017، ص396.

متكاملة من الدرجة الاولى ويرمز لها (1) □ أما السلاسل التي لا تحتوي على جذر الوحدة تكون متكاملة من الدرجة صفر ويرمز لها (0) □ وهذا يعني درجة تكامل السلاسل الزمنية تكون بين الصفر (0) □ و (1) □ ومن اهم واشهر هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة Unit Root test⁽¹⁾ ، واختبار جذر الوحدة لكل من السلاسل الزمنية بشكل منفرد وذلك باستخدام الاختبار الاتي

اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

1. اختبار ديكي فولر الموسع ADF

يُعدّ هذا الاختبار من اكفا واشهر الاختبارات المستخدمة في اختبار جذر الوحدة خاصة للسلاسل الزمنية ذات الاجل الطويل وطور هذا الاختبار في عام 1981 كما بين هذا الاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية من عدم استقرارها ، أي إن هذا الاختبار يؤدي الى نتائج اكثر دقة واكثر الطرق استخداماً في اختبار البيانات كما يحدد درجة التكامل ما بين المتغيرات⁽²⁾ كما يعتمد هذا الاختبار على عناصر للتأكد من مدى الاستقرار في صياغة النموذج المستخدم⁽³⁾

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + B_t + e_t \quad \text{1- وجود حد ثابت واتجاه عام}$$

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + e_t \quad \text{2- وجود حد ثابت فقط}$$

$$\Delta X_t = \alpha_1 X_{t-1} + e_t \quad \text{3- بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام}$$

، فاختبار درجة التكامل إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات (0) | او مستقرة في الفرق الاول (1) | او في الفرق الثاني (2) | سيتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على الفروض الاول $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-1}$ أما الفروض الثانية $\Delta y_{t-1} = y_{t-2} - y_{t-2}$ فاذا كان الفرق الاول مستقراً وكانت الدالة غير مستقرة في المستويات يقال انها متكاملة من الدرجة الاولى ، إذ تكون السلاسل الزمنية الاقتصادية غير

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 106 .

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000 ، ص 107 .

(3) David A. Dickey and others, Unit Roots in Time Series Models: Tests and Implications, STATISTICAL RESEARCH DIVISION REPORT SERIES SRD Research Report Number: CENSUS/SRD/RR-85/04, BUREAU OF THE CENSUS. Washington, 1985. P 18-19.

مستقرة في الغالب وهي متكاملة من الدرجة الاولى ، وبعد اجراء اختبار (ADF) سنختبر الفرضتين الاولى فرضية العدم والثانية فرضية البديلة، أما اختبار (τ) سيكون نفس طريقة ديكي فولر البسيط حيث يتم مقارنة (τ) المقدره والمحتسبة مع قيمة (τ) الجدولية ، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أقل من الجدولية فالسلسلة الزمنية تكون غير مستقرة فهذا ستقبل فرضية العدم ويعني هذا وجود جذر الوحدة فإذا كانت قيمة (τ) المحتسبة اكبر من قيمة (τ) الجدولية لها، فإنه سيتم رفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة⁽¹⁾.

2. اختبار فيليبس - بيرون:

إن هذا الاختبار قد اقترح من قبل الإحصائيين بيتر سي بي ، طور فيليبس وبيير بيرون عام 1988 ، نظراً لعدم قدرة اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) على التمييز بصورة اكثر دقة في استقرار السلاسل الزمنية واثارها من البواقي في الجذر الوحدة واحد فإن اختبار فيليبس- بيرون (pp) أكثر تطوراً من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وخصوصاً إذا كان حجم العينات صغيراً، أما في حال عدم التناسق بين نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (pp)⁽²⁾ كما ان هذا اختبار فيليبس-بيرون (pp) يتبع نفس الصيغ الرياضية التي اتبعها اختبار ديكي فولر الموسع في الكشف عن جذر الوحدة من حيث استعمال الفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة) ، الا انه يختلف عن اختبار (DF) في معالجة الارتباط الذاتي الذي يعاني منه اختبار (DF) اذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمي (nonparametric) لإحصائية (τ) للمعلمة (B_2)، بينما اختبار (ADF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إضافة التخلفات الزمنية و يتم التحقق من جذر الوحدة من خلال فرضية العدم (Null hypothesis) ($H_0: \beta=1$) والتي تنص على ان السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة أي

(1) محمد شيخي ، احمد سلامي ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) ،مجلة الباحث ، عدد 13 ، 2013 ، ص 124.

(2) كريم سالم الغالبي ، نبيل مهدي الجنابي ، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك ، مجلة كلية (الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العدد ، المجلد واحد ، 2011 ، ص 120-124

غير ساكنة ، وبالمقابل فان الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) ($H_1: \beta < 1$) والتي تشير الى ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة أي ساكنة⁽¹⁾

المطلب الثاني : اختبارات التكامل المشترك co-integration tests

يُعدّ هذا التحليل عند كثير من الاقتصاديين من أبرز المفاهيم الحديثة وله أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي و التكامل المشترك هو عبارة عن التزامن (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين تتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة ، فضلاً عن ان بيانات السلاسل تكون غير مستقرة إذا ما أخذت على حدة وتكون ساكنة كمجموعة ، فهذه العلاقات طويلة الأجل تكون مفيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة⁽²⁾ ، فضلاً عن ذلك يجب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، ويُعدّ اختبار التكامل المشترك دليلاً على صحة توصيف النموذج من خلال اختبار وجود علاقة توازنية مستقرة في النظرية الاقتصادية⁽³⁾ وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين او أكثر طويلة الاجل تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر (term Error) مستقر من الدرجة صفر (0) ولا يعاني من جذر الوحدة لذا فإن تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين (X_t, Y_t) ومن اهم اختبارات التكامل المشترك هما اختبار انجل جرانجر واختبار جوهانسن ويمكن توضيحهما

أولاً : اختبار انجل جرانجر

يتطلب هذا الاختبار انجل جرانجر ان تكون العلاقة بين متغيرين اثنين فقط وان اتكون السلسلتين لمدة طويلة من الزمن ، كما يفترض ان هذا الاختبار ان احد المتغيرات فقط يعتبر متغير تابعاً وباقي المتغيرات تعتبر متغيرات مستقلة ويفترض ان توجد علاقة تكامل واحدة بين متغيرات

(1) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية و العلوم الأخرى، بغداد، 2015، ص85 .

(2) W.H. Greene ,Econometric Analysis, Pearson Education, Inc,6th Edition.pp:756-79 see also D.N.Gujarati D.C. Porter ,Basic Econometrics, 2009,McGraw Hill.com,5th Edition,2005, PP:762-763.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مصدر سابق ، ص 670 .

العلاقة ، كما انه يجري من خلال تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وبخطوتين وهي (1)

الخطوة الأولى تجري عندما تكون السلاسل الزمنية في حالة تساوي وبالدرجة نفسها أي إن المتغيرات المدروسة للسلسلتين y_t ، x_t تكون متكاملة وبالدرجة نفسها من تكامل المشترك باستخدام احد اختبارات السكون و ثم بعدما يتم اختبار استقرار البواقي e_t العكس في حالة قبول فرضية العدم ($H_0:B=0$) فهذا يدل على وجود سلسلة غير مستقرة) والعكس أمّا في حالة رفض فرضية العدم ($H_0:B<1$) فهذا يدل على وجود سلسلة مستقرة اي وجود تكامل مشترك (2) .

$$Y_t = b_0 + b_1 x_t + e_t$$

الخطوة الثانية تتمثل هذه الخطوة باختبار السكون للبواقي من خلال استخدام (ADF) بمثابة مزيج خطي لانحدار العلاقة التكاملية والتوازنية طويلة الاجل التي بموجبها تكون السلسلة غير مستقرة إذا ماتم قبول فرضية العدم اي تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي عدم وجود التكامل المشترك ، وبالعكس في حالة قبول الفرضية البديلة ورفض فريضة العدم فانه يعني هناك تكامل مشترك وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل(3)

ثانيا: اختبار جوهانسن - جسيليوس للتكامل المشترك :

تستخدم طريقة جوهانسن لتعالج محدودية اختبار انجل كرانجر ذو الخطوتين التي تطبق في حالة وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرين بينما يسمح اختبار جوهانسن باكثر من علاقة تكامل ولمتغيرات متعدّدة، كما يعتمد هذا الاختبار على تقدير رتبة المصفوفة كما يكشف هذا الاختبار عن وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات دائماً كما لايمكن ان تتجاوز عدد علاقات التكامل المشترك عدد المتغيرات في النموذج (4)، يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وكرانجر للتكامل المشترك السابق، نظراً لكونه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من

(1) وسام حسين علي العنيزي ،المحددات سرعة دوران في العراق دراسة تطبيقية للمدة (1980- 2013) ، ص38.

(2) قاسم سعد صكبان ،تحليل اثر بعض العوامل النقدية والحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990- 2016) رسالة ماجستير ،2018 ص98 .

(3) أريج عبد الزهرة تيه ،الموازنة العامة للدولة وأثرها في النمو الاقتصادي ،العراق ومصر : حالة دراسية للمدة (1985- 2016) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد ،2018 ،ص98 .

(4) Panchanan Das (2019) Econometrics in Theory and Practice: Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Springer, Singapore

متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً ، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك ، فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ولتحديد اتجاهات التكامل المشترك يتم استعمال اختبارين احصائيين وهما:

1 اختبار الاثر (trace test)

لاختبار فرضية العدم ان هناك على الاكثر q القائلة بان عدد اتجاهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (R=q) ويحتسب على وفق الصيغة الاتية :

$$\lambda \text{ trace} = -n \sum_i^k = r + i \text{Ln} (1 - \lambda_1)$$

حيث أن λ_1 : قيمة الاثر، R: رتبة المصفوفة ، K : عدد المتغيرات ،

2 اختبار القيمة المميزة العظمى

ويمكن يحتسب هذا الاختبار على وفق الصيغة التالية :

$$\lambda \text{ Max} = - \text{tlog} (1 - \lambda_i)$$

حيث أن λ_1 : القيمة العظمى للاختبار. فإذا كانت قيمة المحتسبة اكبر من قيمتها الحرجة وعند مستوى معنوية (0.05) فإنه سيتم رفض فرضية العدم التي تشير الى ان (r=0) ويتم قبول فرضية البديلة القائلة (r-1) وهذا ما يدل على ان هناك اتجاه واحد على الاقل للتكامل المشترك وبالعكس يتم قبول فرضية العدم⁽¹⁾

ثالثاً: اختبارات فترة الابطاء المثلى

يتم استخدام هذه الاختبارات لتحديد لتحديد فترة الابطاء المثلى من خلال الاختبارات التالية

- اختبار اكايك (AIC)
- اختبار شوارترز (SC)
- اختبار هانان - كوين (HQ)

(1) محمد صالح الكبيسي ، اسراء سعيد صالح العبيدي ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الاتفاقية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1990-2014 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثالث ، العدد 26 ، 2017، ص 29 .

وبعدها يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير⁽¹⁾

$$AIC (M) = \text{Log det} \left(\sum_k^n m + \left(\frac{2}{t}\right) mk^2 \right)$$

$$HQ (M) = \text{Log det} \left(\sum_k^n m + \left(\frac{2 \text{Log log } T}{t}\right) mk^2 \right)$$

$$SC (M) = \text{Log det} \left(\sum_k^n m + \left(\frac{\text{Log } T}{T}\right) mk^2 \right)$$

حيث يمثل K: يمثل عدد المتغيرات ، T: حجم العينة ، M: عدد الفجوات الزمنية ، $\sum M$: مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي.

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (AutoRegression Vector)

اقترح هذا النموذج Sims في عام 1981 ، كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، يقترح Sims في نمودجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها. النموذج العام الذي اقترحه.

و بعد أن تم معرفة مدد الابطاء المثلى من خلال الاختبارات. فقد تم استخدام نموذج (VAR) المطور من قبل Sims والذي يعتمد على اختبار كرانجر لاكتشاف السببية وياخذ نموذج VAR الشكل الآتي²:

$$Y_t = \alpha_0 + \beta \sum_{i=1}^P X_{i-1} + U_t$$

حيث ان :

Y_t : قيمة المتغيرات الداخلية

α_0 : قيمه الثابت

β : مصفوفه المعاملات

P: عدد مدد التباطؤ

U_t : متجه حد الخطأ

⁽¹⁾Aigbovo, Omoruyi, and Osagie Osifo. " the determinants of interest rate spreads in Nigerian banking sector : evidence from macroeconomic factors ."vol 3,no(1),2015,p32.

² SIMS C. A., Macroeconomics and Reality. Econometrica, no 48: , 1981 p 11

حيث يُعدّ هذا الانموذج من اكثر النماذج المرنة في تحليل السلاسل الزمنية متعدّدة المتغيرات لأنه يمكن عن طريق هذا النموذج توصيف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية، وكذلك يعتبر افضل نموذج في التنبؤ الاقتصادي لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديناميكية لجميع المتغيرات في النموذج وفي فترات متباينة⁽¹⁾.

إن بناء النموذج VAR يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة و تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج ودراسة علاقة السببية بين المتغيرات².

المطلب الرابع : اختبار السببية لكرانجر Granger Causality

السببية هي واحد من اختبارات تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة والغرض منه هو تحديد نوع واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات وتساعد في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية. وقد اقترح Granger معيار لتحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية⁽³⁾. فاذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان (Y_t, X_t) فعند اجراء اختبار السببية بينهما سيتكون هناك عدة احتمالات لاتجاه العلاقة هي:-

1- إتجاه أحادي سببية من X الى y : $X \leftarrow Y$

2- إتجاه أحادي سببية من y الى X : $Y \leftarrow X$

3- سببية ثنائية الاتجاه من X الى y و y الى X : $X \rightleftarrows Y$

4- الاستقلالية: وتتحقق عندما لا تكون هناك علاقة سببية في أي اتجاه $X \text{ — } Y$

ويمكن تحديد اتجاه السببية أو قبول أي من الاحتمالات الأربعة أعلاه وذلك بالاعتماد على قيمة اختبار F ومقارنتها بقيمة F الجدولية فاذا كانت F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

¹ (مراس محمد ، دراسة اثر برامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجاره الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ الاستشراف VAR، مجله البشائر الاقتصادية، جامعه الطاهر- الجزائر، العدد 2، سنة 2015، ص44.

² عثمان النقار ومنذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 - العدد الثاني-2012، ص 340.

⁽³⁾ CW.J Granger and Rafayel Engel, Cointegration and error correction,

Representation, Estimation and Testing , journal of econometrics, vol5, no2, 1987, p 250.

المطلب الخامس: دالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين

دالة الاستجابة او اختبار النبضات يعتبر من الاختبارات المهمة في نموذج VAR لأنه يقيس اثر الصدمة التي تعرض لها متغير داخلي داخل النموذج VAR على القيمة الحالية للمتغيرات المستقبلية للمتغيرات الداخلية الاخرى⁽¹⁾، مع تحديد الاثار الانتشارية لها أي عدد الفترات الزمنية التي ستستمر في المستقبل حتى يتلاشى أثر الصدمة عندما تؤول قيمه الاستجابة الى الصفر⁽²⁾. في حال حدوث صدمه مقدارها انحراف معياري واحد في أي متغير من المتغيرات نتيجة لأي سبب فان داله درجة الاستجابة او النبضة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الاخرى⁽³⁾. أما مكونات تحليل التباين التي تستخدم للتعرف على مقدار التباين او انها تقيس الاهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين اخطاء التنبؤ للمتغيرات المستخدمة في النموذج والمتغير نفسه⁽⁴⁾. إذ يظهر حجم التغير (التباين) في الفترة الزمنية (t) نتيجة لصدمة في التغير نفسه او المتغيرات الأخرى ، كما أن تحليل التباين يعتبر واحد من الطرق التي يمكن أن توصف السلوك الحركي للنموذج ويتم فيه قياس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن ، إذ يساعد هذا التحليل على معرفه الأهمية النسبية لأثر كل متغير مفاجئ لكل متغير من متغيرات المستخدمة في البحث⁽⁵⁾.

¹) Ivanov, Ventzislav, and Lutz Kilian. "A practitioner's guide to lag order selection for VAR impulse response analysis." *Studies in Nonlinear Dynamics & Econometrics* 9.1 (2005),p1-3.

²) جيهان محمد السيد ، أينااس فهمي حسين ، اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري ، مجله بحوث اقتصاديه عربيه ، العدد71،سنة 2015، ص56.

³) نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد4 ، عدد7، سنة 2011، ص183.

⁴) سردار عثمان خدر باداواتي ، مصدر سابق ، ص150.

⁵) نوال محمود حمود ، مصدر سابق ، ص183.

المبحث الثاني توصيف النموذج القياسي

المطلب الأول: توصيف النموذج

قياس أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية يتم الاعتماد على نموذج VAR لدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، وتعدّ هذه المرحلة من المراحل المهمة في بناء النموذج القياسي لذا تم وصف هذه المتغيرات على النحو الآتي:

1 المتغيرات المستقلة: Independent Variables

تتضمن متغير الصدمات النفطية والذي تم التعبير عنه بأسعار النفط العالمية (OP)

2 المتغيرات التابعة: Dependent Variables

تتضمن أربعة متغيرات هي :-

- عرض النقد الضيق M1

- عرض النقد الواسع M2

- سعر الصرف EXR

- معدل التضخم INF

3 المتغيرات العشوائية Random Variables

وهي متغيرات حقيقية تصادفية تتضمن العوامل الأخرى التي لم تظهر في النموذج لكنها تؤثر على المتغيرات التابعة ويرمز لها بالرمز U_i وقد تم اعتماد سلسلة سنوية بواقع (31) مشاهدة من عام 1990-2020 بالاعتماد على البيانات والاحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط وتقارير منظمة أوبك حول أسعار النفط العالمية

المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين متغيرات النموذج.

يهدف تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج وبيان أثر المتغير المستقل على بعض المتغيرات النقدية في العراق. تم اعتماد اربعة نماذج وهي:
النموذج الاول:

$$M_1 = \beta_0 + \beta_1 OP + \beta \varphi_i X_{t-p} + U_1 \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثاني:

$$M_2 = \beta_2 + \beta_3 OP + \beta \varphi_i X_{t-p} + U_2 \dots \dots \dots (2)$$

النموذج الثالث:

$$EXR = \beta_4 + \beta_5 OP + \beta \varphi_i X_{t-p} + U_3 \dots \dots \dots (3)$$

النموذج الرابع:

$$INF = \beta_6 + \beta_7 OP + \beta \varphi_i X_{t-p} + U_4 \dots \dots \dots (4)$$

ووفقا للنظرية الاقتصادية ولأدبيات الاقتصادية تكون طبيعية العلاقة بين المتغير المستقل OP علاقة طردية مع كل المتغيرات التابعة وعلية فمن المتوقع ان تكون قيمة المعالم موجبة عند ارتفاع اسعارالنفط، بمعنى ان الزيادة في أسعار النفط سوف ينعكس إيجابيا على كل من عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع وسعر الصرف ومعدل التضخم.

المبحث الثالث

قياس اثر أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2020)

سيتم في هذا المبحث تقدير وتحليل العلاقة القياسية بين المتغير المستقل OP وبعض متغيرات السياسة النقدية وهي عرض النقد بالمفهوم الضيق وعرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف ومعدل التضخم، واستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model لقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات.

ويتكون الشكل العام لنموذج VAR من المعادلة الآتية :

$$(Y_t) = (\alpha_0) + (\phi_i) (Y_{t-1}) + (\vartheta_i)(Y_{t-1}) + (U_t)$$

حيث ان :

Y_t : يمثل متجه المتغيرات الداخلية التي يدرسها النموذج (M1 , M2, EXR, INF, OP)

α_0 : يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت) , ϕ_i : تمثل مصفوفة معاملات الاجل

القصير

ϑ_i : تمثل مصفوفة معاملات الاجل الطويل ، U_t : يمثل متجه المتغير العشوائي

المطلب الاول: مصفوفة معاملات الارتباط

يمكن معرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات من خلال مصفوفة معاملات الارتباط و تم حساب معامل الارتباط correlation بينها وكما ورد في الجدول (11)

الفصل الثالث.....قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

جدول (11) مصفوفة معاملات الارتباط

EXR	INF	M1	M2	OP	
0.09333580363 7	- 0.395917183647 2	0.63817726856 6	0.6640642014076	1	OP
0.05198845765 5	- 0.399548143242 9	0.96121180377 7	1	0.6640642014076	M2
0.04255275761 2	- 0.395386408281 1	1	0.9612118037770	0.6381772685669	M1
- 0.39112867556 0	1	- 0.39538640828 1	- 0.3995481432429	- 0.3959171836472	INF
1	- 0.391128675560 7	0.04255275761 2	0.0519884576552	0.0933358036373	EXR

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

لوحظ من خلال الجدول ان هناك علاقة موجبة وسالبة بين متغيرات الدراسة. اضافة الى وجود درجات ارتباط متفاوتة بينها. كانت العلاقة موجبة بين أسعار النفط وعرض النقد بالمفهوم الواسع والضيق وبلغت قوة الارتباط حوالي 0.66% و 0.64% على التوالي. بينما كانت علاقة أسعار النفط سالبة مع التضخم وبلغت قوة الارتباط بينهما ضعيفة وبلغت حوالي -0.39% . وكانت موجبة وضعيفة جدا مع سعر الصرف إذ بلغت حوالي 0.1%. أما عرض النقد الواسع فقد ارتبط بعلاقة موجبة مع المتغيرات الأخرى ما عدا معدل التضخم كانت سالبة أي هناك علاقة عكسية بينهما . وعلى نفس السياق كانت علاقة عرض النقد الضيق مع المتغيرات الأخرى. فيما كانت علاقة معدل التضخم سالبة مع جميع المتغيرات وضعيفة بنفس الوقت فهي لم تتجاوز 0.40% أما سعر الصرف فقد ارتبط بعلاقة موجبة مع المتغيرات ما عدا معدل التضخم كانت علاقة سالبة فضلاً عن ضعف العلاقة .

المطلب الثاني: اختبار جذر الوحدة Unit root test

أولاً: اختبار ديكي فولر المطور ADF

قبل البدء بتقدير النموذج القياسي تم اجراء اختبارات السكون لمتغيرات النموذج وذلك للتأكد من خلو المتغيرات من جذر الوحدة Unit Root. وهناك عدة اختبارات تستخدم للكشف عن مشكلة جذر الوحدة منها اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس-بيرون PP وعند رتب مختلفة.

يوضح الجدول (12) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج حسب اختبار ADF عند مستوى المعنوية 1% و 5% و 10% . حيث نلاحظ ان جميع المتغيرات المستقلة غير ساكنة عند المستوى وعند جميع مستويات المعنوية لان قيمة إحصائية T-test للاختبار كانت اصغر من القيمة الجدولية، فضلا ان قيمة P-value كانت اكبر من 0.05. وعند اخذ الفرق الأول نلاحظ انها استقرت عند مستوى معنوية 5% حيث كانت P-value اصغر من 0.05 في حالة عدم وجود قاطع واتجاه زمني. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات عند فروقها الأولى ما عدا متغير عرض النقد بالمفهوم الضيق فهو لم يكن ساكن حتى بالفرق الأول وانما حقق السكون عند الفرق الثاني واستنادا الى ذلك فان المتغيرات تكون ساكنة من الدرجة (1) □

جدول (12) نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج

Variables	Level		1 st Difference			test Equation
	t- test	Prob	t- test	Prob	5%	
OP	1.93350-	0.6124	5.123485-	0.0000	1.9529-	None
M1	2.698955-	0.2457	2.870738-	0.1897	3.6328-	Trend and inter
M2	3.264629-	0.0916	7.697480-	0.0000	1.9529-	None
EXR	1.012741-	0.2602	5.701892-	0.0000	1.9529-	None
INF	3.190495-	0.1066	5.160370-	0.0000	1.9538-	None

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

ثانيا: اختبار فيليبس بيرون PP

نلاحظ من الجدول (13) نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج حسب اختبار PP عند مستوى المعنوية 1% و 5% و 10% . حيث نلاحظ ان جميع المتغيرات المستقلة غير ساكنة عند المستوى وعند جميع مستويات المعنوية لان قيمة إحصائية T-test للاختبار كانت اصغر من القيمة الجدولية، فضلا ان قيمة P-value كانت اكبر من 0.05. وعند اخذ الفرق الأول نلاحظ انها استقرت عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% حيث كانت P-value اصغر من 0.05 في حالة عدم وجود قاطع واتجاه زمني. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات عند فروقها الأولى، واستنادا الى ذلك فان المتغيرات تكون ساكنة من الدرجة (1~1) ونظرا لعدم تطابق نتائج اختبار ديكي فولر مع فيليبس بيرون فيما يخص متغير عرض النقد بالمفهوم الضيق لذا سيتم الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون لانه يكون اكثر كفاءة في حال العينات الصغيرة. وتبعاً لذلك تكون جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% و 5% في حالة عدم وجود قاطع واتجاه زمني.

جدول (13) نتائج اختبار PP لمتغيرات النموذج

Variables	Level		1 st Difference		5%	test Equation
	t- test	Prob	t- test	Prob		
OP	2.021551-	0.566	5.123485-	0.0000	1.9529-	None
M1	1.282849-	0.8729	2.283634-	0.0240	1.9529-	None
M2	3.123044-	0.1193	7.910252-	0.0000	1.9529-	None
EXR	1.894700-	0.6323	5.693423-	0.0000	1.9529-	None
INF	3.147566-	0.1153	7.415775-	0.0000	1.9538-	None

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

شكل (1) استقرار متغيرات النموذج



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

بعد الكشف عن سكون المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الأول لها، أي إنها متكاملة من نفس الدرجة تأتي الخطوة اللاحقة وهي الكشف عن إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط وبين متغيرات السياسة النقدية وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينها.) ولغرض اختبار التكامل المشترك تم استخدام اختبار جوهانسن - جليوس (Johansson and Juselius: 1990) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك للنموذج ويعتمد اختبار جوهانسن على اختبار الأثر λ (trace test) واختبار القيمة العظمى (Maximum eigenvalues test). ونلاحظ من خلال الجدول 14 ان هناك على الأقل

الفصل الثالث.....قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

متجه واحد للتكامل المشترك. إذ نلاحظ من نتائج الجدول 14 ان القيمة المحسوبة λ للمتجه الأول (91.37) وهي اكبر من القيمة الحرجة (69.81) عند مستوى معنوية 5% وكانت القيمة الاحتمالية معنوية بلغت 0.0004. وفي المقابل كانت القيمة المحسوبة للقيمة العظمى للمتجه الأول 51.60 وهي اكبر من القيمة الحرجة 33.87687 عند مستوى معنوية 5% و باحتمالية 0.0002. واستنادا الى تلك النتائج رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r=1$) التي تنص على متجه للتكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول (14) اختبار الأثر والقيمة العظمى لاختبار جوهانسن-جيسلوس

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: OP M2 M1 INF EXR

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0004	69.81889	91.37928	0.852121	None *
0.2307	47.85613	39.77248	0.485304	At most 1
0.3075	29.79707	21.83963	0.425071	At most 2
0.5899	15.49471	6.894875	0.185987	At most 3
0.2472	3.841465	1.338838	0.048377	At most 4

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0002	33.87687	51.60680	0.852121	None *
0.5007	27.58434	17.93285	0.485304	At most 1

الفصل الثالث.....قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

0.2928	21.13162	14.94475	0.425071	At most 2
0.6706	14.26460	5.556038	0.185987	At most 3
0.2472	3.841465	1.338838	0.048377	At most 4

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

المطلب الرابع : تقدير نموذج (VAR) Vector Auto Regressive Model

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفي ضوء ما جاء به كرانجر يمكن بناء نموذج VAR في حالة وجود تكامل مشترك باخذ الفرق الأول للمتغيرات مع تباطؤ زمني لحد تصحيح الخطأ.

وقبل البدء ببناء النموذج لا بد من تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج وهي تمثل عدد علاقات التكامل بين المتغيرات بالاعتماد على اصغر قيمة للمعايير المعتمدة هي (AIC, SC , HI) . وتشير نتائج الجدول 15 الى ان افضل ابطاء للنموذج كان عند الابطاء الثاني أي عند السنة الثانية .

جدول (15) فترات الابطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: OP M2 M1 INF EXR

Exogenous variables: C

Date: 08/13/22 Time: 00:27

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
81.50822	81.67683	81.43687	1.60e+29	NA	-1094.398	0
76.27232	77.28400*	75.84418	6.20e+26	156.3352	-993.8965	1
76.11498*	77.96974	75.33007*	4.59e+26*	37.85546*	-961.9559	2

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

الفصل الثالث..... قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

واستنادا الى ما تقدم فان نموذج VAR يتكون من خمس معادلات آنية حيث يعتبر كل المتغيرات داخلية في بداية التحليل لكل متغير من المتغيرات معادلة خاصة وكما في الجدول (16)

جدول (16) نتائج تقدير نموذج VAR للمتغيرات المدروسة

Vector Error Correction Estimates					
Date: 08/13/22 Time: 00:30					
Sample (adjusted): 1993 2018					
Included observations: 26 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
D(INF)	D(EXR)	D(M2)	D(M1)	D(OP)	Error Correction:
3.378527 (1.00532) [3.36064]	3.179825 (4.22884) [0.75194]	335.6077 (269.490) [1.24534]	19.51800 (74.8960) [0.26060]	-0.261462 (0.15709) [-1.66445]	CointEq1
0.639150 (1.09536) [0.58351]	-0.435012 (4.60759) [-0.09441]	165.1943 (293.626) [0.56260]	-37.84938 (81.6039) [-0.46382]	0.386101 (0.17116) [2.25585]	D(OP(-1))
-2.008677 (1.01045) [-1.98791]	-1.940771 (4.25039) [-0.45661]	35.49465 (270.863) [0.13104]	155.1022 (75.2777) [2.06040]	-0.122327 (0.15789) [-0.77478]	D(OP(-2))
-0.010092 (0.00372) [-2.71207]	-0.008965 (0.01565) [-0.57277]	0.081835 (0.99750) [0.08204]	0.181941 (0.27722) [0.65630]	0.001650 (0.00058) [2.83838]	D(M1(-1))
-0.011687 (0.00463) [-2.52172]	-0.008504 (0.01949) [-0.43621]	-0.965354 (1.24233) [-0.77705]	0.066148 (0.34527) [0.19159]	-0.000753 (0.00072) [-1.03975]	D(M1(-2))
0.001900 (0.00117) [1.62434]	0.000322 (0.00492) [0.06553]	-0.449738 (0.31353) [-1.43443]	-0.021190 (0.08714) [-0.24319]	0.000152 (0.00018) [0.83184]	D(M2(-1))
-0.000738 (0.00106) [-0.69862]	-7.48E-05 (0.00445) [-0.01682]	-0.404702 (0.28334) [-1.42835]	-0.016316 (0.07874) [-0.20721]	-0.000305 (0.00017) [-1.84951]	D(M2(-2))
-0.106250 (0.06141) [-1.73019]	-0.039977 (0.25832) [-0.15476]	9.042574 (16.4616) [0.54931]	-1.339975 (4.57498) [-0.29289]	-0.110971 (0.00960) [-1.14329]	D(EXR(-1))
0.013621 (0.06326) [0.21533]	0.740345 (0.26609) [2.78235]	4.910535 (16.9568) [0.28959]	-3.647931 (4.71259) [-0.77408]	-0.012346 (0.00988) [-1.24907]	D(EXR(-2))
0.269715 (0.17696) [1.52415]	2.872880 (0.74438) [3.85944]	24.19781 (47.4367) [0.51011]	-4.165157 (13.1835) [-0.31594]	0.020440 (0.02765) [0.73922]	D(INF(-1))

الفصل الثالث.....قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

-0.189283 (0.14607) [-1.29582]	-0.611357 (0.61445) [-0.99497]	10.47876 (39.1566) [0.26761]	6.064323 (10.8823) [0.55726]	0.015712 (0.02282) [0.68838]	D(INF(-2))
62.29075 (22.0066) [2.83054]	83.18754 (92.5698) [0.89865]	8519.130 (5899.16) [1.44413]	2607.028 (1639.48) [1.59015]	0.074644 (3.43864) [0.02171]	C
0.761754	0.546356	0.439622	0.433472	0.752323	R-squared
0.574560	0.189921	-0.000675	-0.011658	0.557720	Adj. R-squared
60387.07	1068502.	4.34E+09	3.35E+08	1474.379	Sum sq. resids
65.67619	276.2635	17605.35	4892.837	10.26220	S.E. equation
4.069341	1.532836	0.998467	0.973810	3.865935	F-statistic
-137.6480	-175.0001	-283.0198	-249.7286	-89.38505	Log likelihood
11.51139	14.38463	22.69383	20.13297	7.798850	Akaike AIC
12.09205	14.96529	23.27449	20.71363	8.379510	Schwarz SC
-3.203846	45.65385	3666.563	2991.734	1.746538	Mean dependent
100.6906	306.9445	17599.41	4864.564	15.43093	S.D. dependent

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

يتضح من الجدول ان (16) ان هناك عدد من التقديرات التي تتناسب مع عدد المتغيرات، لكن هناك معادلة واحدة فقط وهي المعادلة الأولى معادلة أسعار النفط تتفق مع المنطق النظري والاحصائي.

حيث ان معامل حد الخطأ قد استوفى شروط القبول. كانت قيمته سالبة ومعنوية بلغت حوالي (-0.261) وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط وكلا من عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع ومسرر الصرف ومعدل التضخم. أمّا معاملات النموذج فهي تعكس العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات.

وبالاستناد الى نتائج الجدول أعلاه نلاحظ هناك علاقة طردية ومعنوية لكنها ضعيفة في السنة الأولى بين OP و m1 إذ بلغت حوالي 0.00165 وهذا يعني ان ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي الى زيادة طفيفة جدا في عرض النقد بالمفهوم الضيق مقدارها حوالي 0.002%. بينما كانت العلاقة سالبة في السنة الثانية بلغت حوالي -0.00075 وهي علاقة ضعيفة جدا لا تكاد تذكر.

أما علاقة OP و m2 فقد كانت في السنة الأولى أيضا طردية لكنها ضعيفة جدا على الرغم من معنويتها وسالبة في السنة الثانية بلغت حوالي 0.000152 و-0.000305 على التوالي أي إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة m2 في السنة الأولى وانخفاضه في السنة الثانية. وقد يرجع سبب هذه العلاقة الضعيفة الى عدم اعتماد السياسة النقدية في زيادة المعروض النقدي على أسعار النفط بسبب الإصلاحات التي مرت بها السياسة النقدية لعل ابرزها هو صدور قانون استقلالية البنك المركزي عام 2006 الذي احدث تحولا في إدارة اهداف السياسة النقدية وتحولها نحو الى الأهداف الاقتصادية بعد ان كان عبارة عن رافعة مالية للحكومة.

فيما كانت علاقة أسعار النفط OP سالبة ومعنوية مع سعر الصرف EXR في كلا السنتين المتباطئتين بلغت حوالي -0.1109 و -0.0123 على التوالي وكانت العلاقة أي إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى انخفاض أسعار النفط بنسبة 0.11% و 0.012% على التوالي

أما علاقة أسعار النفط OP بالتضخم فقد كانت موجبة ومعنوية بلغت حوالي 0.0204 و 0.0157 للسنتين على التوالي هذا يعني ان زيادة أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي الى زيادة التضخم بنسبة 0.02% و 0.015% على التوالي أي إن أسباب التضخم تعود الى زيادة الانفاق العام الذي بالأساس يعتمد على زيادة الإيرادات النفطية بعد زيادة أسعار النفط.

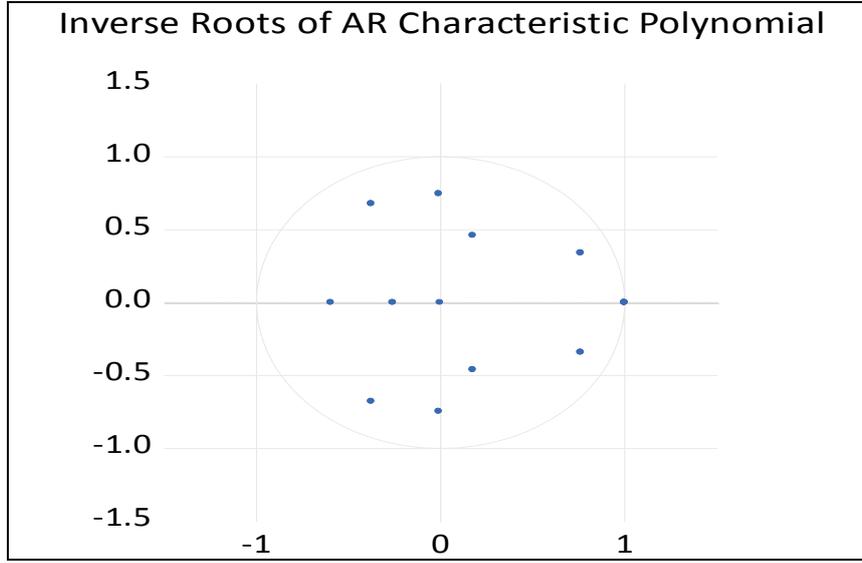
وبلغت القوة التفسيرية للنموذج حوالي 0.75 أي إن حوالي 75% من التغيرات في المتغير التابع سببها المتغير المستقل فضلا عن معنوية النموذج من خلال إحصائية F- test .

المطلب الخامس: اختبار صلاحية نموذج VAR

لغرض التأكد من صلاحية النموذج وقبل الانتقال لدراسة الخاصية الديناميكية للنموذج نستخدم مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار استقرارية النموذج و اختبار LM وتجانس التباين

1 + استقرارية البواقي : نلاحظ من خلال الشكل (2) ان جميع الجذور تقع داخل الدائرة وان البواقي مستقرة وتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (2) استقرار بواقي النموذج



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

2- اختبار LM

من الجدول (17) نلاحظ ان متغيرات النموذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإختبار LM كانت أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

الجدول (17) اختبار LM

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.2068	(25, 20.1)	1.433674	0.1483	25	32.34514	1
0.2818	(25, 20.1)	1.291377	0.2144	25	30.26957	2
0.1320	(25, 20.1)	1.635578	0.0869	25	35.07407	3

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

3- اختبار ثبات التباين

من نتائج الجدول 18 نجد ان تباين النموذج كان ثابتا ويتضح ذلك من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت 0.1590 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية العدم التي نفترض ثبات تجانس التباين للنموذج.

الجدول (18) اختبار ثبات تجانس التباين للنموذج

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Joint test:		
Prob.	df	Chi-sq
0.1590	330	355.6230

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

المطلب السادس : اختبار السببية لنموذج VAR

لغرض العلاقة الأثر بين متغيرات النموذج لا بد من اختبار السببية ل Granger والجدول 19 يوضح العلاقة السببية بين المتغيرات. نلاحظ ان ان قيمة Chi-sq معنوية للمتغيرين m1 و m2 حيث كانت اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط الى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع. وعدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وسعر الصرف ومعدل التضخم لعدم معنوية إحصائية-Chi sq حيث كانت القيمة الاحتمالية لها اكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم وبالتالي عدم وجود علاقة سببية.

الجدول (19) اختبار سببية Granger للنموذج المقدر

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0020	2	12.42166	D(M1)
0.0523	2	5.902573	D(M2)
0.3173	2	2.295659	D(EXR)
0.6364	2	0.903747	D(INF)
0.0001	8	32.15355	All

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

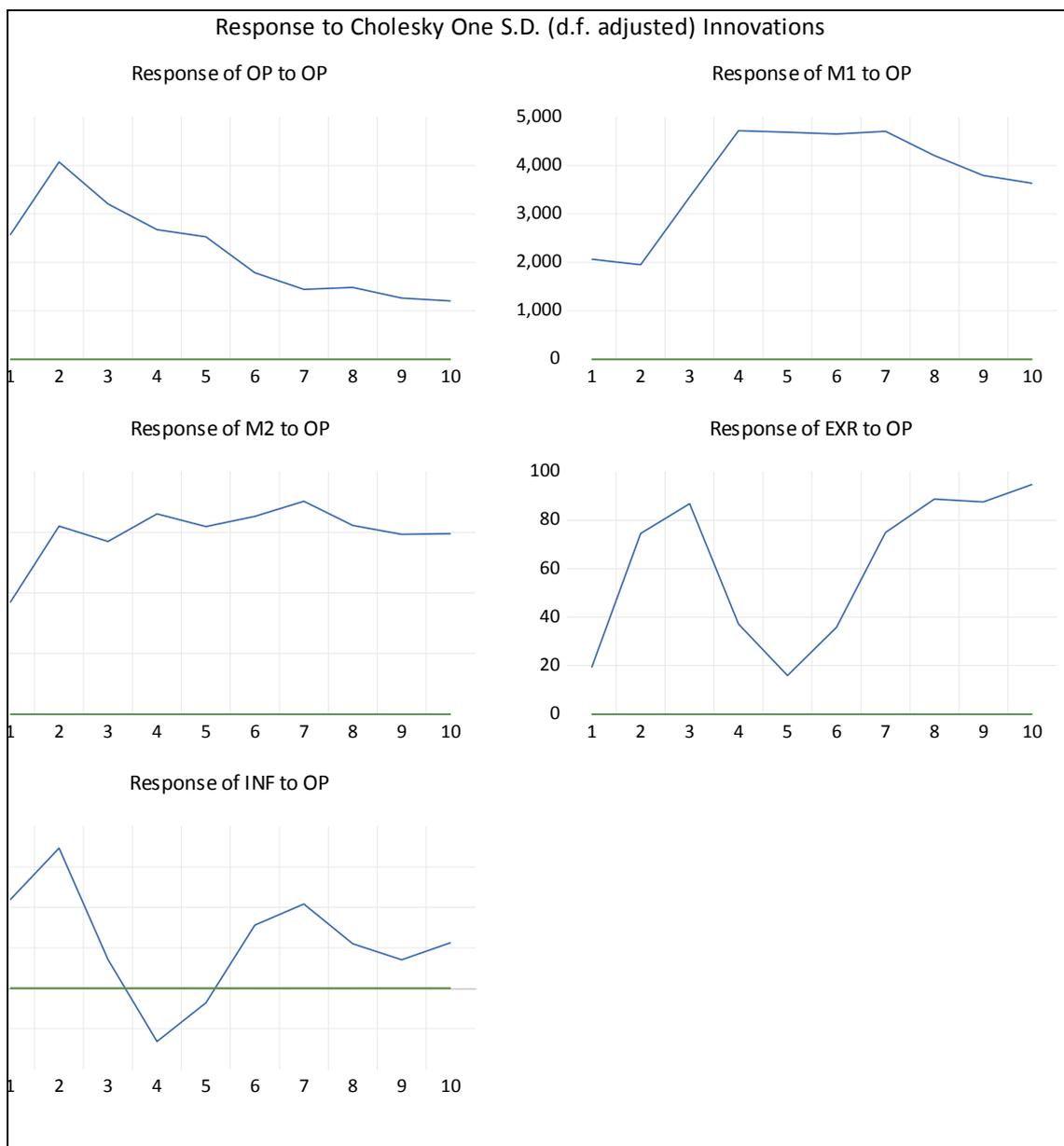
المطلب السابع : دالة الاستجابة الفورية لنموذج VAR

إن نماذج VAR ونماذج ECM تسمح بتحليل الصدمات العشوائية، من خلال قياس أثر صدمة في متغير على باقي المتغيرات الأخرى. والشكل 3 يوضح استجابة المتغير $m1$ لصدمة في أسعار النفط كانت موجبة في بداية المدة وصلت الى أقصاها الفترة الرابعة والخامسة والسادسة ثم اخذت بالانخفاض الطفيف مع بقاء الأثر الإيجابي للصدمة.

أما استجابة $m2$ للصدمة في أسعار النفط فقد كانت موجبة و متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بلغت اعلى استجابة في الفترة السابع بعدها انخفضت حتى نهاية الفترة. أما استجابة سعر الصرف لصدمة واحدة في أسعار النفط فقد كانت موجبة أيضا ومتذبذبة بشكل كبير بلغت اعلى استجابة في الفترة الثالثة وادنى استجابة في الفترة الخامسة ثم بدأت بالتحسن و الارتفاع في الفترات اللاحقة.

أما استجابة التضخم لصدمة في أسعار النفط فقد بدأت باستجابة موجبة بعدها أصبحت سالبة في الفترة الرابعة مما يعني ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى انخفاض التضخم بعدها تعود الى الاستجابة الموجبة لكنها ضعيفة وتقترب من الصفر في الفترة التاسعة .

الشكل (3) دالة الاستجابة للمتغيرات النقدية لصددمات أسعار النفط



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

المطلب الثامن: تحليل التباين Variance Decomposition

يهدف تحليل درجة التباين الى تحليل معرفة مساهمة الصدمات العشوائية لكل متغير في تفسير تباينه وتباين المتغيرات وبعد اجراء تحليل التباين للمتغيرات المكونة للنموذج المدروس في الجدول (20) وجد ان:

الفصل الثالث..... قياس وتحليل اثر المتغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات النقدية في العراق
للمدة (1990-2020)

بالنسبة للمتغير OP نجد انه في الفترة الأولى يفسر 100 من التباين في المتغير نفسه ثم أخذت هذه النسبة بالانخفاض الى ان وصلت الى ادنى قيمة في الفترة الأخيرة بنسبة 59.35. أما المتغيرات الأخرى (عرض النقد وسعر الصرف والتضخم) فهي لم تفسر شيئاً من تباين أسعار النفط في الفترة الأولى وفي الفترة الثانية بدأت بالمساهمة في تفسير التباين لكن بنسب منخفضة جداً إذ بلغت نسبة مساهمة عرض النقد الضيق في تفسير مكونات التباين حوالي 9.83 وعرض النقد الواسع حوالي 10.9 وسعر الصرف حوالي 0.226 والتضخم 0.034 ثم أخذت هذه النسبة بالتفاوت في الفترات اللاحقة وكانت اعلى مساهمة لهذه المتغيرات هي لعرض النقد الضيق في الفترة الأخيرة والتي بلغت حوالي 16.5. وهذا يعني ان متغير أسعار النفط له النسبة الأكبر في تفسير نفسه في حين تنخفض نسبة مساهمة المتغيرات الأخرى مما يدل على ان متغير أسعار النفط هو متغير خارجي . أما تباين المتغيرات فهو موضح في الشكل البياني (4).

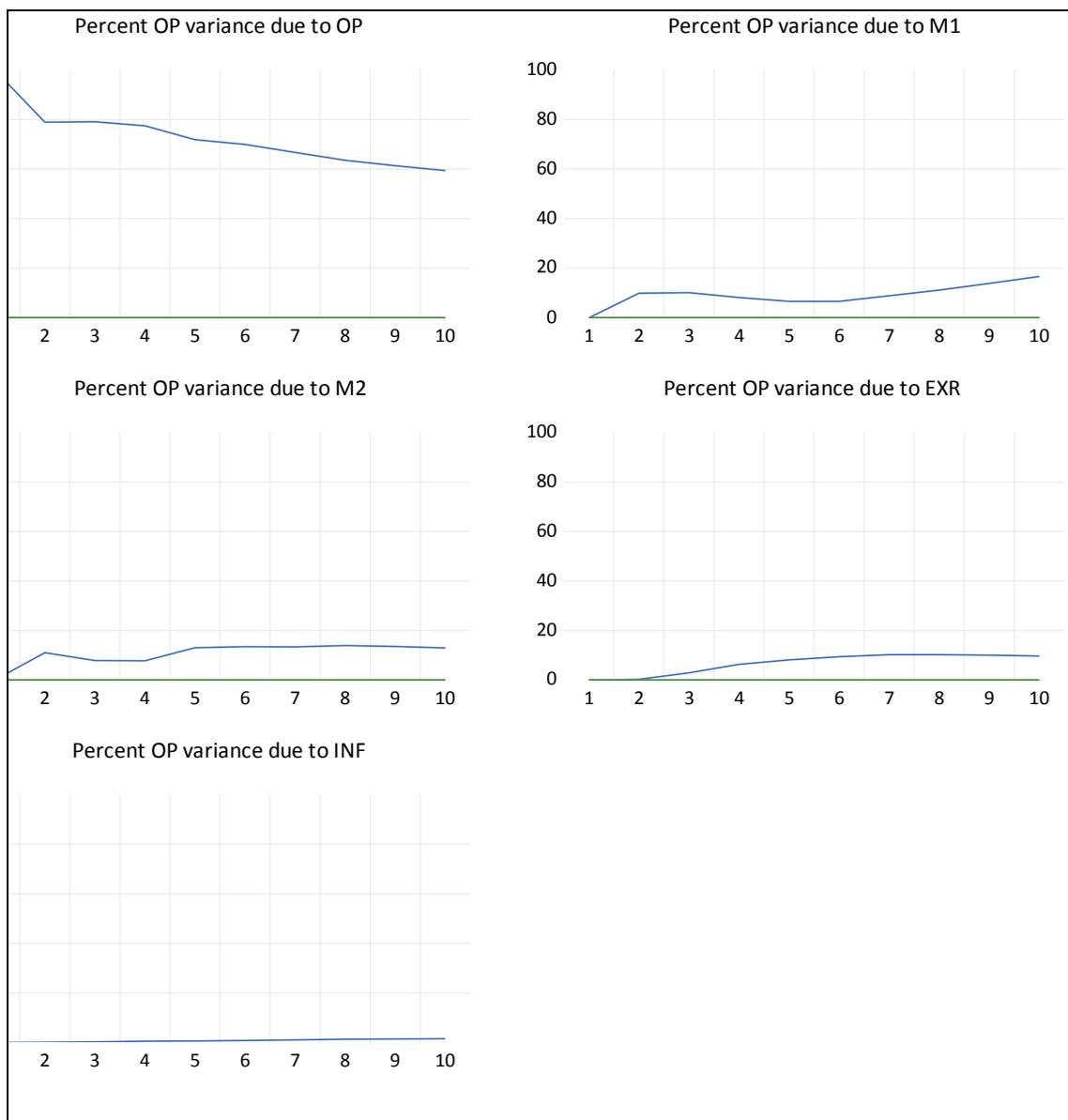
الجدول (20) تحليل التباين

INF	EXR	M2	M1	OP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	10.26220	1
0.034005	0.226884	10.98959	9.830828	78.91870	21.66318	2
0.255803	2.840092	7.784187	10.06871	79.05120	26.01489	3
0.456489	6.260500	7.711152	8.125973	77.44589	28.95982	4
0.576168	8.068474	12.96088	6.517794	71.87669	32.33577	5
0.779871	9.345364	13.44270	6.524339	69.90773	33.88222	6
1.075581	10.17490	13.30778	8.773745	66.66799	35.40587	7
1.268291	10.19659	13.90397	11.07034	63.56081	37.01607	8
1.386649	9.962841	13.48736	13.78017	61.38299	38.21273	9
1.492131	9.627042	12.92088	16.59249	59.36745	39.35296	10

Cholesky Ordering: OP M1 M2 EXR INF

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

الشكل (4) تحليل التباين بين المتغيرات



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12

الاستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً. الإستنتاجات

توصل الباحث الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات كان من أهمها ما يأتي:

1. أثبت البحث فرضيته أن الصدمات النفطية تؤدي الى تغير في اسعار النفط العالمية، كما ان للاقتصاد العراقي القدرة على معالجة أثر الصدمات في حال اعتمد التنويع في الانتاج وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام بوصفه مصدراً وحيداً للإيرادات العامة.
2. تحافظ البلدان المتقدمة على معدل شبه مستقر للطلب على النفط، عبر مزيج من السياسات التي تسعى من خلالها الى تقليل اعتمادها على النفط وتبني هذه التوقعات في جزء منها على افتراض تحقق انجازات تكنولوجية منخفضة التكلفة.
3. يحتل النفط صدارة السلع الاستراتيجية في العالم لكونه من اهم مصادر الطاقة بالإضافة الى ذلك انخفاض تكاليفه مقارنة بالمصادر الطاقة الاخرى.
4. إن الانخفاض الكبير في سعر النفط سيؤدي الى مؤشرات عجز متفاوتة ، خاصة في الدول المصدرة للنفط (الدول الريفية)على النفط الخام والتي تعتمد عليه بشكل رئيس في تمويل العجز في الموازنة الحكومية .
5. ساهمت التحديات الاقتصادية في العراق وضعف الهياكل الاقتصادية في حدوث حالة من الانكماش في الاقتصاد العراقي
6. الانتشار المفرط في الفساد المالي والاداري ساهم من تبيد اموال طائلة ومن المفروض ان تساهم هذه الاموال في انتعاش الاقتصاد العراقي.
7. إن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام (1990) ساهم باعتماد الحكومة العراقية على عملية الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على آلية الاصدار الجديد وتغير العملة الورقية وتقديم الدعم الكبير للفلاحين من خلال دعم القطاع الزراعي.
8. ان انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية مقابل الدولار الامريكي لا يساهم في زيادة الاعمال المنجزة والتي انجزت بالعملة المحلية بسبب الارتفاع العام في مستوى الاسعار، وذلك لأن أسعار النفط الخام هي اسعار بالدولار الامريكي.
9. ساهمت الزيادة المستمرة في اسعار النفط الخام في زيادة الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي والذي قام باتباع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2).

10. إن ارتفاع أسعار النفط ساهمت بشكل كبير الى انخفاض معدلات التضخم نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية ساهمت بشكل كبير في زيادة الاحتياطات الاجنبية بالإضافة الى حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته عام (2004).
11. ظهرت نتائج اختبارات السكون ان المتغيرات المدروسة لم تكن ساكنة عند المستوى في كل من الاختبارين ADF و PP واستقرت بعد اخذ الفرق الأول لها وحسب اختبار PP
12. كشف اختبار التكامل المشترك جوهانسن-حيسلوس ان هناك على الأقل متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرات مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل في المتغيرات المدروسة.
13. أظهرت نتائج نموذج VAR لتصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الاجل بين أسعار النفط والمتغيرات النقدية وذلك من خلال معلمة حد التكييف الذي كان سالبا ومعنويا. كما كانت هناك علاقة قصيرة الاجل طردية ومعنوية لكنها ضعيفة مع عرض النقد الضيق والواسع والتضخم وعكسية مع سعر الصرف.
14. دالة الاستجابة أظهرت ان هناك استجابة فورية موجبة في كل من مع عرض النقد الضيق والواسع وسعر لصرف لصدمة موجبة واحدة في أسعار النفط وكانت متذبذبة في اغلب الفترات، بينما كانت استجابة التضخم موجبة في بداية الفترة ثم أصبحت سالبة عند الفترة الرابعة وعاودت للاستجابة الموجبة لكن ضعيفة في نهاية الفترة.
15. بعد تحليل تباين المتغيرات المدروسة وجد ان متغير أسعار النفط هو متغير خارجي ويفسر النسبة الأكبر من التباينات التي تحدث فيه وانخفاض نسبة مساهمة المتغيرات الأخرى في تفسير تبايناته.

ثانيا. التوصيات

1. من المهم ان تسعى الجهات المسؤولة في العراق بشكل دائم ومستمر الى تنويع الإيرادات المالية وتخفيض حجم الاعتماد على الإيرادات المتأتية من بيع النفط الخام.
2. ضرورة وضع خطط وسياسات نقدية ومالية تواجه التذبذب في اسعار النفط الخام بوما يضمن الوصول الى درجة معينة من الاستقرار النقدي والمالي ومعالجة العجز الحكومي.

3. على الجهات المختصة في العراق إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية المتهاككة في القطاع الصناعي والزراعي والصحي والتعليمي والخدمي بكل اشكاله.
4. ضرورة ان تتوفر قاعدة بيانات متاحة لجميع المستثمرين حول الفرص الاستثمارية المتوفرة ومدى أهمية كل فرصة ومقدار الدعم الحكومي المتوفر لها فضلاً عن التسهيلات والخدمات المرافقة من أجل توفير البيئة الاستثمارية الملائمة .
5. من المهم فتح باب الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص ذو الطابع الانتاجي وبما يحقق إيرادات مالية فضلاً عن تشغيل الايدي العاملة في تلك المشاريع.
6. ضرورة معالجة ومكافحة الفساد الاداري والمالي في جميع مفاصل الحكومة والقطاع الخاص وتفعيل القوانين الخاصة بذلك وتطبيقها على الجميع وبكل شفافية.
7. ضرورة ان يعمل البنك المركزي على المحافظة على استقرار حجم عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 فضلاً عن المفهوم الضيق M1.
8. ضرورة تحقيق مهام السياسة النقدية بالمحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف والمحافظة على قيمة الدينار العراقي بما يحقق تحسين الاقتصاد العراقي.
9. ضرورة ان تقوم السياسة المالية ممثلة بوزارة المالية بتقديم التسهيلات اللازمة للاستثمار وتخفيض حجم الضرائب أو منح الاعفاءات الضريبية للمستثمرين في القطاعات الانتاجية الضرورية للعراق. واتباع السياسة المالية الملائمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية لكل مرحلة سواء كانت حالة ركود اقتصادي او بطالة او غيرها من التحديات.
10. من المهم ان تشترك السياسة النقدية والمالية في وضع الخطط النقدية والمالية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة.

المصادر والمراجع

أولاً. القرآن الكريم

ثانياً. المصادر العربية

أ. الكتب العربية

1. احمد بريهي علي ، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2011 .
2. احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.
3. احمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994.
4. احمد زهير شامية ، النقود والمصارف عالم الكتب الحديثة ، الاردن ، 2002.
5. احمد عمر الراوي، نحو استراتيجية جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
6. جورج عزيز ياقو ، تطور صناعة النفط الدولية ، مجلة المعارف الدولية ، العدد 8 ، شباط 2002.
7. حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، مكتب بغداد للطباعة والنشر ، العراق ، 2020.
8. حسن زكريا ، تطلعات العالم الثالث ازاء النفط ، مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، 1985.
9. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2000.
10. حسين عمر ، التطور الاقتصادي دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود والتخلف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1988.
11. حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، العراق ، دار الكتب موزعزن وناشرون ، ط 1 ، 2017.
12. خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس، 2015.
13. نكاه الخالدي ، تعقيب على بحث سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .
14. ستار جبار خليل البياتي ، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الأهداف وو قعية الحل الاقتصادية في استراتيجية بدء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي بيت الحكمة ، بغداد، 2011.
15. سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الفارابي ، 2002.

16. عابد فضيلة ورسلان خضور ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2008 .
17. عبد الحسين الغالبي، الصيرفة المركزية(النظريات والسياسات) ، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف ، 2015.
18. عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع.. والمستقبل، مؤسسة المرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011 .
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق ، الاسكندرية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2010
21. عبد علي كاظم المعموري ، بسمه ماجد السعودي ، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2011.
22. عبدالمنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج 1 ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 1986.
23. عبدالمنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات - القيود والتحديات ، في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006.
24. عصام الجليبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005.
25. علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق بين التضخم الدوري ومحدودية الادوات ،مطبوعة حوض الفرات ،النجف ، 2006.
26. علي دنيف حسن ، رؤية في أسباب التضخم في العراق ، معهد الأمام الشيرازي للدراسات ، 2008.
27. عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية و العلوم الأخرى، بغداد، 2015
28. عمار محمد علي العاني ، اندماج الاسواق المالية الدولية - اسباب وانعكاسات على الاقتصاد العالمي و ط 1 بغداد وبيت المحكمة ، 2002.
29. عوض الدليمي النقود والبنوك - جامعة بغداد - 1990.
30. عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، .، دار المحكمة للطباعة والنشر و الموصل 1990.

31. فالح عبد الجبار ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بيروت ، 2011.
32. فؤاد قاسم الأمير ، الدولار دوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط ، دار الغد ، بغداد ، 2014.
33. محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطابع جامعة الموصل ، 1987.
34. محمد أحمد الدوري ، " مبادئ اقتصاد البترول " ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1988.
35. محمد ازهر سعيد السماك وزكريا عبدالحميد باشا ، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية.
36. محمد سعيد السماك ، زكريا عبد الحميد ، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، ط 1 ، الموصل 1980.
37. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2006.
38. مظهر محمد صالح قاسم ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق ، ط1، بغداد ، بيت الحكمة ، 2013.
39. و داد يونس يحيى ، النظرية النقدية والنظريات والمؤسسات ، السياسات ، دار الكتب الطباعة والنشر ، الموصل 2001.
40. يسري السامرائي د. زكريا الدوري ، البنوك المركزية والسياسة النقدية 2005.

ب - الكتب المترجمة الى اللغة العربية.

1. اولز اورنو ، تنمية وأعادته بناء الاقتصاد العراقي ، الطبعة الاولى ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2006.
2. باري سجل ، النقود والنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديون ، ترجمة طه عبدالله المنصوري وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، الرياض ودار المريخ للنشر و 1987.
3. توماس وايلن ، نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي الامارات ، ط1 ، 2006.
4. مايكل روس ، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم ، ترجمة محمد هيثم نشواني ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر ، 2014.
5. مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية ، 1999.

ج - البحوث والدراسات

1. ثامر الغضبان ، من أجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن إصلاح اسعار المشتقات النفطية ، بغداد ، 2005.
2. جيهان محمد السيد ، أبناس فهمي حسين ، اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري ، مجله بحوث اقتصاديه عربيه ، العدد71،سنة 2015
3. حميد فرج الأعظمي ، الأثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000.
4. كريم سالم الغالي ، جنان مسلم عبد عون ، قياس العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام ARDIL ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلة 13، العدد2، 2021.
5. محمد العسومي ، ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التضخم ، معهد الأمام الشيرازي للدراسات ، 2008.
6. محمد شيخي ، احمد سلامي ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) ،مجلة الباحث ،عدد13، 2013
7. محمد صالح الكبيسي ، اسراء سعيد صالح العبيدي ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الاتفاقية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1990-2014 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثالث ، العدد 26 ، 2017
8. محمد طاقة وحسين عجلان، الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العدد 10 ، 2005.
9. مراس محمد ، دراسة اثر برامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجاره الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ الاستشراف VAR،مجله البشائر الاقتصادية، جامعه الطاهر- الجزائر، العدد 2، سنة 2015،
10. مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية الاقتصادية ، بغداد ، 2006 .
11. معهد الإمام الشيرازي للدراسات ، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف ، 2008.
12. ميسر جاسم غزال ، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 49 ، جامعة البصرة ، 2008 .
13. نبيل جعفر عبد الرضا ، منار محمد قاسم ، المضاربات في اسواق النفط العالمية ، مركز المحور للدراسات والتخطيط البصرة.
14. نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد4 ، عدد7، سنة 2011.
15. وسام حسين علي العنيزي ،المحددات سرعة دوران في العراق دراسة تطبيقية للمدة (1980-2013)

16. بلقطة ، براهيم ، " تطورات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ، مجلة الباحث ، العدد 12 ، 2013.

د- الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أريج عبد الزهرة تيه ، الموازنة العامة للدولة وأثرها في النمو الاقتصادي العراق ومصر حالة دراسية للمدة (1985-2016) رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018.
2. بو لعود نوال ، الريح البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2013) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، 2018.
3. خالد عبدو الزامل ، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية في سوريا ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الى دمشق وكلية الادارة والاقتصاد و 2005.
4. عبد الحميد عبدالهادي اللامي ، دراسة تحليلية لصددمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية الأسباب والنتائج ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2017.
5. عدنان محمد حسن الشدود ، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة 1990 - 2006 اطروحة الدكتور المقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2006.
6. قاسم سعد صكبان ، تحليل اثر بعض العوامل النقدية والحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016) رسالة ماجستير ، 2018.
7. محمد جواد جمعة العيساوي ، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة اوبك مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، 2020.
8. نائل رسول سعيد الجزائري ، السياسة النقدية واثرها في الائتمان المصرفي ، مشروع بحث بدرجة دبلوم عالي ، الكلية التقنية الادارية ، الجزائر .

هـ - التقارير الرسمية

1. الامانة العامة للجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة.
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية.
3. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية موارد العراق ، الوثائق الأممية ، 2012.
4. لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتقنيش ، 2016 .
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقارير الأمين العام السنوية (2014 - 2015 - 2016).
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقارير الأمين العام السنوية (2015 - 2016)

7. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول تقرير الامين العام السنوي الرابع والاربعون ، الكويت 2017.
8. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

ثالثاً. المصادر الأجنبية

A. BOOKS

1. Abd-el-kader sid – a hmed , l- opep ,passé present et perspectives , office des publications universities alger ,1989.
2. Cw.j granger and rafayel engel, cointegration and error correction, representation,estimation and testing , journal of econometrics,vol5, no2, 1987
3. D. M. Mithani, 1998, modern public finance: theory and practice , himalaya publishing house, delhi..
4. Damodar n. Gujarati, basic econometrics, new york, 4th edition, tata mcgraw-hill, 2005
5. David a. Dickey and others, unit roots in time series models: tests and implications, statistical research division report series srd research report number: census/srd/rr-85/04, bureau of the census. Washington,1985
6. James tobin ,stephens, goiup : money credit and capital ,us lrw in mc graw-hill, 1998,.
7. Joseph whelan and kamil msefer ,economic supply & demand , 14 january , 1996.
8. Michel r edgmand "macroeconomics" theory and policy. ".newyork 1970.
9. Panchanan das (2019) econometrics in theory and practice: analysis of cross section, time series and panel data with stata 15.1, springer, singapore
10. Reports, maps and assessments of iraq from the un inter-agency information & analysis unit
11. Sims c. A., macroeconomics and reality. Econometrica, no 48: , 1981
12. The transminssion , mechanism of monetary police , the monetary police committee bank of england
13. W.h. Greene ,econometric analysis, pearson education, inc,6th edition.pp:756-79 see also d.n.gujarati d.c. Porter ,basic econometrics, 2009,mcgraw hill.com,5th edition,2005
14. William h.greene, econometrics analysis , new york, the stern school of business, new york university, eighth edition,2018

15. World bank, 2005, iraqi social protection in transition: labor policy.
16. Angela charlton – russia pledges cut in oil exports – december 2001.
17. Romer and Romer ,Anew Measure of Monetary Shocks. Derivation and Implication the American Economic Review Vol.4.No.4.2004.
18. Martin Eichencharlesi ,Charles Evans, Some Empirical Evid ence on the Effects of Shocks to Monetary Policy on Exchange Rates ,Quarterly Jouranl of Economics, 2011

B. STUDY AND RESEARCH.

1. Aigbovo, omoruyi, and osagie osifo. " the determinants of interest rate spreads in nigerian banking sector : evidence from macroeconmic factors ."vol 3,no(1),2015
2. Ivanov, ventzislav, and lutz kilian. "a practitioner's guide to lag order selection for var impulse response analysis." studies in nonlinear dynamics & econometrics 9.1 (2005)

Abstract

The research dealt with measuring the impact of oil price shocks on some monetary variables in Iraq for the period from 1990-2020. I was interested in analyzing and measuring the most important of those monetary variables, which are both the exchange rate and money supply in the narrow and broad concept, as well as inflation in Iraq, and the researcher analyzed according to the analytical method That relationship between oil shocks and their impact on monetary variables in the Iraqi economy, as the researcher took from the standard method another way to reach the results accurately and know the type of relationship and the extent of the impact between those shocks in crude oil prices and the aforementioned monetary variables, and the researcher reached through What he reviewed from tables and charts to a set of facts and conclusions, including that oil occupies the forefront of strategic commodities in the world because it is one of the most important sources of energy in addition to its lower costs compared to other energy sources, and the significant decrease in the price of oil will lead to varying deficit indicators, especially in countries Oil exporters (rentier countries) depend on crude oil, which mainly depend on it to finance the government budget deficit, and the economic challenges in Iraq have contributed s and the weakness of economic structures in the occurrence of a state of downturn in the Iraqi economy, as well as the spread of excessive financial and administrative corruption, which contributed to the waste of large sums of money, and these funds are supposed to contribute to the recovery of the Iraqi economy. The continuous increase in crude oil prices also contributed to the increase in the foreign reserves of the Central Bank of Iraq, which followed an expansionary policy by increasing the money supply in the broad sense (M2). The research reached a set of recommendations, including the need to develop monetary and financial plans and policies to face fluctuations in crude oil prices in order to ensure access to a certain degree of monetary and financial stability and to address the government deficit. The necessity of achieving the tasks of monetary policy by maintaining monetary stability and the exchange rate and maintaining the value of the Iraqi dinar in order to achieve the improvement of the Iraqi economy.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Al-Qadisiyah

College of Administration and Economics

Department of Economics



Measuring the impact of oil shocks on monetary variables in Iraq for the period (1990-2020)

Master thesis submitted

To the council of the college of Administration and Economics to
the University of Al-Qadisiyah which is part of Requirements for
Master Degree in Economics sciences.

Researcher

Muhammed Ali Muhammed Hussain

Supervised By

Assistant Professor

sundus jasim shaaibith

2022 A

1444 H